مجلّة
العلوم الاجتماعيّة

جَمِيعُ الحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

العلوم الاجتماعية ـ بيروت

مجلّة فصليّة ـ مؤقتاً نصف سنويّة ـ اكاديميّة ـ ثقافيّة ـ متخصّصة

تصدر عن معهد العلوم الاجتماعيّة

(الفرع الأوّل) ـ الجامعة اللبنانية

الإشراف الإداري :

د. محمد شيا

د. نبيل سليمان

الإشراف العلمي :

هيئة تحرير المجلة

سكرتير التحرير :

أحمد ياسين

• العنوان :

بيروت – ساقية الجنزير – شارع عبد الله المشنوق –

بناية الغندور

ص.ب. : ١٤/٦٠٥٩

تلفون : ٨٠٩٧٠٤ – ٨٠٩٧٠٠

ملاحظة : إن الآراء الواردة في المقالات لا تعبّر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير أو معهد العلوم الاجتماعية .

العلوم الاجتماعية
بيروت

الفهرس

١. كلمة العدد ٧
٢. **في منهجية التفكير – مثال ديكارت** : محمد شيّا ٩
٣. **الانتروبولوجيا علم الماضي في الزمن الحاضر** : محمد دكروب ٢١
٤. **مخاطر التبعية الغذائية على البلدان النامية**. صابر بو ضرغم ٣٩
٥. **الساحر وسحره** : كلود ليڤي ستروس (ترجمة حسن قبيسي) ٤٩
٦. **البرامج ومشاكل تطويرها في معهد العلوم الاجتماعية** : دولة خضر خنافر ٧١
٧. **سوسيولوجيا الفن – المسرح إزاء التلفزيون** : عصام الجوهري ٨١
٨. **التربية في لبنان بين التفجير والتغيير** : خضر الضو ٨٩
٩. **مراجعات ، نقد** ١٠٥
١٠. **مؤتمرات ، ندوات** ١٠٩
– **التهجير والإنماء** : بطرس لبكي ١١١
– **قضية الحرب والتهجير في لبنان من منظار مختلف** : عبدالله ابراهيم ١٢٥
– **المشكلات الاجتماعية للأسرة – دراسة ميدانية حول أوضاع الشباب** : اسعد الأتات ١٣٣
– **الحرب الأهلية في السودان بين ضرورة التعدّدية وايديولوجيا الفتنة** :
حيدر ابراهيم علي ١٥٩
١١. **نشاطات المعهد** ١٧٧
١٢. **نقاش اطروحة دكتوراه** : ١٨٠

إفتتاحية العدد الثاني

في عادات المطبوعات والدوريات، وربما من قواعدهما، أن يكون العدد الأول مسبوقًا بالعدد صفر. ولهذه العادة أو العرف، أو القاعدة، موجبات وضرورات. فهي المحاولة والتجربة والنسخة الأخيرة المعفاة من ضريبة النقد والمحاكمة العلنية وهي حذرٌ واستدراك في محلها كما يأتي العمل كاملاً غير منقوص، مضمونًا وشكلاً وإلى أقصى ما تسمح به الإمكانيات والظروف العامة والخاصة.

هي ذي تقاليد النشر، التي خالفناها في مجلة «العلوم الاجتماعية – بيروت» حين دفعنا إلى القراء بالعدد الأول من مجلتنا، غير مسبوق بالعدد صفر ولا بالعدد/التجربة. ولم تجرِ الأمور، بالتالي دون مشاكل، صغيرة والحمد لله، من مثل أن الحرف في فهرسة عناوين الغلاف الخارجي كان أكبر مما أردناه، إلى مشاكل صغيرة أخرى يمكن توقعها على الدوام في مجال المطبوعات وبخاصة الأكاديمي منها، إلاّ أن النجاحات والإنجازات كانت أكبر بكثير من الهنات فخرج العدد الأول إلى أيدي القراء، من أساتذة وبحّاثة وطلاّب وقرّاء عمومًا، في حلة فخمة قشيبة، شكلاً، وفي اكتناز وغنى في المضمون والمادة وصادف بالتالي من الترحيب والتقدير ما جاوز مخاوفنا وفاق توقعاتنا.

وكان من باب التقدير الاحتفال التكريمي الذي أقامته الجامعة اللبنانية لمناسبة صدور العدد الأول من المجلة، تحت رعاية معالي وزير التربية الوطنية الأستاذ بطرس حرب ممثلاً برئيس الجامعة اللبنانية (بالتفويض) الدكتور هاشم حيدر، فأعطت كلمته والكلمات الأخرى في الاحتفال، تشجيعًا معنويًا هو في صلب حاجة كل مطبوعة جديدة.

أما ذروة الامتنان الذي صادفناه، فهو الترحيب الذي لاقته مجلتنا في جامعتنا الوطنية كما في المعاهد والأوساط العلمية والثقافية، المحلية والعربية، في الجامعة اللبنانية، في الجمعية

اللبنانية لعلم الاجتماع ، في الجمعية العربية لعلماء الاجتماع وفي غيرها من المرجعيات العلمية الرصينة والأساسية.

هذه التجربة الأولى نحملها ، بما فيها نثري بها خبرات مجلتنا الناشئة ونطمح إلى أعداد أخرى أحسن تبويبًا وشكلاً وأغنى مادةً ومضمونًا.

هيئة التحرير

في منهجية التفكير
– مثال ديكارت –

د. محمّد شيّا*

أولاً : في تاريخ المنهجية

في المنهجيّة ، كما في كل علم ، مضمون وشكل. المضمون هو مادة العلم والشكل هو طريقة تنظيم تلك المادة وطريقة تناولها بالدرجة الثانية. فالمنهجيّة كمادة أو كموضوع موجودة على الدوام امّا كشكل أو كعلم ، فهي حديثة. نقول ان مادة المنهجيّة موجودة على الدوام لأن الإنسان مذ بدأ تواصله مع الآخرين ومع الطبيعة ، حاول باستمرار أن يطوّر أفضل أشكال ذلك التواصل عن طريق تحسين مستويات تعبيره عن مشاعره ورغباته ومصالحه ، وتحسين مستويات فهمه للآخرين ، وأخيرًا تحسين مستوى سلوكه وأدائه العلمي وصولاً إلى تحقيق إرادته في الحياة وحياة أفضل باستمرار[1].

ولم يكن ممكنًا في هذه المرحلة البدائية ، حيث وعي الإنسان ، كما لغته وعلمه ، ما زالت جميعًا في أشكالها البدائية الأولى ، توقع قيام منهجية رصينة هادفة. فالأمر كان فوق قدرة إنسان تلك المرحلة الأولية. لكن الإنسان كان في سعي دؤوب نحو تجاوز تلك المرحلة يفعل حاجاته الفطرية من جهة وما يعرض له يوميًا من مسائل وألغاز تقدمها الطبيعة وتحتاج إلى حل ومعالجة. كان لزامًا على الإنسان أن يتقدّم في طريق المعرفة – سبيل بقائه وحياته – لكن ذلك التقدم في المعرفة كان يستدعي في الآن نفسه توسعًا في ملاحظاته ومشاهداته وتجاربه وتطورًا لأساليب تفكيره واستنتاجه. هذه العلاقة الموجبة المتبادلة بين المعرفة من جهة

١. راجع على سبيل المثال :
- محمود زيدان ، **مناهج البحث الفلسفي** ، بيروت ، دار النهضة ، ١٩٧٤.
- عبد الرحمن بدوي ، **مناهج البحث العلمي** ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٧.
- ماجد فخري ، «في إشكالية المنهج» ٩ بحث في مجلة **الفكر العربي** ، بيروت ، العدد ٤٢ ، ١٩٨٦.

* مدير معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الأول).

وشروطها من جهة ثانية ، كانت – ولا زالت – القاعدة الأساسية والمضمون الرئيسي في كل منهجية .

وبقدر ما كانت تتحسن مشاهدات الإنسان وتتطور أساليب تفكيره ، كانت معرفته تتقدّم أفقيًا وعموديًا ، كمًّا ونوعًا ، والعكس صحيح . كان الإنسان يمارس على الدوام إذًا قدرًا ما من المنهجية ، يتحسن ويتطور باستمرار . ووجدت بدايات المنهجية أعلى أشكالها الأولى مع مفكري اليونان ، ومع سقراط وأرسطو بالذات . يقوم منهج سقراط في استنباط الحقيقة ، في المسائل النظرية والعملية ، على اصطناعه الجهل في البداية ثم استدراج خصمه (أو جرّه) خطوة خطوة ، عبر دفعه إلى قول كل ما عنده ثم إثارة شكوكه في ما قاله وفي معتقداته ، وإذ يثبت للخصم زيف آرائه وتناقضها وتشوشها تصبح الفرصة سانحة لسقراط لعرض آرائه بطريقة متماسكة ومترابطة ومقنعة ، ويرتفع بقناعات خصمه رويدًا رويدًا إلى أن تصبح قناعات سقراط قناعات لخصمه – يبطل إذ ذاك خصمًا بالطبع – ويعينه بالتالي على تبين الصواب وبلوغ الحقيقة .

لكن منهجًا كهذا يبقى قاصرًا ، لأنه ذاتي ولا يستند إلى قواعد محددة وإنما إلى القدرات الشخصية التي يجب أن تتوفر في المحاور وإلى تمرسه بها . فكان لا بد بالتالي من وضع قواعد محددة للمنهج يسهل تطبيقها ؛ وكانت بالتالي خطوة المنهج الكبرى إلى الأمام مع أرسطو أعظم الفلاسفة الأوائل على الإطلاق[٢] . أما إسهام أرسطو الأعظم ، إضافة إلى الكثير في مسائل الميتافيزيقيا والطبيعة والأخلاق والسياسة ، فهو ما أحدثه من إنجاز في علم المنطق إذ بلغ بالمنطق شكلاً عاليًا متقدّمًا وبلغ بالمنطق الصوري بالذات ذروته فأقفل على كل مسائله ولم يضف إليه بعد ذلك شيء يُذكر . أسمى أرسطو منطقه «الأورغانون» أي آلة الفكر ؛ مما يشير بوضوح إلى أنه ليس غاية في ذاته وإنما هو آلة للفكر تحمل إليه الدقة والموضوعية والثقة في تحصيل المعرفة والحقيقة . لكن النقد الذي يوجّه إلى منطق أرسطو هذا ، هو أنه صوري ، شكلي ، لا يتناول معطيات الحس والوقائع وإنما معطيات الفكر وأنه استعاض بالاستدلال العقلي عن كل تجربة أي أن صدق نتائجه يستند إلى كونها مستنتجة بشكل منطقي بمعزل عن اتفاقها واختلافها مع وقائع الحس والطبيعة . غير أن أرسطو ليس مثاليًا أو

٢. راجع بحثنا في منهج أرسطو وما تلاه من تحوّلات في «في شكل الكتابة الفلسفية العربية» مجلة **الفكر العربي** ، عدد ٥٥ ، ١٩٨٩ .

صوريًا إلى هذا الحد، بل هو يقترب، في استقرائه بالذات، من التجربة والوقائع التي تقدمها الطبيعة ويعين لها الأساليب الكفيلة بقيام استقراء صحيح؛ إلاّ أنه يبقى، وذلك صحيح، استقراءً ناقصًا أي، بكلام أوضح، غير كامل، إذ يستحيل قيام استقراء تجريبي كامل في الطبيعة.

لم ينل المنهج حتى الآن، رغم ممارسته، الوعي المطلوب الذي يتناسب مع أهميته وأولويته. يعتبر ديكارت رائد الفلسفة الحديثة أول من وعى بعمق أولوية مسألة المنهج، إذ هي الخطوة الأولى الأهم وكل ما يلي ذلك إنما يتقرّر على ضوئها. ويقدم ديكارت تعريفًا للمنهج يعكس بوضوح وعيه لمسألة المنهج: «المنهج هو مجموعة من القواعد اليقينية البسيطة التي تكفل لمن يراعيها بدقة ألاّ يتوهم الصدق في ما هو خطأ، وألاّ يهدر مجهوداته الفكرية دونما هدف، بل سيزيد من معرفته تدريجيًا فيبلغ معرفة حقيقية في كل ما يمكن معرفته. هذه الحقيقة الشاملة التي كان يطلبها ديكارت من خلال منهجه أصبحت الآن مجزأة وموزّعة على ميادين وعلوم مختلفة.

هناك إذًا حاجة لمنهج لبلوغ الحقيقة، اما بدون ذلك فمثلنا، يقول ديكارت، مثل بعض الناس يحترقون شوقًا للعثور على كنز فيجوبون الشوارع علّهم يعثرون على شيء تصادف أن سقط من عابر سبيل. ويقدّم ديكارت قواعد منهجه الذي يقوم على تحليل ما هو مركّب إلى أجزاء بسيطة، واستبعاد كل ما ليس بيقيني وموثوق، وأن يجري ذلك كله في ضوء سلطة العقل وحده ولا شيء غير العقل.

هذه الشمولية الفلسفية التي تتحكم بمنهجية ديكارت هي الشمولية الميتافيزيقية، مرحلة ما قبل التجربة والاختبار والعلم.

ولا يعنينا من ديكارت إلاّ وعيه العميق لمسألة المنهج وتثمينه لأولويتها في كل بحث وعلم، أما التفاصيل التي يقرّرها فلا تصلح الآن إلاّ إطارًا عامًا للمعرفة لا أكثر[٣].

تطوّرت المنهجية بعد ديكارت، محتفظة بكل الأهمية التي نالتها، لكنها انقسمت وتفرّعت بتفرّع المعرفة وتشعّبها إلى منهجيات تمتلك مبادئ عامة مشتركة لكنها تتفرّع حسب تفرّع العلوم تساير إنجازاتها وتزوّدها بأساليب أكثر فاعلية وإنتاجية، وهو ما سيجري تفصيله

٣. في فلسفة ديكارت، راجع بحثنا «ديكارت والديكارتية»، في **الموسوعة الفلسفية العربية**، ج ٢، (معهد الإنماء العربي، بيروت).

وتطويره في محاولات لاحقة أكثر تنوّعًا وأكثر راديكالية في آن.

المنهجية، إذًا، هي جزء من نظرية المعرفة (الابستمولوجيا) التي تعنى بشروط المعرفة وحدودها ومصادرها. وهي تعنى على وجه التحديد ببيان الشروط والسبل التي تكفل فاعلية أكثر في نشاطات الذهن وتحقيق غاياته.

ولذلك فهي تتصل بالمنطق، علم قوانين التفكير، كما أنها في النهاية ميدان فلسفي يتسلح بأدوات الفلسفة وغاياتها وقيمها.

ثانيًا: المنهج عند ديكارت

كان ديكارت شاهدًا على تحولات عصره، كانت حقبة جديدة تولد تدريجًا وكان هو في صلبها.

وُلد رينيه ديكارت سنة ١٥٩٦ في ضواحي مدينة تور بفرنسا. دخل، في الثامنة من عمره، مدرسة الآباء اليسوعيين وتخرّج في سنّ السادسة عشرة بعدما أكمل برنامجًا صارمًا درس فيه أقسام فلسفة أرسطو المختلفة، والطبيعيات، مع ميل متزايد باتجاه الرياضيات لدقتها وأحكام نتائجها وأنظمتها.

توجّه ديكارت، بعد مغادرته المدرسة، إلى باريس حيث تقلّب بين أكثر من بلاط كسيد (جنتلمان) من أصل نبيل، ثم غادر باريس حوالى سنة ١٦١٨ متنقلاً، كمحارب متطوع، في جيوش عدد من الأمراء، لكن الأمر لم يطل به، إذ ما لبث أن ترك سنة ١٦٢٨، وهو في الثانية والثلاثين من عمره، هذا النمط من الحياة منسحبًا من شؤون دنياه نحو ذاته وفكره يبحث فيهما عن اليقين، ومات سنة ١٦٥٠ في البلاط السويدي بعد سنة من مجيئه بناءً لدعوة من الملكة كريستين. خارج حياة يومية عملية تكاد تخلو من أية حادثة بارزة، كانت رحلة ديكارت الحقيقية داخل الذات، سلسلة من الكشوفات العقلية كما يصفها، في «مقالة حول المنهج» و«الاعترافات» في «مقالة حول المنهج» يقول ديكارت في حال المعرفة التي ورثها أو تعلّمها: «حالما أنهيت برنامج دراستي الكامل، حيث يفترض بالمرء أن يبلغ به درجة المتعلمين، وجدت نفسي تحت وقع شكوك وأخطاء عديدة، كأنما ما تعلمته لم يكن إلاّ كشفًا متزايدًا عن مدى جهلي».

كانت شكوك ديكارت تتزايد في صدق ما تعلمه، وخصوصًا ان الفلسفات التي درسها

لم تخلُ من تناقض وجدل رغم أنه توفر لها ، كما يقول ، أكثر العقول نباهة . لم يكن سبب التشويش قصور في العقل أو قصور في الجهد . كان هناك قصور في المنهج ، أو قل لم يكن هناك من منهج حقيقي على الإطلاق . ولا شك ان حكم ديكارت هذا على المنهج الفلسفي ، يوضح مدى تأثره بدقة العلم الرياضي ومناهجه ، وتوقه بالتالي لصياغة منهج فلسفي ، فيه دقة الرياضيات ، يبعد عن الفلسفة والعلم متاهات الجدل الفارغ والتشويش والارتباك ، ويعيد إلى الذات الثقة واليقين ، ويسمح للعلم في الآن نفسه أن يكون أداة ذات نفع في بواكير الصعود التاريخي ، العلمي والعملي والتقني ، التي كانت تهبّ على أوروبا الجنوبية الغربية في تلك اللحظة .

كان تثمين ديكارت العالي للمنهج ولضرورته ، إنجازًا حقيقيًا لا شك فيه . يقول ديكارت في القسم الأول من المقالة :

« بين كل أشياء هذا العالم ، يبدو أن الحسر الصحيح هو الأكثر مساواة في التوزيع ، إذ يعتقد كل إنسان أنه يمتلكه ... »[٤] .

إن ملكة تشكيل الحكم الصحيح وتمييز الصواب من الخطأ ، أو ما يسمى بالحس الصحيح أو العقل ، هي ملكة متساوية ، طبيعيًا ، بين كل الناس ... فاختلاف الأفكار لا يعزى إذًا إلى كون بعض الناس أكثر عقلاً من البعض الآخر ، بل لكون أفكارنا تمرّ في أقنية مختلفة ولأن الموضوعات تُعتبر من وجهات مختلفة فامتلاك قوى عقلية سليمة ليس كافيًا ، ولكن المسألة الجوهرية هي استخدامنا الصحيح لها ...

ولا أتردد في القول أني منذ طفولتي ، قد استنرت على الدوام ، ولحسن الحظ ، باعتبار وقواعد ينبت منها منهجًا ، والذي أستطيع به أن أمتلك الوسائل التي أزيد بها معرفتي تدريجيًا والارتفاع بها إلى أعلى نقطة ممكنة يسمح بها ضعف مواهبي وحياتي القصيرة ...

— هوذا إذًا ، المنهج الديكارتي . فهو ليس ترفًا فكريًا ، ولا إبداعًا يبقى في إطار الذات ، بل هو يستجيب ، على العكس ، لحاجات فعلية اختبرها ديكارت وعانى منها (وربما اختبرها الكثيرون كذلك) . لم يجد ديكارت في الفلسفة ما لا يطاله الشك والجدل ، ولم يجد في كل العلوم التي تشتق مبادئها من الفلسفة ، ما هو أعلى من الشك والخطأ ، إذ لا

٤. كل النصوص الديكارتية التي سترد في متن هذه المقالة تعود إلى كتابيه : **مقالة في الطريقة** ، **وتأمّلات في الفلسفة الأولى** ، وعليه فسأتجنّب العودة التفصيلية في إسناد النصوص .

شيء صحيحًا يُبنى على أساس غير صحيح. واذًا مكمن الحاجة إلى منهج، كما رأينا، يعيننا في زيادة معارفنا والثقة بها. ويعرف ديكارت، بعبارة أفضل، منهجه في «قواعد لتوجيه العقل بقوله: «إن المنهج هو مجموعة من القواعد اليقينية البسيطة التي تكفل لمن يراعيها بدقة ألاّ يتوهم الصدق في ما هو خطأ، وألاّ يبذر مجهوداته الفكرية دونما هدف، بل سيزيد من معرفته تدريجيًا، فيبلغ معرفة حقيقية في كل ما يمكن معرفته».

- يمكن اعتبار هذه الصياغة الديكارتية، تعريق ديكارت للمنهج، كما يمكن القول أن منهج ديكارت هو، باختصار، مجموعة القواعد التي تكفل لمن يراعيها بلوغ المعرفة الحقيقية.
- ولكن ما هي هذه القواعد التي يتكوّن منها منهج ديكارت؟
- يعيّن ديكارت في «قواعد لتوجيه العقل» احدى وعشرين قاعدة، يتكون منها منهجه، يمكن اعتبار القواعد التالية أكثرها أولوية وأهمية:

القاعدة الثالثة:

- على بحثنا أن لا يتجه، في الموضوعات التي نتفحّصها نحو ما فكّر به الآخرون، أو ما نتوهمه نحن، بل نحو ما يمكن أن نستخلصه بدقّة، ولا يمكن نيل المعرفة بأي طريق آخر.
- هناك وسيلتان لهكذا معرفة يقينية: الحدس والاستنباط؛ والحدس، هو إدراك عقل مستنير يقود إلى حقائق واضحة، متميزة وأعلى من الشك والخطأ والوهم، إنه بصيرة العقل والمعرفة المباشرة لطبيعة الموضوع.
- أما الاستنباط، فهو يعتمد على الحدس، أو التقدم من حقائق ثبت صحّتها بواسطة الحدس، إذ إن أمورًا كثيرة تبدو يقينية، رغم كونها ليست بدهيّة بذاتها، بل مستنبطة من مبادئ معروفة وواضحة، وذلك من خلال تسلسل من خطوة إلى أخرى.
- تلك هي القاعدة الأهم في منهج ديكارت، حيث الوضوح (والتميّز) هو علامة اليقين. فالمعرفة الواضحة المتميزة هي المعرفة اليقينية. وهي معرفة ما يمكن معرفته حقًا، أي هو يخرج من إطار المعرفة اليقينية كل ما لا يمكن تبينه حقًا مثل الأوهام والتخيّل والقوى المفترضة تقليديًا الخ... هو تحرير للعقل من كل سلطة عدا سلطة الحقيقة.

القاعدة الرابعة :

- هناك حاجة لمنهج في سبيل بلوغ الحقيقة ، أما بدون ذلك فمثلنا يضيف ديكارت ، مثل بعض الناس يتحرّقون شوقًا للعثور على كنز فيجوبون الشوارع علّهم يعثرون على شيء تصادف أن سقط من عابر سبيل ، هي طريقة الكيميائيين وبعض المشتغلين بالهندسة وبعض الفلاسفة ولا شك أن مثل هذا البحث غير المنظّم يفسد نور بصيرتنا ويعمي قدراتنا العقلية .
- هناك حاجة لمنهج يتركّب من خطوات محددة ومدركة كفيلة أن توصلنا الحقيقة ، أما دون ذلك فالبحث العشوائي مضلل ، مربك ولن يبلغ حقيقة .

القاعدة الخامسة :

- يتألف المنهج ، إذا ما أُريد بلوغ الحقيقة ، من تقسيم وتحليل للموضوع الذي نبحثه ، وذلك طلبًا للوضوح . وذلك « بردّ حدسي لكل ما هو بسيط وواضح » . الهدف من هذا التحليل هو الحصول على معرفة يقينية لكل خطوة ثم قيام معرفة تكون مجموع هذه الحدوس الواضحة .

القاعدة السادسة :

- حتى يمكن فصل ما هو بسيط عمّا هو مركّب ولترتيب القضايا منهجيًا ، علينا في حال كل سلسلة ، حيث استنبطنا الحقائق الواضحة واحدة من الأخرى ، أن نتبين ما هو بسيط . وبيان ذلك ، كما يرى ديكارت ، هو أن كل الحقائق يمكن أن تترتّب في نظام منهجي . وإذا استندنا إلى « المقالة » لأضفنا أن هذه الخطوة هي لحظة التركيب للحقائق من بعضها البعض ، وبشكل ضروري ، وصولاً إلى المعرفة .

القاعدة الثامنة :

- إذا ما بلغنا ، في المسائل التي تغمص ، خطوة في السلسلة يبدو إدراكنا لها غير كاف لأن يكون حدسًا إدراكيًا ، فعلينا أن نقف عندها . علينا أن لا نحاول فحص ما يليها ، إذ سيكون عملاً لا طائل تحته .
- يختصر ديكارت في « مقاله حول المنهج » ، هذه القواعد في أربعة هي على التوالي : **الأولى** : أن لا أقبل شيئًا على أنه صحيح ما لم أتبين بوضوح أنه كذلك ... وأن لا

أفترض فيه أكثر فما أرى فعلاً، بحيث لا يبقى مكان للشك...

الثانية : أن أجزئ المسألة التي أبحثها إلى أكبر عدد مطلوب وممكن من الأجزاء، حتى تنحل في أفضل صيغة يمكن إدراكها.

الثالثة : أن أرتفع بمعرفتي من الأكثر بساطةً وتجزيئًا، رويدًا رويدًا، إلى ما هو أعلى من ذلك، بنظام وترتيب دقيقين.

الرابعة : أن أقوم في كل الأحوال بمراجعات لما أنجزته حتى أظل متأكّدًا من أنني لم أرتكب خطأ.

- هذه بعض أهم «قواعد المنهج الديكارتي»، وهي تعكس بمجملها ميل ديكارت نحو الوضوح والدقة. وإذا ما وضعنا جانبًا شوق ديكارت نحو الوضوح مذ كان طفلاً كما يقول، يتبين لنا أن هذا الميل قد نمى تحت ضغط عاملين إثنين:

١. تبرّم ديكارت من سفسطة الفلاسفة وادّعاءاتهم والادّعاءات المضادة، في خضمّ من الحجج والبراهين التي تعجز معها عن تبين الحق من الباطل.

٢. إعجاب ديكارت بالمنهج الرياضي، نموذجًا للوضوح والدقة والموضوعية وما منهجه إلاّ محاولة في الافادة من دقّة الرياضيات ووضوحها، خارج الغايات العملية المباشرة التي كانت مكرّسة لها.

- لم يكن ديكارت، بالطبع، أول من اكتشف الحاجة إلى قيام منهج جديد فنقد المنطق الأرسطي كان أمرًا شائعًا قبل ديكارت، وشكلية القياس الأرسطي وعجزه عن أن يقدم أية معرفة جديدة، كانت حافزًا «لدافنتشي» و«بيكون»، وغيرهما قبل ديكارت. كما أن ميل ديكارت إلى النظام وتأكيده أن لا معرفة بدون تنظيم، يمكن أن يفسر بوضوح من خلال تتلمذه لليسوعيين، وهم أهل نظام وترتيب وقواعد، في المعرفة كما في السلوك.

- لكن ذلك لا يلغي، بحال من الأحوال، أصالة العمل الديكارتي في البحث عن المنهج وفي ضرورة المنهج.

لقد تمثل ديكارت، بعقله الثاقب النظرة، حاجة العصر وفي ميدان الفلسفة بالذات إلى منهج يكون سبيلاً نحو اليقين، فآمن، كما رأينا، أن ملكة المعرفة موجودة في كل إنسان، وإن كل إنسان قادر، فيما لو أحسن استعمالها، أن يعرف، وأن تكون معرفته يقينية، وخاطب ديكارت، بالتالي، هذه الملكة في كل فرد.

وكم يبدو هذا تجديدًا أصيلاً ، إذ يختلف جذريًا عن طروحات الفكر القروسطي في تمييزه التعسفي بين من هو قادر على المعرفة وبين من لا يقدر ، وفي تمييزه كذلك بين ما يمكن معرفته وما لا يمكن، وهو لذلك تجديد ديمقراطي بمقاييس عصرنا .

وعلى المستوى المنهجي التطبيقي حاول ديكارت كما سنرى أن يصل إلى معرفة ، إلى علم ، يحوز شروط المنهج ، أي شروط اليقين الذي لا يطاله الشك .

ثالثًا : من الشك إلى اليقين

– يبدو بديهيًا ، بعد أن امتلك ديكارت المنهج ، أن يتقدم ، مستخدمًا قواعده خطوة أخرى إلى الأمام بحثًا عن الحقائق اليقينيّة التي وحدها تصلح أن تكون معرفة . أما دلالة اليقين عند ديكارت فهي الوضوح والبساطة والتميّز ، أي ما يبدو للنفس واضحًا بسيطًا متميزًا ، أي ما يبدو ، في أعلى شكل لها ، بدهيًا (أو بكلام آخر ما لا تستطيع إلاّ أن تسلّم بداهة بصدقه) . وإذا أردنا أن نفهم ذلك بصورة أفضل علينا أن نستعين بقواعد الرياضيات (نموذج اليقين الدائم) . فكما نبدأ في الهندسة بمبادئ مطلقة ، واضحة بنفسها ، متميّزة ولا يرقى إليها شك مثل القول «إن الخط المستقيم هو أقصر مسافة بين نقطتين» ، كذلك علينا أن نبدأ في الفلسفة ، فيما لو أردنا اليقين ، بمبادئ مطلقة ، واضحة بنفسها ، متميزة ولا يرقى إليها الشك ، ثم نبني على أساسها مبادئ وقواعد أخرى وصولاً إلى المعرفة اليقينية التي ننشدها .

أين هي تلك المبادئ الأولية المطلقة الواضحة؟

وكما يجد ديكارت تلك المبادئ ، يخضع كل معتقداتنا ومعارفنا لعملية فحص شاملة ، عملية نقد معرفته ، لمعرفة مدى صدقها ومدى انسجامها ومعيار اليقين الذي يقترحه ديكارت . هذه العملية هي جوهر الشك الديكارتي :

* الشك في كل ما يحتمل شكًا ، أي في كل ما هو قابل للشك .
* الشك إذًا ، ليس هدفًا في ذاته ، هو ليس شكًا في سبيل الشك – كما شك بروتاغوراس وبيرون وغيرهما من قدماء مفكري اليونان .

الشك الديكارتي هو خطوة في سبيل تحصيل المعرفة الحقيقية ، هو الوجه السلبي لعملية

اكتشاف المعرفة وبنائها. هو النفي الذي ينفي كل ما هو غامض وبائس، ويلغي كل ثغرات البلبلة وعدم الوضوح، وذلك من أجل تأسيس قاعدة للمعرفة، صلبة، وواضحة ومتميزة. ومقاصد ديكارت من شكّه جليّة في قوله التالي:

«أما في ما يتعلق بكل الآراء التي تعلّمتها حتى الآن، فاني لا أجد أفضل من كنسها، جميعًا، بعيدًا، كيما يمكن استبدالها في ما بعد بأفضل منها أو بالإبقاء عليها حين تثبت يقينيتها».

وهكذا يبدأ ديكارت شكًا منهجيًا واعيًا ومقصودًا. يمكن أن نتبيّن بوضوح أن كل الأقاويل والمعتقدات والآراء التي تعلّمناها، قابلة لأن يشك فيها، فهي أدنى من درجة اليقين إذ تبدو مشوشّة، غامضة ومتناقضة. غير أن إحساساتي تبدو أكثر وضوحًا وأكثر يقينًا: «فأنا لا أستطيع أن أشك، اني هنا قرب المدغاة مرتد ثيابي وهذه الورقة بين يدي... ثم كيف أنفي أن هاتين اليدين وهذا الجسم هما لي...

(ولكن) أتذكر أني اعتدت أثناء نومي، أن أتمثل في أحلامي نفس الأمور التي أراها في يقظتي... فلنتوهم أننا نيام وأن كل هذه الجزئيات، مثل أن نفتح أعيننا، نهز رأسنا نمد أيدينا وهكذا، وان كلها أوهام كاذبة، ولكن لنعترف، مع ذلك، أن هناك أمورًا أكثر بساطة وأكثر شمولاً وهي حقيقية وصادقة. فالحساب والهندسة وما شابه من العلوم تعالج أمورًا بسيطة وكلية جدًا، دونما أن تعني بوجودها الفعلي أو عدم وجودها، ولها مقاييس واضحة، فاثنان وثلاثة يساويان خمسة، في يقظتي كما في منامي، وكذلك المربّع لا يمكن أن يكون له أكثر من أربعة أضلع، ولا يمكن أن ينتاب هكذا حقائق واضحة وبيّنة شك أو ظن خطأ. ثم يخضع ديكارت هذه الحقائق الواضحة والبينة لشك من نوع آخر إذ لعل خالقي، «الله البالغ العظمة»، جعلني أرى ما أرى وجعلني أخدع كلما جمعت إثنين إلى ثلاثة.

ولكن كيف يمكن، لله، يتساءل ديكارت، أن يريد بي ذلك وهو الخير الأعظم، إن ذلك يتناقض مع مفهوم الله وتعريفه وطبيعته، ولا يمكن أن يسمح بخداعي.

لكن هذا يفتح نافذة شك أخرى، إذ لا برهان واضحًا ان الله هو خيّر، كما يوصف، وأنه الحقيقة كلها، «إذ قد يكون شريرًا عبقريًا لا يقلّ خداعه عن قوته، حيث وظّف كل طاقاته لخداعي...» وتبعًا لذلك ينتابني الشك في الأرض والسماوات وما عداها إذ قد تكون أوهامًا وأحلامًا، جعلها ذلك العبقري تبدو لي أشياء وموضوعات وأرضًا وسماء... ويضيف

ديكارت «وأخيرًا فإني أعترف أن لا شيء، مما كنت أعتقد صادقًا وحقيقيًا، ألا ويمكن بشكل أو بآخر، أن أشك فيه...».

هناك شك إذًا يطال كل شيء وكل موجود، ولكن أهو حقيقة شك مطلق؟ أما من أمر يبقى خارج هذا الشك ولا يرقيه إليه شك.

بلى هناك أمر واحد يبقى خارج الشك ولا يرقى إليه شك.

إذ وسط هذا الشك الشامل، هناك حقيقة واضحة لا يمكنني الشك فيها، وهي **أني أشك**. وتبقى هذه حقيقة واضحة حتى لو اعترضت أسوأ الاعتراضات فلو افترضت أن هناك إلهًا خادعًا، وأنه يخدعني في ما أرى وأحسّ وأفكر وانه يخدعني فيجعلني أرى أن ٢ + ٣ = ٥، لكنه لا يستطيع أن يخدعني في مسألة وجودي، إذ يجب أن أكون موجودًا حتى أُخدع. ومهما بلغ الشك، حتى لو شككت في وجودي، فذلك يؤكّد تلك الحقيقة الواضحة، عليّ أن أكون موجودًا حتى أشك (حتى في وجودي).

«لا شك اني موجود حتى ولو خدعني، وليخدعني ما طاب له ذلك... وهكذا وبعد تفكير وفحص دقيق لكل الأشياء نصل إلى نتيجة محددة هي أن الفرضية، أنا أكون أو أنا موجود، هي صادقة بالضرورة كلما أتلفظ بها، واني أدركها...»[٥].

وهكذا يصل ديكارت، وبعد أن شكك في كل ما يمكن أن يشك فيه، إلى الحقيقة الأولية الواضحة التي لا يمكن الشك فيها. لقد استطاع أخيرًا وبتطبيق منهجه، أن يبلغ ذلك، «المطلق» البسيط الواضح. **وذلك المطلق هو الذات**، التي تتحول عند ديكارت إلى القاعدة الصلبة الصحيحة لكل فلسفته. والطريق نحو اكتشاف تلك الحقيقة الأولية لم يكن غير الشك، الشك في كل ما يمكن، أو في كل ما يتخيل أنه يمكن، الشك فيه وصولاً إلى اليقين المطلق الذي لا مكان فيه لاحتمالات الشك والتوهم. ويصل ديكارت إلى قضيته اليقينية الصادقة بالضرورة: «**أفكر، إذن، أنا موجود**».

هذا اليقين لا يمكن أن أكون فيه مخطئًا أو منخدعًا، فكوني أشك أو كوني أفكر متضمن ضرورة كوني موجودًا. فكوني أفكر يقود ضرورة إلى تأكيد هذه الكينونة أو الأنا، أو الذات: الحقيقة الأولية الواضحة البسيطة التي ستصبح نقطة البداية في فلسفة ديكارت في الأقسام التالية.

٥. تأمّلات حول الفلسفة الأولى.

نكتفي بهذا الجانب من الفلسفة الديكارتية ، إذ إن الجوانب الأخرى لا تعنينا في المجال المحدود الذي اخترناه موضوعًا لهذه المقالة .

وأخيرًا ، هل نجح ديكارت في صياغة قواعد منهجية تستجيب لمطالب العصر والمنطق في آن .

هل تكون قواعد المنهج التي أقترحها سبيلاً عمليًا وتطبيقيًا ، يمكن تطبيقه من جهة ويمكن الإفادة منه ، من جهة ثانية ؟ أو انها مجرّد نظرية أخرى ، أو « وصفة » نظرية أخرى نبينها بعناية ودقة وجلال ثم نقف خارجها أو إلى جانبها ، كما لاحظ ، بحق ، سورين كيركجارد الفيلسوف الوجودي الدانماركي ؟ (هل تمكن ديكارت منذ الالتزام بقواعد المنهج في المذهب) ؟

إن مياهًا كثيرة قد جرت تحت الجسور ، علميًا ومنهجيًا ، بعد ديكارت[٦] ؛ لكن هذه التحولات لم تذهب بأهمية ما أنجزه ديكارت على مستوى المنهج ؛ وهي إشكالية أخرى تحتاج إلى تحليل مستقل وسنحاول الإجابة عليها في مقالة لاحقة .

٦. راجع على سبيل المثال ترجمتنا لكتاب بيتر مدوّر في المنهجيّة : « الاستقراء والحدس في البحث العلمي » ، بيروت ، ١٩٩١ .

الأنتروبولوجيا عِلمُ الماضي في الزمن الحاضر

محمد حسين دكروب

خلال القرن التاسع عشر، تكرّست الأنتروبولوجيا كميدان علم مستقل، له تقنياته الخاصة ومجال بحثه المتميز: المجتمعات المسماة «بدائية». لقد شكّلت ولادة هذا العلم الجديد عن الإنسان، إستطرادًا لمنحى تاريخي قديم: الإكتشاف المتدرج أو التدريجي من قبل أوروبا للمجتمعات «الأخرى» أي المختلفة وغير الصناعية[1].

في الحقيقة، إن الأضواء سلّطت منذ القرن التاسع عشر على تنوّع واختلاف الأعراق البشرية وأشكال تنظيماتها الإجتماعيّة، وذلك حين بدأ الرحّالة والمكتشفون الأوائل في أوروبا الغربية بالتعرّف الأولي على أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛ وأحد أشهر هؤلاء، كان الرحّالة الإيطالي ماركو بولو Marco Polo (١٢٥٤ – ١٣٢٤) الذي زار الصين وأقام فيها مدة ستة عشر سنة، أطلق بعدها كتابه الشهير «عجائب الدنيا» الذي لا يزال يلاقي نجاحًا كبيرًا حتى اليوم.

هذا الاهتمام بالمجتمعات «الخارجانية والغريبة»، إزداد منذ عصر النهضة في أوروبا، خاصة خلال مرحلة التوسع الإستعماري، الإقتصادي والسياسي الملازم لنمو الرأسمالية الهادفة للتفتيش عن مصادر جيدة للمواد الأولية الضرورية للتطور الصناعي، وعن أسواق إستهلاكية جديدة لتصريف بضائعها[2]؛ لذا ومع الحملات العسكرية والتجارية كثرت المؤلفات والروايات التي تصف مجتمعات القارات الأخرى وأنواع البشر الذين يعيشون فيها؛

١. من المفيد العودة في إطار تاريخ هذا الميدان، موضوعاته وإتجاهاته المختلفة إلى كتاب Paul MERCIER, *Histoire de l'anthropologie*, P.U.F. Paris 1971.

٢. حول علاقة الأنتروبولوجيا بالسياق التاريخي للتوسع الإستعماري الغربي، يراجع بهذا الصدد كتاب: جيرار لولكلرك، **الأنتروبولوجيا والإستعمار**، ترجمة د. جورج كتورة، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٢. أو كتاب د. حسين فهيم، **عالم المعرفة**، بعنوان «قصة الأنتروبولوجيا فصول في تاريخ علم الإنسان»، عدد ٩٨، الكويت ١٩٨٦.

ومع بداية القرن الثامن عشر تتابعت وترابطت جهود البحث في هذا الإطار وتم إكتشاف المجتمعات «المحيطية» التي أُلحقت بالتالي بخارطة العالم، إضافةً لمواصلة التوغل في إكتشاف شمال شرق آسيا، مع التعمق في مجالات مجهولة في القارة الأفريقية.

ان مجمل الإكتشافات والمعطيات التي جُمعت عن المجتمعات غير الأوروبية، كانت في البداية دافعًا لتجديد الفكر الفلسفي عن الإنسان وطبيعة وجوده؛ هكذا فإن موضوعة الإنسان «المتوحش الطيب» الذي يمثل نقيضًا للإنسان «المتمدن الحديث» قد شغلت حيزًا كبيرًا من اهتمام فلاسفة كبار أمثال ديدارو Diderot، برناردين Bernardin، سانت بيار Saint-Pierre وروسو Rousseau مع ما أفضت إليه من ظهور أفكار فلسفية كثيرة حول وجود تطور إنساني آحادي الوجهة، يبدأ من حالةٍ بدائية أصيلةٍ وينتهي في الأشكال المعقدة التي يجسدها المجتمع الصناعي.

نستطيع القول إذًا، إن كلمة الأنتروبولوجيا قد استُعملت منذ نهاية القرن الثامن عشر، بهدف الرد على مجمل الأسئلة المتعلقة بالأصول، التشابهات والإختلافات القائمة بين مختلف المجتمعات البشرية المعروفة حتى ذلك الحين؛ وهي بهذا التحديد كانت تعنى ولا تزال بالإنسان في مختلف أشكال إرتقائه وتطوره وإنتظامه على مختلف الأصعدة، من الفيزيولوجي السلالي إلى الإيديولوجي مرورًا بالإقتصادي والسياسي والقرابي، بلوغًا للرمزي والأسطوري، المعتقدي والديني[٣]، إنها والتعريف من الأتنولوجي البريطاني الكبير راديكليف براون Radicliffe Brown: «دراسة طبيعة المجتمع الإنساني دراسة منهجية منظمة، تعتمد على مقارنة الأشكال المختلفة للمجتمعات الإنسانية، بالتركيز على الأشكال الأولية للمجتمع البدائي»[٤].

مع تطور هذا الميدان العلمي الجديد؛ اختلفت التسميات التي أُطلقت عليه، وذلك باختلاف المعاني والدلالات التي أُعطيت له من قبل الباحثين الغربيين على تنوع جنسياتهم، ثقافاتهم ولغاتهم هكذا أصبح هناك لُبسٌ بين مصطلحات من مثل الأتنوغرافيا Ethnographie والأتنولوجيا Ethnologie والأنتروبولوجيا Anthropologie؛ هنا لا بد من التوضيح أن الفارق في الاستعمال بين مصطلحي الأتنولوجيا والأنتروبولوجيا هو

٣. د. محمد حسين دكروب، **الأنتروبولوجيا، الذاكرة والمعاش**، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٤، ص ٥.

٤. Radicliffe Brown, *Method on social anthopologie*, Chicago 1958, p. 133.

فارقٌ في الإستخدام اللغوي الهادف لإعطاء مضمون هذا العلم الدقة اللازمة والإطار الواضح ، ففي حين إستخدم الإنكليز مصطلح الأنتروبولوجيا بمعنى علم الإنسان بشموليته وسعة آفاقه ، نرى أن الأميركيين والفرنسيين قد إستخدموا مصطلح الأتنولوجيا بمعنى علم الشعوب بما تحتويه من تمايزاتٍ عرقيةٍ ، ثقافية وحضارية ؛ ولكن وبغض النظر عن هذه المسألة ، فإن التفارق العلمي هو أساسًا في كيفية إستخدام كلاً من مصطلحي الأتنوغرافيا والأتنولوجيا أو الأنتروبولوجيا وعدم جواز الخلط بينهما :

الأتنوغرافيا : تقوم على مراقبة بعض الجماعات البشرية من خلال المشاهدة الحقلية المباشرة ، وهي بهذا تلجأ إلى وصفٍ دقيقٍ وتجميعٍ لكل المعطيات التفصيلية والجزئية المتعلقة بحياة مجموعةٍ ثقافيةٍ محددةٍ في الزمان والمكان إستنادًا إلى منهج الدراسة الحقلية المُفردة Monographie بهدف تسجيل كل مظاهرها على مختلف الأصعدة (البيئة ، التقنيات ، الإقتصاد ، السياسة ، الدين ، القرابة) الأتنولوجيا أو الأنتروبولوجيا : فهي تقوم بالمعنى الحصري المعاصر لها على الدراسات التوليفية والتحليلية مع ما يترتب عليها من نتائج نظرية ، وذلك إستنادًا إلى التوثيق الأتوغرافي السابق الذكر ، والذي يهدف بشكلٍ مخصوص نحو مسائل الإنتشار ، الإتصال ، التواصل والأصل بالمعنى الثقافي العام ، إضافةً إلى التراكيب الإجتماعية القائمة على بنى ومفاصل متنوعة الوظائف والحركيات .

نستطيع القول على الإجمال ، أن المنهج في الأنتروبولوجيا يستند إلى الدراسة العينية المباشرة ، وذلك من خلال حضور الباحث ومعايشته لحقل المجتمعات أو القبائل موضوع الإهتمام ؛ والمبدأ الرئيسي لهذا التوجه العلمي هو ما يسمى المُشاهَدة المُشارِكة (Observation participante) التي تتطلّب شروطًا تقنيةً وتجريبيّة شخصية تكوينية لدى الباحث ، تسمح له بالإنخراط اليومي في زمن النسيج الإجتماعي بما يحتويه من علاقاتٍ وقيمٍ ومعتقدات ؛ مع القدرة على فهم وإستيعاب أشكالها ومضامينها وبالتالي الربط والتوليف اللاحقين بينها توخيًا لنتائج نظرية عامة يتشكل منها مجمل الإرث العلمي والمنهجي الذي عرفه الميدان حتى اليوم .

للأنتروبولوجيا إذن طموحٌ كلي ، شمولي في النظر إلى الإنسان وذلك بقدر ما تتيحه خاصية التنوع الحضاري والإختلاف الثقافي من رؤية وتبصر ؛ كيف السبيل إلى هذا الهدف وما هي خاصية السياق التاريخي الذي جعل من هذا الميدان علمًا يختص بدراسة ما يسمى

بالشعوب «البدائية»، «اللاتاريخية» كما يُقال، حيث التدوين المكتوب يختفي أمام الحضور الدائم لفعل التواصل بين الماضي والحاضر والمستقبل[٥]؟! (الذاكرة).

هنا نتساءل مع الأنتولوجي البريطاني الكبير إيفانز بريتشارد Evans Pritchard، ماذا يقصد بالشعوب «البدائية»؟ ولماذا تدرس هذه الشعوب؟ إن كلمة «بدائي» بالمعنى الذي تستخدم به في الكتابات الأنتروبولوجية لا تعني أبدًا أن المجتمعات التي توصف بها أسبق في الزمن أو أدنى منزلة من أنواع المجتمعات الأخرى. فمن المعروف أن لتلك المجتمعات تاريخًا طويلاً قد يماثل في طوله تاريخ المجتمعات الأوروبية نفسها، وأنه إذا كانت هذه المجتمعات لم تتطور في بعض النواحي بنفس النسبة التي تطور بها المجتمع الأوروبي فإنها تفوقه تطورًا في الواقع في نواحٍ أخرى[٦].

لقد تحفظنا كما هو ملاحظ حول استعمال مصطلح «البدائية» وصفًا للشعوب التي تتناولها الأنتروبولوجيا بالدراسة، لقد وضعناه بين مزدوجين حذرًا وتنبهًا لعدم جواز ومشروعية قياس درجة تطور بعض الشعوب نسبةً لما هو حاصل عند شعوبٍ أخرى؛ فمجرد تسمية هذه الشعوب «بدائية»، نكون قد لجأنا إلى حكمٍ تقييمي مسبق بصدد هذا «الآخر» المختلف نسبةً لما «نحن» عليه من حال، مما يدفع للتساؤل: نسبةً إلى أي مقياس هذا «البدائي» هو «بدائي»؟ وإستنادًا إلى أي منظور علمي أو تاريخي أو أخلاقي يستطيع العلم – أي علم إنساني – اللجوء إلى قياس «الآخر» إنطلاقًا من الذات (هنا الذات الحضارية الأوروبية)؟! ذلك أن كل جماعة بشرية تتطور نسبةً لما يمليه عليها نسقها الحضاري الخاص من محددات ومن حركيةٍ تاريخية –مرئية كانت أم كامنة، متسارعة أو بطيئة – وهذه الظروف هي قطعًا مختلفة ومتنوعة بمقدار إختلاف وتنوع أنماط إنتظام الإجتماع البشري والحضاري[٧].

هنا أرى من المفيد التنبيه إلى ضرورة التمييز بين المعنى اللغوي لمصطلح «بدائي» وبين المعاني والمضامين التي أُعطيت له بما وُسِمت به المجتمعات المندرجة في إطاره، من مواصفات ومعايير تقويمية؛ إذا كان هناك إصطلاح يرتبط بالأنتروبولوجيا دائمًا فهو

٥. د. محمد حسين دكروب، المرجع السابق، ص ٦.

٦. إيڤانز بريتشارد، **الأنتروبولوجيا الإجتماعية**، ترجمة د. أحمد أبو زيد؛ هـ. م. ع. ك؛ الإسكندرية ١٩٨٠، ط ٦، ص ٢٦.

٧. د. محمد حسين دكروب، المرجع السابق، ص ٧.

إصطلاح «البدائية» الذي يستعمل لوصف معلومات وجدها الأنتروبولوجيون بقاع العالم. فهناك علم بدائي، ودين بدائي، وإقتصاد بدائي، وعقلية بدائية بدائية، ومجتمعات وثقافات بدائية[8]؛ أما المعنى اللغوي المعجمي لكلمة المشتقة من Primitif الفرنسية، المشتقة من كلمة Primitivus اللاتينية، Primus ومعناها، [الأول]: ما يتعلق بالبداية أو الأصل، الأقدم في الزمن الأصلي، مثل العصور **الأولى** الدين، أجدادنا **الأوائل**[9]؛ بمعنى أن الأشكال ا المجتمعات البدائية هي أشبه، من حيث خصائصها العامة، بالخصائص التي سادت في الثقافات **الأولى** لطفولة البشرية[10].

من الواضح إذن، إن ما يحتمله هذا المصطلح من مضمون ومحتوى، تقويم المجتمعات المكتشفة «حديثًا» من قبل أوروبا، قياسًا إلى معايير الإرتقاء و عرفها التاريخ الحضاري لهذه الأخيرة من مراحل تتسم بسيادة مواصفات عدة الإجتماعية والثقافية والتقنية؛ ويكفي في هذا الصدد القول، أن الأنتروبولو يستخدمون هذا المصطلح فإنهم يقصدون بها الإشارة إلى المجتمعات الصغيرة سواء السكان أو المساحة أو تشعب العلاقات الإجتماعية؛ والتي تمتاز ببساطة الف والإقتصاد وقلة التخصص في الوظيفة الإجتماعية إذا ما قورنت بالمجتمعات المتقدم بعض الأنتربولوجيين أن يضيفوا إلى ذلك مقاييس ومعايير أخرى أهمها **عدم و مكتوب** وبالتالي عدم وجود أي فن أو علم أو لاهوت منهجي منظم[11]؛ إن أكثر للدلالة عن نظرة الأوروبيين لهذه المجتمعات في إعتبارها:

sans loi	sans roi	sans foi
بدون قانون	بدون ملك	بدون إيمان

وذلك بالإستناد طبعًا، إلى مقارنة الأشكال والنظم، المؤسسات، القيم «البدائية» هذه، بتلك السائدة في المجتمعات «المتقدّمة» و«المتطوّرة».

٨. تحرير أشلي مونتاغيو، **عالم المعرفة**، «البدائية»، ترجمة د. محمد عصفور، رقم ٥٣؛ الكويت ١٩٨٢.
٩. المرجع السابق، ص ١٠٨ – ١٠٩.
١٠. المرجع السابق، ص ١١٢.
١١. Robert REDFIELD, "The folk society", *The American Journal of Sociologie*, 1947. ورد في كتاب إيڤانز بريتشارد، ص ٢٧.

ان من الضروري حتى الآن، القيام بهذه التوطئة التمهيدية في التعريف الأولي هو علم «الأنتروبولوجيا»، وذلك تسهيلاً على القارئ غير المتخصص الولوج إلى صوع الذي نعالجه في هذه المقالة المنهجية والمتعلق أساسًا بطبيعة العلاقات التي ن علم التاريخ وعلم الأنتروبولوجيا، أين **هي المشكلة في** هذه العلاقة؟ ما هو موقع خ من دراسة المجتمعات «البدائية» وهي التي لا تعرف أصلاً **فن كتابة** هذا وهل أن غياب الكتابة أو الجهل بهما يؤديان إلى غياب ونفي التاريخ عن هذه التي تصبح كما ذهب بعض الإتجاهات في الأنتروبولوجيا، مجتمعات لا ! ما هو السبيل إذًا لتحديد تاريخ هذه المجتمعات ومعرفته طالما لا وجود أصلاً وبة ولتدوين لمراحل التطور التاريخية التي عرفتها؟ ! بإختصار نقول ماذا يستطيع بولوجيا والحال كذلك أن يقدم إلى علم التاريخ؟ !

ديهي القول بأن كل الحضارات والمجتمعات التي عرفتها البشرية حتى الآن، هي ومجتمعات تاريخية؛ إذ أن القول بإنعدام التاريخ عند إحدى هذه المجتمعات، ورة القول بإنعدام وجودها نفسه، بالتالي فإن المجتمعات «البدائية» هي بالضرورة نها، مجتمعات تاريخية ولو أنها لا تعرف فن كتابة تاريخها الخاص، ولا يصح بصفة «اللاتاريخية» إنطلاقًا من أننا لا نمتلك وثائق مكتوبة تدوينًا لهذا التاريخ. ذا الموضوع فتح الباب أمام أكثر الإشكاليات المعاصرة بعلاقة التاريخ رجيا، والتي عبّر عنها الأتنولوجي الفرنسي الكبير كلود ليڤي ستراوس بقوله؛ إن ج الأتنولوجي هي: «في إعادة بناء ماضٍ يتعذّر الوصول إلى تاريخه أو كتابة ضر لا ماضي له»[١٢].

كيف يمكن لعالم التاريخ أن يتناول المجتمعات «البدائية» موضوعًا لبحثه، طالما أن ماضيها، تركيبه وتحليل أنساق إرتقاءه وتطوره هو مسألة متعذرة أصلاً لعدم توافر ضاري المكتوب المعبر عنه، أي عدم توافر التاريخ المكتوب، المدون والموثق،

ڤي ستراوس، **الأنتروبولوجيا البنيوية**، ترجمة د. مصطفى صالح؛ وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، .١٠

مرجعًا للدراسة والتحقيب؛ هذا من جهة، أما من جهةٍ أخرى، فكيف
الأنتروبولوجيا الإنطلاق في مقاربة تلك الحقيقة الحضارية **المعاصرة** والمسماة بـ«
بهدف كتابة تاريخها الحاضر فقط، وذلك بالإنقطاع عن شرط التواصل
الضروريين مع بُعدها الزمني الماضي، مما يؤدي بكل بساطة إلى إلغاء تاريخ هذه ا
أي إستطرادًا إلى إلغاء وجودها بالذات ! ؟ ؛ ذلك أننا حينما نقتصر على اللحظة ا
حياة مجتمع ما، نكون أولاً ضحية وهم : لأن كل شيء تاريخ ؛ فما قيل بالأمس
قيل قبل دقيقة تاريخ ؛ لكننا نحن نحكم على أنفسنا وعلى وجه الخصوص بعدم
الحاضر، لأن التطور التاريخي وحده هو الذي يتيح بروز عناصر الحاضر و
علاقاتها المتبادلة[١٣].

ماذا يعني ما تقدّم؟ هل يعني أن الأنتروبولوجيا ذات علاقة سلبية ببُعد التا
الشعوب، أي أنها اختصت لنفسها عبء معاينة ما هو لا تاريخي من الوجود
للشعوب؟ أو ما هو ثابت من بنية إجتماعها ثبات الدورة التكرارية لزمنها[١٤]؟ ه
المفيد أن نطرح أمام القارئ غير المتخصص بعضًا من الخطوط الرئيسية العام
التعاطي المنهجي مع هذه المسألة، وذلك من قبل الاتجاهات النظرية الكلاسيكي
التي عرفها الميدان العلمي الأنتروبولوجي حتى الآن، ونحن إذ نلجأ لهذه الطريق
الموضوع فإنما نهدف إلى تسهيل الطريق أمام الإستنتاجات الأولية للحلول ال
بصدده.

الخيار التطوري[١٥]، وهو يقوم على اعتبار «الآخر» هو شكل أدنى ومتأخر
تطور «الذات الحضارية» الغربية، وحيث أن التطور التاريخي لا بد له أن يت
حتمي وضروري إتجاهًا عددًا (إتجاه التطور الأوروبي) فإن قدر المجتمعات
الراهنة، بما هي تعيش حالة متأخرة داخل أحد مراحل التطور التاريخ

١٣. المرجع السابق، ص ٢٩.
١٤. د. محمد حسين ذكروب، المرجع السابق، ص ٢٢.
١٥. ظهرت الأعمال الكبرى لهذا الاتجاه وتكرست كمدرسة في الفترة التاريخية ما بين ١٨٦٠ – ١٨٨٠) م
مؤلفيه، لويس مورغان في كتابه عن **أنساق روابط الدم والمصاهرة في العائلة الإنسانية** (١٨٧١)؛ با
عن **حق الأم** (١٨٦١)؛ تايلور في كتابه عن **أبحاث في التاريخ القديم للجنس البشري**، (١٨٦٥)؛
عن **القانون القديم** (١٨٦١)؛ جاكليتان في كتابه عن **الزواج البدائي** (١٨٦٥) الخ.

، البربرية ، المدنية) هو الوصول آجلاً أم عاجلاً إلى مرتبة تطور المجتمعات المُعاصرة ؛ ولقد علق هذا الاتجاه التطوري في الأنتروبولوجيا أهمية فائقة في أبحاثه عات « البدائية » لإثبات أن الأشكال الإجتماعية السائدة فيها ، ليست سوى تعبير ت من الجحود التاريخي سبق للتاريخ الإجتماعي الأوروبي أن مر بها وتجاوزها إلى حرى أكثر رقيًا . إذًا فالتأكيد على الشمولية التاريخية للإنسان الأوروبي ، تجعل من البدائي » في حالة تماثل مع « الطفولة الإنسانية الأوروبية » ؛ ... وهنا يأخذ العلم جي دوره في « تهيئة » هذه المجتمعات المتأخرة لإستقبال مراحل التطور ؟ !

لإستنتاجات النظرية العامة ووجهة التحليل التي أرساها هذا الخيار التطوري ؛ قد ساس العلمي لنمو التيار الماركسي الأنتروبولوجي لاحقًا ؛ أي منذ منتصف هذا يًا وفي فرنسا على وجه الخصوص ؛ إن الأنتروبولوجيين الماركسيين من أمثال كلود موريس غودولييه ، إمانويل تراي وبيار فيليب راي ، قاموا بإنتاج مجمل أعمالهم على المحصلة العامة لما يسمى اليوم بالأنتروبولوجيا الإقتصادية ؛ إن المفصل المنهجي كل هذا الجهد الماركسي ، يجد قاعدته العلمية الأساسية فيما بلوره ، أحد مؤسسي ركسية عن المجتمع والتاريخ ، فريديريك إنجلز ، في كتابه المشهور « أصل العائلة ، خاصة والدولة » وذلك إنطلاقًا مما قد توصل إليه كلاً من مورغان وتايلور ، اللذين د شمولية لقوانين التطور البشري التاريخية وأقاما على أساسها ترسيمة متدرجة لسلم لحضاري البشري ، وضعوا فيه كل المجتمعات الخارجة عما إستقر عليه النسق الأوروبي ، على درجات أدنى[١٧] .

ين على هذه « الشمولية التاريخية » لقوانين التطور البشري التي أنتجتها الماركسية تاريخية) في سياق تحليلها للتشكيلة الإجتماعية الرأسمالية في أوروبا القرن التاسع ن الهاجس المركزي للأنتروبولوجيين الماركسيين ، يكمن في كيفية الوصول إلى صيغة ذه القوانين خارج المجال التاريخي الأوروبي ، أي في التشكيلات الإجتماعية ى الإنتاج الرأسمالي ، إنه تحديدًا هم الوصل بين « شمولية التاريخ الأوروبي »

د حسين دكروب ، « الأنتروبولوجيا والأندية الحضارية للغرب » ؛ مجلة **الفكر العربي** ؛ معهد الإنماء العربي ، عدد ١٩ ، ١٩٨١ ، ص ٦٠ .

د حسين دكروب ، **الذاكرة والمعاش** ، ص ١١٦ .

«خصوصية تماثله» في المجتمعات الأخرى المتخلفة[١٨]. هكذا؛ فإن المشكلة التي طرحها هذا التيار الماركسي في تعامله مع المجتمعات «البدائية»، تكمن أساسًا في كيفية إستعمال مفاهيم مثل (أسبقية القوى المنتجة، الملكية، تحديد نمط الإنتاج، أولويات الصراع الطبقي وأشكال التعبير عنه، تمفعل القوى المنتجة على علاقات الإنتاج). إذن، هناك ضرورة تاريخية للتجسد الإجتماعي الفعلي لمفهومي التناقض والصراع في كل التشكيلات الإجتماعية التي عرفتها البشرية حتى الآن؛ ولكن ما العمل إذا كان «قدر» آلاف المجتمعات «البدائية» أن تستعصي أبدًا على هذين المفهومين، على الرغم من محاولات القرب الكثيفة لتصدير «جرثومة» الإنقسام الإجتماعي الأفقي، بالمعنى الإقتصادي للكلمة تحديدًا، إلى الجسد البدائي مستحلاً لهذه الغاية كل ما أنتجته عبقريته العلمية والتقنية من وسائل: أسلحة فتاكة، عسكر، إرساليات دينية، إدارات وأجهزة، إبادة جسدية وحضارية الخ...[١٩].

للحقيقة يُقال، إهذا المنطق الإقتصادي لم يكن بمقدوره إغواء الأنتروبولوجيين، بقدر ما كان عاجزًا عن إعطاء صورة واضحة عن الوظائف الإجتماعية المعقدة السائدة في المجتمعات «البدائية»، بما تحتويه من عناصر متنافرة، سياسية، قرابية، أسطورية... وفي الوقت الذي كانت الماركسية فيه تتجه نحو دراسة إختلالات التوازن، الإرتجاجات والهزات، عمليات الإنقطاع والإنتقال بالمعنى الإجتماعي – التاريخي، داخل النسيج الحضاري «البدائي»؛ فإن الأنتروبولوجيا كانت تتجه من ناحيتها نحو رؤية عناصر الديمومة والثبات فيه، وليس في الأمر أي غرابة طالما أن الماركسية كما هو معلوم أصلاً، قد ولدت في إطار تفكير نظري وممارسة سياسية حول المجتمعات أو التشكيلات الإجتماعية الرأسمالية[٢٠].

الخيار الوظائفي في الأنتروبولوجيا[٢١]

لقد شابت نظرة التطوريين إلى المجتمعات البدائية تحديدًا، وإلى مجمل المجتمعات البشرية على العموم، منحى تأملي، ظني قائم على التخمين إستنادًا إلى معلوماتٍ غير

١٨. د. محمد حسين دكروب، «الأنتروبولوجيا والأندية الحضارية للغرب»، ص ٦٤.
١٩. د. محمد حسين دكروب، **الذاكرة والمعاش**، ص ١١٢.
٢٠. المرجع السابق، ص ١١٧.
٢١. شكل الإتجاه الوظائفي في بدايات هذا القرن، المنحى الأنتروبولوجي المسيطر، من أبرز مؤسسيه، برونيسلاي مالينوسكي، راديكليف براون، وإيڤانز بريتشارد.

دقيقة ، وتقارير الرحالة المبشرون والإداريون والتجار ؛ مما أثار حول مفاهيمهم وإستنتاجاتهم عددًا كبيرًا من الأسئلة العلمية . المنهجية منها والنظرية ؛ إذ كيف نفسر التطور غير المتوازي بين الشعوب والثقافات المختلفة ، بالإستناد إلى الافتراض التطوري القائل بوحدة التكوين الفيزيولوجي والسيكولوجي والسوسيولوجي للإنسان؟ وإذا ما كان قدر المجتمعات البشرية الحتمي أن تمر [بالضرورة التاريخية] في نفس المراحل الإرتقائية كما لحظها [التاريخ] التطوري لأوروبا ؛ كيف نفسر بالتالي التفاوت في وتيرة التطور الزمني بين مجتمعٍ وآخر ؟ لماذا إندثرت بعض الحضارات وتخلفت أخرى ، وتقدم البعض الآخر وازدهر ، والأهم من كل ما تقدّم ذكره ، هو السؤال عن مدى الفعالية العلمية التي تبقى لعلم التاريخ في دراسته لإعتبارات التطور المخصوصة بكل نسقٍ حضاري محددٍ ومنها تلك المتعلقة بالمجتمعات « البدائية » طالما أنه محكومٌ سلفًا بنموذج إرتقاءٍ وحيدٍ « وشمولي » ، يشكّل قاعدة الإرتكاز والقياس ؟ !

أمام كل تلك المآزق النظرية والمنهجية التي واجهت الخيار التطوري في الأنتروبولوجيا ، بدأت بالتكون منذ بدايات القرن العشرين ، إتجاهات نقدية تدعو إلى القطع مع المعايير التطورية القائمة على الظن والتخمين ، وإلى انتقال الباحث مباشرة إلى حقل المجتمعات « البدائية ، لمعايشتها ودراستها عن كثب ؛ لم يعد مقبولاً أن ينفرد الأنتروبولوجي في مكتبه بإحدى العواصم الأوروبية ، يعمل على التقارير المرسلة ، بل أصبح لزامًا عليه النزول إلى ميدان المجتمعات موضوع الدراسة بنفسه . إن هذا المنحى الجديد هو ما يسمى بالخيار الوظائفي في الأنتروبولوجيا ؛ والذي إتسمت به المساهمة البريطانية في هذا المضمار ؛ من أبرز المؤسسين العالم برينسلاوي مالينوفسكي الذي انتقل إلى جزر غينيا الجديدة في الباسفيك الغربي وأقام هناك لمدة أربع سنوات (١٩١٦ – ١٩٢٠) معايشًا القبائل « البدائية » الموجودة هناك كواحدٍ من أفرادها ، تعلّم اللغة الأهلية السائدة ومارس كل شعائرهم وطقوسهم ، مؤسسًا بذلك لمنهجٍ جديد في دراسة الحضارات البشرية المختلفة .

لقد كانت مواجهة الثقافات الأخرى بالنسبة لمالينوسكي مواجهة في الوقت نفسه مع ثقافته الخاصة ، لقد أعلن بأن الأنتروبولوجيا ليست لغةً غامضة متميزة عن الاستعمار الغربي ، إنما الشكل الخاص تجسد الثقافة الغربية لحظة إصطدامها التاريخية مع ما يسمى الثقافات « البدائية » . إن المقاربة الوظائفية للمجتمعات « الأخرى » تؤكد على الاستقلالية التي تتمتع بها الثقافات البشرية المختلفة ، بحيث تشكّل كل ثقافة منها نظامًا كليًا من

العناصر المتماسكة التي يصعب دراستها بشكلٍ منفصلٍ وعلى حدة خارج سياق إنتظامها الوظائفي الكلي. إذًا، في كل نماذج الحضارات البشرية لا بد من التذكير بالدور الذي يمكن أن يلعبه طقس ما، سمة ثقافية أو تقنية، عادة أو أي معتقدٌ آخر داخل الوظيفة العامة الكلية للمجتمع، فلكل هذه العناصر وظيفة حيوية، مهمة معينة تمثل بالإجمال جزءًا ضروريًا من الجهاز الكلي[٢٢].

إن السؤال الرئيسي الذي تدور حوله هذه المعالجة أصبح معلومًا، علاقة الأنتروبولوجيا والتاريخ؛ فما هي وجهة تعامل الوظائفية مع هذه المسألة العلمية الحاسمة؟! لماذا أغفلت الأنتروبولوجيا الإلتفات إلى تاريخ الثقافات «البدائية» وتتبع ما فيها البعيد؟ على الرغم من أن التاريخ إنما يلقي على الحاضر ضوءًا أوفى، ويتيح لنا فهمًا أكثر دقةً ووضوحًا للحاضر الثقافي الراهن؟ في الواقع لقد أغفل علماء الأنتروبولوجيا كما أصبح معلومٌ لدينا، دراسة تاريخ المجتمعات «البدائية» لسببٍ بسيط وهو أنها مجتمعاتٌ معزولة بلا تاريخ مكتوب، ولعدم توفّر الوثائق اليقينية المؤكّدة، على ما يذكر أحد أهم مؤسسي التيار الوظائفي، العالم البريطاني رادكليف براون[٢٣]. إن هذا الإقرار بصعوبة أن تكون المجتمعات البدائية موضوعًا لعلم التاريخ على قاعدة إنتفاء وجود «شكله الكتابي» عندها، يؤدي بالمدرسة الوظائفية إلى مجرد «التجاوز» البسيط والمجرد لهذه المسألة والإنطلاق بالتالي إلى دراسة هذه الثقافات «البدائية» تأسيسًا على ما هي عليه في زمنها المعاصر، الراهن، أي في فعل الحاضر منها دون التفاتٍ أو اعتبارٍ لما هو ماضٍ منه.

يلخص براون هذه القاعدة المنهجية – العلمية للخيار الوظائفي على الشكل التالي: وحدها الحقيقة البدائية المعاصرة ملائمة لنظرية تمتلك وحدة الحقل التحليلي المتميز عن التاريخ»[٢٤].

كما هو واضح من خلال هذا النص، فإن براون يعين للأنتروبولوجيا ميدانًا خاصًا بها، يميزها عن العلوم الإنسانية الأخرى، من حيث أن موضوعها يتناول حصرًا ما يسمى بالمجتمعات «البدائية»، هذا ما تعنيه بالتالي وحدانية المجتمعات التي تتناولها بالدراسة بشكلٍ مخصوصٍ ومحدّد؛ إن هذا المفهوم يتضمن تأكيدًا من قبل براون على أن المجتمعات

٢٢. د. محمد حسين دكروب، «الأنتروبولوجيا والأندية...»، ص ٦٠.
٢٣. راديكليف براون؛ سبق ذكره أعلاه، ص ١٣٣.
٢٤. المرجع السابق، ص ١٥٥.

« البدائية » أنساقٌ إجتماعية قائمة بذاتها غير قابلةٍ للمقارنة مع مجتمعاتٍ أخرى ، إنها حقيقة مستقلة ويجب بالتالي دراستها إنطلاقًا من كونها بكل بساطة ، مجتمعات « بدائية » .

إن تشكيل موقف نظري في هذه المجتمعات يعود بالدرجة الأولى ، إلى قاعدة معايشتها مباشرةً ، كمرتكز رئيسي لتكون المادة المعرفية والتجريبية عنها ؛ بهذا المعنى فإن لوحدة الحقل التحليلي بُعدًا شرطيًا ضروريًا لإمكانية الإنطلاق في دراسة الحقائق الإجتماعية والثقافية « البدائية » ، تأسيسًا على تخصيصها وتبادلها بشكلٍ جزئي ومتناثر بدايةً ، وصولاً لإقامة المقارنة الكلية فيما بينها ؛ إذًا لا بد من إختيار حقل دراسة محدد في الزمان والمكان ، وصفه بدايةً ، تصنيف معطياته تاليًا ومن ثم الربط بين مختلف هذه المعطيات وإقامة التحليل المعمق عنها .

نستطيع الإستنتاج بناءً على ما تقدّم ، أن المجتمعات « البدائية » بحسب هذا المنظور الوظائفي ، ليست موضوعًا لعلم التاريخ ، ذلك أن لها بُعدًا زمنيًا محددًا في إطار الراهن أي الحاضر ، أي أن أهميتها أصلاً تعود ، إلى ما هي عليه في الزمن المعاصر « المتميز عن التاريخ » ؟ ! لكن السؤال هنا يبقى هو نفسه ، هل يمكن تناول أي مجتمع بشري ودراسته بمعزل عن تاريخه ؟ ماذا يعني مفهوم « التميز » عن التاريخ هذا ، سوى أن يكون تبريرًا « علميًا » ذرائعيًا يهدف إلى تحويل المجتمعات « البدائية » إلى مجتمعاتٍ تعيش على الدوام ، في زمنٍ دهري ، سكوني ، دائري وتكراري ، ويؤدي بشكلٍ منطقي إلى نفي كل إمكانية لتفكير مقارن حول المجتمعات والحضارات المختلفة وحول « المصير التاريخي » لكل منها ، إنه يؤدي بإختصار إلى إزالة التاريخ .

برأينا ، فإنني تاريخية المجتمعات الخارجة عن نموذج الحضارة الغربية ، والتركيز على الوظيفة الكلية « لمزاجها الداخلي » يترك المجال أمام التاريخ الأوروبي لمصادرة هذه المجتمعات واستيعابها إستعماريًا داخل حركته وتحت سيطرته ، وليس مستغربًا والحال كذلك أن يشكّل الإتجاه الوظائفي قاعدة المنحى الأنتروبولوجي السائد في بريطانيا خلال النصف الأول من هذا القرن .

البنية والتاريخ

إن ما يهم الأتنولوجي ليس **كلية الوظيفة** ، التي ليست أكيدة ، والتي لا يمكن إثباتها بدون دراسة متأنية لجميع عادات هذا النظام **وتطورها التاريخي** ، وعلى الرغم من أن

العادات شديدة التغير. وعليه، فإن من الصحيح أن العلم الذي يكمن هدفه الأول، إن لم يكن الوحيد في **تحليل الفروق وتفسيرها**، يوفر على نفسه جميع الوسائل عندما لا يأخذ بعد ذلك بعين الإعتبار سوى التشابهات[٢٥].

بهذا الرأي، يحدد كلود ليڤي ستراوس، مؤسس المدرسة البنيوية في الأنتروبولوجيا، موقفه من الإستنتاجات النظرية والمنهجية العامة التي أرساها التيار البريطاني الوظائفي في مقاربته للأنساق الإجتماعية والثقافية «البدائية»؛ إذ ما هي القيمة العلمية الحقيقية لمعرفة الوظائف الجزئية التي يضطلع بها كل عنصرٍ من مستويات البناء الإجتماعي العام، بالتالي الوظيفة الكلية العامة له، إذا كانت غير مستندة على قاعدة المعرفة العلمية الدقيقة للتطور التاريخي الذي أفضى بها إلى ما هي عليه اليوم؟! إن مضاربة «علمية» لعددٍ معينٍ من المجتمعات والثقافات البشرية، لا ترتكز على منهج تحليل الفروق القائمة فيما بينها بهدف تفسيرها، مع ما تفترضه من ضرورة الإنطلاق من معطياتها التاريخية الناجزة منها والمتحركة، سوف لن تفضي في أحسن الأحوال، سوى إلى إقامة نظام ميكانيكي مقارن من التشابهات الظاهرية، الراهنة والمعاصرة فيما بينها؛ إنه التخلي البسيط والمباشر عن «فهم التاريخ» لكي نجعل من «دراسة الثقافات تحليلاً متزامناً لعلاقات عناصرها المؤلفة في الحاضر. والمسألة كلها تكمن في معرفة ما إذا كان تحليل ثقافة وحيدة تحليلاً في غاية الدقة، يشتمل على وصف مؤسساتها وعلاقات هذه المؤسسات الوظيفية وعلى دراسة التطورات الدينامية التي يؤثر بها الفرد في الثقافة والثقافة في الأفراد، يمكن أن يأخذ معناه كله بدون معرفة التطور التاريخي الذي أفضى إلى الأشكال الحالية»[٢٦].

إذا كان علم التاريخ يستحيل إمكانيةً حين عزله عن مقولة «التطور» وذلك بغض النظر عن توفر تدوين له وكتابة أم عدم توفرهما، فإن الأنتروبولوجيا بالمقابل؛ ونتيجةً لما اختص به من معاينة» للمجتمعات «البدائية» في بُعدها الزمني المعاصر والراهن، أي الحاضر المتميز عن التاريخ، قد إستحالت علمًا في «البنى التزامنية» لهذه المجتمعات؛ أي علمًا في التسلل الزمني، السكوني، التكراري للعلاقات، الأسباب والمظاهر الإجتماعية السائدة، وبذلك يكتسب الزمن بالمفهوم الأتنولوجي صفة «الدهر» بمقابل التاريخ. «يؤول النقاش، إذًا،

٢٥. كلود ليڤي ستراوس، المرجع السابق، ص ٣١.
٢٦. المرجع السابق، ص ٢٥.

إلى العلاقات بين التاريخ والأتنولوجيا بمعناها الضيق. ونحن سنثبت أن الفرق الأساسي بينهما ليس فرقًا في الموضوع ولا في الهدف ولا في النهج؛ ولكنهما، بإعتبار أن موضوعهما واحد، هو الحياة الإجتماعية، وهدفهما واحد، هو فهم الإنسان فهمًا ممتازًا، ومنهجهما يتغير فيه تقدير طرق البحث فقط، يتميزان على نحو خاص بإختيار الآفاق المتممة: **يرتب التاريخ معطياته بالنسبة لعبارات الحياة الإجتماعية الواعية، والأتنولوجيا بالنسبة لشروط هذه الحياة غير الواعية**»[٢٧].

هكذا، يتوصل بنا كلود ليڤي ستراوس فيما سبق ذكره أعلاه، إلى الخروج من دائرة المعالجة المغلقة، التي سادت إشكالية العلاقة بين علم التاريخ والأنتروبولوجيا على قاعدة المعيار الفصلي/الإنقطاعي بين مجتمعات «كتابية» أي تاريخية، وأخرى «لا كتابية» بالتالي لا تاريخية؛ التأريخ هو نفسه معيار الشمولية بين كل المجتمعات التي عرفتها البشرية؛ والفرق الحقيقي بين مجتمعٍ يعرف فن كتابة تاريخه وآخر لا يعرف هذا الأسلوب التعبيري المخصوص، هو كالفرق بين إنسان يعرف كتابة تاريخه الشخصي أي مذكراته، وآخر أُمِّي يعتمد على **الذاكرة** في رواية هذا التاريخ؛ في الحالة الأولى كما نلاحظ، يتدخل الفكر البشري في بنية وجوده **الواعية** كتابةً لتاريخية إعتباراته الفردية والإجتماعية، مما قد يطرح تساؤلاتٍ عن مدى **موضوعية القصد والنية** من وراء هذه الكتابة؛ بينما في الحالة الثانية، فإن هناك شروطًا **موضوعيةً لا شعورية** تحيط بتجارب الحياة الفردية والإجتماعية، وتختزنها البنية الوجودية اللاواعية من ذاكرة الفرد والجماعة[٢٨].

إننا نلاحظ منطقيًا، أن الفصل بين علم التاريخ والأنتروبولوجيا هو بالحقيقة «فصلٌ تعسفي» وغير علمي؛ إن علم التاريخ لا يستطيع أن يحصر حيز إهتمامه بتعبيرات الحياة الإجتماعية الواعية، إلى مختلف أشكال «تسجيلها» من وثائق ومدونات وكتب؛ إذ أنه كما هو معلوم، فإن الكثير من هذه الأخيرة، قد يكون عرضةً للتشكيك وعدم الثقة، لإنحراف الغاية والقصد عند المؤرخ ربما؛ لذلك فهو معنيٌ بالشروط الإجتماعية الموضوعية التي يحيط «بالحدث» التاريخي وتتحكم بمسار تطوره وتغيره، وهي التي تنوجد بالإستقلال عن «وعي» الأفراد والجماعات وإدراكهم بها. مهمة الأنتروبولوجيا إذن، الكشف والوصول إلى

٢٧. المرجع السابق، ص ٣٧.

٢٨. د. محمد حسين دكروب، **الذاكرة والمعاش**، ص ١٥ – ٤٤. فصل بعنوان: «السؤال الأنتروبولوجي في إمكانية طرحه في إمكانية الجواب عليه».

هذه «البنى الإجتماعية الأولية واللاشعورية» لكي يستطيع علم التاريخ دراسة ما طرأ عليها من تطور، إتقاءٍ، تحولٍ وتغير في مختلف الحضارات البشرية المُقارنة حتى الآن.

أن تستمد الأتنولوجيا، أصالتها من الطبيعة اللاواعية للظاهرات الجماعية، فقد نتج ذلك، ولو بصورةٍ يعتورها الإبهام والإلتباس من إحدى صيغ تايلور. فبعد أن عرف الأتنولوجيا كدراسة تتناول الحضارة أو الثقافة، وصف هذه الأخيرة كمجموعة معقدة تنتظم فيها «المعارف، المعتقدات، الفن، علم الأخلاق، الحقوق والعادات، وجميع الكفاءات الأخرى التي إكتسبها الإنسان بإعتباره عضوًا في المجتمع»[٢٩].

لكن ما هي هذه «الطبيعة اللاواعية» للظاهرات الجماعية الثقافية وما هو المقصود بتشكل مضمونها من بنى إجتماعية أولية ولاشعورية؟! إنما يعود الفضل إلى العالم الأتنولوجي الأميركي بوانر في تعريف هذه الأخيرة، وذلك من خلال مقارنتها مع اللغة، «فقد أثبت بقاء **بنية** اللغة مجهولة من المتكلم إلى حين وضع كتاب علمي في النحو والصرف، ومواصلتها، حتى في ذلك الحين، تشكيل الكلام خارج وعي فاعل الفعل، فارضة على فكره **بنى تصورية** أعتبرت كمقولات موضوعية»[٣٠]؛ إذًا كما في اللغة، كذلك في المجتمع، واستعارة المنهج نفسه تهدف للوصول إلى مبدأ تفسير علمي وصحيح في كل نظام وعلاقة أو عادة وتقليد أو معتقدٍ وطقس، بالمعنى «الإجتماعي» للكلمة؛ وهذا الأخير يتحدد من خلال **بنية لا شعورية كامنة** تعتبر بدورها كمقولة موضوعية تعطي الإمكانية لتصور النسق الإجتماعي السائد على المستوى الذهني والفكري.

ولكن كيف يتم التوصل إلى هذه البنية اللاشعورية؟ هنا بالذات يلتقي المنهجان الأتنولوجي والتاريخي. أن يختص الأتنولوجي بدراسة البنى الإجتماعية «التزامنية» أي القابلة للإرتداد وإعادة إنتاجها لهيكل ومفاصل إنتظامها العام، فإن هذا لا يعني على الإطلاق الإستغناء عن المعارف التاريخية المحيطة بسياق هذه العملية «ذلك أن تحليل البنيات المتزامنة ذاته ينطوي على الرجوع إلى التاريخ رجوعًا مستمرًا؛ ذلك أن التاريخ عندما يُظهر بعض الأنظمة العامة التي تتحول يتيح دون غيره إستخلاص **البنية المستترة** في صياغات متعددة والمستمرة وسط سلسلة من الأحداث»[٣١].

٢٩. كلود ليڤي ستراوس، المرجع السابق، ص ٣٧؛ عن كتاب تايلور **الثقافة البدائية**.
٣٠. المرجع السابق، ص ٣٨.
٣١. المرجع السابق، ص ٤١.

وبعد ، إن ما تقدّم ليس سوى عينات أولية تمتلك من صدق التعبير والدلالة عن طبيعة العلاقة « الإشكالية » بين علم التاريخ والأنتروبولوجيا لقد قررنا باستحالة تناول المجتمعات « البدائية » المعاصرة. دونما الإقرار المسبق بتاريخيتها ، ولكن هل « تستطيع اللغة الرمزية الجمالية للذاكرة البدائية الراهنة التعبير عن هذا « القدر التاريخي » المحتوم؟ بمعنى آخر ، كيف يمكن لنا من خلال المشاهدة والتصوير والمعايشة اليومية لدورة الإجتماع البدائي (ممارسة الطقوس ، السحر ، الأساطير الطوطم ، القرابة بتعقدها ، الرقص ، التبرج بألوانه... الخ) قراءة ماضي (أو حاضر !) هذا الإجتماع وكتابة تاريخيته » ! ![32].

إن الأتنولوجي يهتم إهتمامًا خاصًا بما هو غير مكتوب ، لأن ما يهتم به يختلف عن كل ما يفكر الناس عادة في تثبيته على الحجر أو الورق ، أكثر مما يعود ذلك لأن الشعوب التي يدرسها عاجزة عن الكتابة[33].

هكذا ، فالأتنولوجيا لا يمكن أن تتخذ موقفًا لامباليًا حيال التطورات التاريخية وتعابير الظاهرات الإجتماعية الواعية على نحو رفيع. على أنها إذا كانت تعيرها اهتمامًا يُضاهي إهتمام المؤرخ بها ، فلكي تتوصل ، بنوعٍ من السير التراجعي ، إلى فصلها عن كل ما تدين به للحدث التاريخي والتفكير. وهدفها هو الوصول ، وراء الصورة الواعية والمختلفة دائمًا ، التي يكونها الناس عن صيرورتهم ، إلى وضع إحصاءٍ بإمكانات غير واعية لا توجد بعدد غير محدود ، ويقدم فهرسها وعلاقات التلاؤم أو التناضر التي يحافظ عليها كل إمكانٍ مع باقي الإمكانيات ، بنية منطقية لتطورات تاريخية ، يمكن أن تكون غير متوقعة ، دون أن تكون كيفية أبدًا[34].

والآن ، بالإستناد إلى ما تقدّم من معطيات نظرية ومنهجيةٍ في التعاطي الأنتروبولوجي مع هذه الموضوعة ، نستطيع القول ، إن صفة التاريخية لا تستتبع بالضرورة وجود نص تاريخي مكتوب عنده الحضارة التي تحملها ، وعدم وجود هذا النص عند البعض الآخر ، لا يستدعي إستطرادًا نزع صفة التاريخية عنها ؛ إن التوصل إلى قراءة المُعاش الحضاري الراهن من تاريخ الشعوب ؛ تتوسطه بالضرورة ، إمكانية التوصل لقراءة البنية التاريخية اللاشعورية للفكر البشري ، وهذه الإمكانية كما رأينا ، تجد تحولها إلى فعلٍ حقيقي عبر قراءة

٣٢. د. محمد حسين دكروب ، **الذاكرة والمُعاش** ، ص ١١٤ – ١١٥.
٣٣. كلود ليڤي ستراوس ، المرجع السابق ، ص ٤٥.
٣٤. المرجع السابق ، ص ٤٣.

الأشكال الرمزية المختلفة التي تعبر من خلالها الذاكرة الجماعية للشعوب عن جوهرها وكُنهها الحضاريتين بما هما إفرازٌ دائمٌ ومستمرٌ لحركة التاريخ البشري نفسه...

إن النص المكتوب كما رأينا هو أحد أشكال التعبير الرمزية دون أن يستتبع ذلك كونه الشكل التعبيري الرمزي الوحيد، طالما أن هناك نصًا آخر غير مكتوب، هو النص المُعاش؛ والقراءة الأتنولوجية الراهنة للحضارات البشرية المختلفة هي في حقيقة الأمر منها، قراءة في الإمكانيات التاريخية المتنوعة التي عرفتها المجتمعات الإنسانية حتى الآن؛ إذًا هي قراءة تاريخية في التعبير المعاصر، الحاضر عن التاريخ نفسه، بهذا المعنى، لن تكون خصوصية المجتمعات اللاكتابية. طالما أن المجتمعات الكتابية تحتوي إلى جانب نصها التاريخي المكتوب نصها التاريخي أيضًا ولكن غير المكتوب.

إن قراءة المجتمعات الإنسانية على منهج علم التاريخ. أي إستقراء الواقعة الحضارية الإجتماعية من خلال الكتب والوثائق والأرشيف، لا تكتمل إلاّ بإعتماد المنهج الآخر، أي القراءة الأتنولوجية الراهنة لمعاني ودلالات البنية الثقافية عبر تحليل وتفكيك رموز عناصرها المستترة... هكذا إذن، يلتقي علم التاريخ والأنتروبولوجيا.

مخاطر التبعية الغذائية
على البلدان النامية

الدكتور صابر بو ضرغم

لقد أدرك الإنسان منذ القدم ، ان في التبعية الغذائية مخاطر جمة . فحصار مدينة أو شعب ، كان يُعتبر دائمًا عملاً من أعمال الحرب . والبلدان المستقلة يتوجب عليها ألا تعتمد على مصادر خارجية للغذاء ، بل عليها أن تعمل لبسط الأمن الغذائي عند شعوبها حتى لا تبقى عرضة لتقلّب أمزجة حكام المصادر الغذائية . فالإبتزاز الغذائي ، أبشع أنواع الإبتزاز ، وخاصة عندما تكون الضحية لا حول لها ولا طول . هذه التبعية تصبح سلاحًا فعالاً لارتباطها بإرادة المصدِّر وخاصة إذا كانت في مجال الغذاء .

فالخبز هو طعامنا اليومي ، لكن هنالك الملايين من البشر لم تعرف في تاريخها الخبز أو القمح كمادة رئيسية للغذاء . والأرزّ عند هذه الشعوب ، يشكّل المادة الأساسية في الغذاء يتناولونه بأيديهم أو بواسطة عيدان خاصة . فالأكل وطريقته يعنيان بالإضافة إلى تناول الحريرات والبروتينات ، الإنتماء إلى مجتمع ما وحضارةٍ ما ، حيث تعبّر الشعوب من خلال ذلك عن هويتها العميقة . والدول المتقدّمة بهباتها ، من القمح والذرة والحليب ، تعرّض عادات هذه المجتمعات وطريقة عيشها للخطر .

فمنذ أن عمدت نستلة إلى تعليب حليب الأطفال وتسويقه ، لاحظ المشتغلون في أمور منظمة الصحة العالمية ، عن طريق استقصاءات مكثفة ، وجود نسب عالية من الأفراد لا تستطيع معدهم هضم مادة اللاكتوز المتوفرة في الحليب . لقد اعتادت هذه الشعوب على تناول الحليب المخثر الذي ينفصل فيه اللاكتوز عن غيره من العوامل التي يتكوّن منها الحليب ، فيصبح بالتالي أسهل امتصاصًا .

هذا ولقد بدأنا بهذه الملاحظة عن أنماط العون الغذائي للدلالة على تغيير أنماط التغذية عند الشعوب ، نظرًا لما تجذره فيها المساعدات الغذائية من حاجات لا تستطيع إشباعها ، فتزداد بذلك تبعيتها للدول الغنية . وكما صرح وزير الزراعة السابق في الولايات المتحدة السيد

تورنر : «الأطعمة هي أسلحة ، فهي تشكّل أحد أهم الوسائل في ميكانيكية اتصالاتنا ... ان البرنامج الغذائي من أجل السلام (قانون ٤٨٠) ، كان الهدف منه تصريف المخزونات الفائضة ، ولقد أسميناه هكذا لاعتباره شعارًا سياسيًا جيدًا في هذه البلاد».

فكيف نشأت هذه المساعدات وكيف كان مسارها ابتداءً من الولايات المتحدة الأميركية حتى بلدان السوق الأوروبية المشتركة؟

نشأة المساعدات الأميركية

في نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان الهدف من دعم الأسعار الغذائية وتحسين تقنيات إنتاج الغذاء ، زيادة الإنتاج ، حيث ارتفع بمعدل ٥٠ ٪ مما طرح فيضًا يقدر بـ ٢٠ ٪ من الاستهلاك. لذلك عمد المسؤولون إلى إبتكار وسيلة للتخلص من الفائض تتجلى في القانون ٤٨٠ الذي قرر فيه الكونغرس تنشيط التجارة الدولية وتنمية أسواق تصدير المنتجات الزراعية الأميركية ، واستعمال الإنتاج الزراعي الغزير في الولايات المتحدة لمحاربة الجوع وسوء التغذية وتشجيع النمو الإقتصادي في البلدان النامية ، وذلك تجنبًا لانهيار الأسعار وإفلاس المزارعين والتجار ، ونظرًا لارتفاع أسعار الخزن (مليون دولار يوميًا) مما انعكس على المشتغلين بالمواد الغذائية غضبًا وقلقًا مستمرين في الولايات المتحدة.

هذه كانت قواعد الجهاز الإداري الكبير الذي كلف بتأمين تصريف الفائض الغذائي للولايات المتحدة الأميركية ولتعميم النمط الزراعي الأميركي في العالم.

إن هذا العمل يُعتبر ، من حيث المبدأ ، سخيًا ومبشرًا بالخير. لكن نتائجه كانت مؤلمة. فعن طريق تصريف الإنتاج ولو بأسعار مخفضة ، كان على الدولة أن تؤمن وأن تغزو باستمرار الأسواق الجديدة. وغالبًا ما كانت تقترن هذه المساعدات بشروط مثل عدم تدني بقية المشتريات التجارية من أسواق الولايات المتحدة. وكما حصل مرارًا. فإن المساعدات الغذائية كانت تنقص عند تحسن الأسعار مما كان يدفع بالبلدان النامية إلى شرائها دينًا. هذا فضلاً عما يكون قد خلق استعمالها من حاجات جديدة كبلت الدول النامية ودفعتها أكثر فأكثر للتبعية. وهكذا نجحت هذه الوسيلة في الانتقال من المساعدة إلى التجارة والدليل على ذلك أن المساعدات جميعها تمر من خلال الشركات الكبيرة للحبوب التي تقدّم هبة الشعب الأميركي ، فهي التي تختزنها والتي تنقلها ، مما يعطيها الفرصة في تجميع معطيات ثمينة وإجراء

اتصالات مفيدة. وإذا توفرت مصاعب في الوصول إلى الأسواق المغلقة، تمر المساعدات عندها عن طريق الدولة. والدليل على ذلك أنه من خلال تقرير قدمته شركة Middle West سنة ١٩٧٧ والتي اقترحت فيه الشركة أن تعمد الدولة إلى تمويل مشتريات القمح والحليب في ٩ بلدان افريقية ليرتفع بذلك في هذه البلدان الاستيراد في السنوات الخمس القادمة. وهذا ما حصل فعلاً.

لكن المواد الغذائية عند وصولها البلدان النامية، تتطلب تحويلاً، وحتى لو شاءت هذه البلدان إنتاج نفس هذه السلع بنفسها، فإن الشركات العالمية تشرف على ذلك كما تقدم الآلات ومضادات الجراثيم والسماد والبذور ففي الفيليبين مثلاً، فرع من شركة Carnation ينتج الحليب المحول من مسحوق الحليب. وفي كوريا استقر فرع من شركة Cargill لإنتاج العلف الحيواني انطلاقًا من الذرة المقدم بشكل مساعدات غذائية. وفي زائير استقر فرع من شركة Continental Grain عندما تلقت هذه البلاد قرضًا لتمويل شراء القمح الأميركي.

فإذا أضفنا إلى كل ذلك أن حوالى ثلثي المساعدات الغذائية تبيعها الحكومات المستفيدة تتجلى أهمية ما يمكن أن توفره من أموال طائلة لا يمكن أن تُستعمل دون موافقة الواهب. وهكذا ندرك بسهولة طريقة استخدامها: قروض لفروع محلية من الشركات العالمية، تنظيم المعارض للمنتجات وللبعثات، قروض للمؤسسات الوطنية التي ترغب في شراء وسائل الإنتاج من السوق الأميركي... كما أن قسمًا ضئيلاً يُستعمل محليًا في شق الطرق وإقامة محطات الأبحاث والمشاريع الزراعية والإعداد المهني... وغالبًا ما تترافق هذه المساعدات بشروط قاسية كاعتماد سياسات سكانية واقتصادية تلائم الشركات الخاصة ومن يقف وراءها من حكومات.

هكذا تتحول المساعدات عن هدفها الإنساني، وتحول الدول المعانة إلى زبائن. وهذا ما تجلى في مثل تونس التي كانت تعتبر طويلاً بلادًا مصدرة ومنتجة لزيت الزيتون. لكن منذ تلقيها مساعدة من زيت الصويا، تحولت إلى زبون يشتري الزيت من الشمال الأميركي. كما أن اليابان التي تلقت بعد الحرب المساعدات وخاصة من الحليب والقمح، تحولت تدريجيًا إلى زبون تجاري مهم للمنتجات الزراعية الأميركية. وكذلك معظم مناطق آسيا التي تغص بالسكان. فعن طريق برنامج «الغذاء من أجل السلام» تتحول إلى زبائن للشمال الأميركي، الذي استفاد خلال العشر سنوات الأخيرة بعشرات المليارات من الدولارات مما ضاعف من مدخول المزارع ورجل الأعمال الأميركي.

وهكذا استطاعت أميركا عن طريق محاربة الجوع في العالم استعباد شعوبه غذائيًا واقتصاديًا. وأكبر دليل على ذلك وجود ٢٥ فرعًا في العالم لمؤسسة التصدير الزراعي الأميركية.

هذا في أميركا فكيف كان الحال في بلدان أوروبة الغنية؟

نشأة المساعدات الأوروبية

أما البلدان الأوروبية، فلقد بقيت طويلاً تجهل الطريقة التي من خلالها يصرف فائض الإنتاج من الحليب ومشتقاته. لذلك عمدت أولاً إلى إطعام الخنازير مسحوق الحليب (٧٠٠,٠٠٠ طن سنة ١٩٧٨) ثم العجول (١,٢ مليون طن) تهرّبًا من تكاليف خزنها المرتفعة. كما أن الاستهلاك فيها وصل إلى درجة لا يمكن تجاوزها (الإيرلندي مثلاً يتناول ٢٠٠ ليترًا من الحليب سنويًا)، مع العلم أن أسعار الحليب العالمية كانت أقل أربع مرات مما هي عليه داخل حدود السوق، وهذا لا يسمح بطرحها في الأسواق العالمية نظرًا لما يترتب عن ذلك من تحمل الدولة نتيجة الفارق ما بين الأسعار. وقد وصل هذا الدعم ما بين ١٩٧٣ و١٩٧٨ إلى ٢٥ مليار فرنك فرنسي. يُضاف إلى ذلك فائض إنتاج السكر والقمح. إن دعم هاتين السلعتين سنة ١٩٧٨ وحدها قد كلف السوق الأوروبية المشتركة ٥٠ مليار فرنك إضافي.

وهكذا وبنفس الظروف التي تحكمت بالسوق الأميركي، وجدت أوروبا في العون الغذائي طريقة لامتصاص فائض الإنتاج. ولقد بلغت هذه المساعدات سنة ١٩٧٨ من مسحوق الحليب والزبدة ٣٧ ٪ من مجمل التصديرات لهذه السلع. إن الدوافع التي أدت إلى تبني المساعدات الغذائية لم تنبع من أية سياسة مسبقة، والدليل على ذلك عدم الترابط في تنظيم هذه المساعدات مما دفع باللجان المختصة إلى تبني وجهة النظر الأميركية لما تمثله من سلاح سياسي فعّال ولما تخلقه من أسواق للمنتجات الزراعية وغيرها آخذة بالاعتبار تجارب البلدان الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأميركية.

إلاّ أن عدم توفر سياسة موحدة في إعطاء وتوجيه المساعدات الغذائية دفع بممثلي هذه البلدان في اجتماع روما سنة ١٩٧٨ توخي تنظيم هذه المساعدات وذلك خوفًا من أن يترك الميدان خاليًا أمام الولايات المتحدة فتنفرد بالسوق العالمي وحدها. فبعد أن حددت كوتا

الإنتاج لكل بلد من بلدان السوق اتخذت تدابير رادعة لكبح المخالفات وذلك اعتبارًا من ١٩٨٤ . وبالنسبة لمساعدات الدول النامية ، فلقد قرر البرلمان الأوروبي سنة ١٩٨٠ أنه من الضروري أن تتمكن بلدان العالم الثالث من السيطرة على غذائها والوصول إلى الأمن الغذائي عن طريق الإنتاج المحلي ، مما يحقق فعلاً لهذه البلدان الاستقلال الغذائي الذي يؤمن لها فرص تحسين اقتصادها وتحقيق وفر مادي يوظف في قطاعات الإنتاج والتنمية الأخرى ، وذلك من خلال مساعدات مادية تقدمها السوق الأوروبية المشتركة تغطي وسائل إنتاج وخزن وتسويق السلع الغذائية . لكن هذه الأمنيات لم ترَ النور بل بقيت أفكار بفعل الضغوط الأميركية التي لم تشأ أن تزاحم في مجال مهم من السيطرة على الأسواق العالمية . والأكثر من ذلك فلقد عمدت إلى إفشال مشروع للتنمية تقدمت به الأمم المتحدة ويقضي باقتطاع نسب من موازنات الدول الغنية توظف في مجال تنمية بلدان العالم الثالث وذلك تحت إشراف مؤسسات دولية .

هذا وتتألف المساعدات من مواد غذائية تُمنح بشروط تفضيلية ، أي بسعر أدنى من سعر السوق (٢٥ ٪) . كما أن المساعدات قد تكون بشكل بيع مع تسهيلات مثل حسم بعض النفقات كالنقل والفائدة ، أو إن المستفيد يشتري المواد الغذائية ويضع سعرها في حساب خاص بحيث لا يمكن استعماله إلاّ برضى الواهب .

والإعانات الغذائية هي شؤون دولية تقرّرها عدة دول مجتمعة أو منفردة ، ولا تلعب المؤسسات الخاصة إلاّ دورًا هامشيًا فيها . وإذا استثنينا عطاءات الاتحاد السوفياتي ، في فترة ما قبل تصدعه ، والهند والأرجنتين ، فإن معظم المساعدات الدولية تقدمها البلدان الصناعية وخاصة الغربية ، ويشكل القمح ثلاثة أرباعها . ولقد اتخذ آخر مؤتمر للتغذية العالمية سنة ١٩٧٤ هدفًا ببلوغ المساعدات ١٠ ملايين طن سنويًا . استمرت هذه العطاءات منتظمة حتى سنة ١٩٨٠ ، ثم أخذت البلدان الغنية بعدها بالتلكؤ رابطة المساعدات بشروط سياسية كحقوق الإنسان ، أو تخفيض التضخم أو الحد من أعداد المواليد ...

إن مجموع المساعدات التي قدمتها الدول الغربية سنة ١٩٧٩ بلغ ٢,٥ مليار دولار ، أي ما يوازي ١٠ ٪ من مجمل المساعدات المقررة للبلدان النامية . إلاّ أن الجدول التالي يظهر أن النسب كانت متفاوتة بين الدول ، وهي تتألف من حبوب يوهب خمسها عادة .

جدول رقم ١ :

قيمة الهبات الغذائية المقدّمة إلى الدول النامية ونسبتها المئوية إلى المساعدات المقرّرة في الدول الغنية

البلدان الواهبة	سنة ١٩٧٦		سنة ١٩٧٩	
	مليون دولار	نسبة الهبة ٪	مليون دولار	نسبة الهبة ٪
أوستراليا	٣٥,٨	٩,٥	٨٠,٦	١٣,٠
النمسا	١,١	٢,٢	٢,٩	٢,٣
بلجيكا	١٨,٥	٥,٤	٣٣,٨	٥,٤
كندا	١٨٩,٦	٢١,٤	١٥٦,٥	١٥,٣
الدانمارك	٢٢,٥	١٠,٥	٣٣,٩	٧,٦
فنلندا	١٠,٠	١٩,٧	٥,٦	٦,٥
فرنسا	٥٠,٢	٢,٣	٨٤,٢	٢,٥
ألمانيا	٩٠,٥	٥,٧	١٧١,٩	٥,١
إيطاليا	٢٠,٠	٨,٨	٤٧,٢	١٧,٣
اليابان	٨,١	٠,٧	١١٣,٠	٤,٣
هولندا	٤٥,٢	٦,٢	٨٥,٨	٦,١
زيلندا الجديدة	٢,٧	٥,١	٠,١	٠,٢
النرويج	١٤,٠	٦,٤	١٨,٥	٤,٣
السويد	٣١,٩	٥,٢	٤٥,٣	٤,٧
سويسرا	١٣,٧	١٢,٢	٢٥,١	١٢,٠
إنكلترا	٣٣,٣	٣,٨	٨٤,٢	٤,٠
الولايات المتحدة	١٢٨٢,٠	٢٩,٥	١٤٤٨,٠	٣٠,٩
مجمل المساعدات	١٨٧٥,١	١٣,٤	٢٤٣٦,٦	١٠,٩
مجمل مساعدات بلدان السوق الأوروبية المشتركة	١٣٢,٣	٢٦,٤	٣٠٢,٨	٢٤,١

المصدر OCDE, Rapport 1981 sur la coopération pour le développement, tableau X 14, Paris 1982:

إن مجموع مساعدات الدول الأوروبية الغربية يقدّر بـ٢٢ ٪ من مجمل المساعدات العالمية وهي في معظمها عطاءات دولية من حبوب ١,٦٥٠,٠٠٠ طن سنة ١٩٨٠ . وهذه

الدول هي أكبر واهب لمنتجات الحليب ، والوحيد في مجال الزبدة ومشتقاتها . إن أكثر من نصف هذه المساعدات يمر عبر أجهزة السوق الأوروبية في بروكسيل . أما الباقي فكل دولة توزعه حسب ما تملكه من معطيات ، وهكذا ارتفعت العطاءات الأوروبية سنة ١٩٨٠ إلى حوالى ٤ مليارات فرنك تديرها مؤسسة الإدارة العامة للإنماء DGV III Direction générale de développements وذلك بالإرتباط الوثيق بإدارة الزراعة DGVI ، وهذه الأخيرة مولجة بتحريك المواد المخصصة للمساعدات الأوروبية وهي تقتطعها إمّا من المخزونات أو عن طريق استدراج عروض من قبل شركات أوروبية . فإذا كانت أسعار السوق الأوروبية أعلى من سعر السوق العالمي فهي تغطي الفارق من الصندوق الأوروبي للتوجيه وللضمان الزراعي FEOGA .

أما المساعدات التي يقرّرها البرنامج العالمي للتغذية ، فتأتي من حيث الأهمية بعد السوق الأوروبية المشتركة . ففي طريق مؤسسة PAM التس أُنشئت سنة ١٩٦٣ وضمن إطار الأمم المتحدة ، تم سنة ١٩٧٧ إدارة وتوزيع ٤٠٠ مليون دولار كمساعدات غذائية . وللولايات المتحدة في هذه المؤسسة دور كبير قادر فلها مثلاً الحق في إيقاف التوزيع وحرمان أي بلد منه كما حصل في فيتنام .

هذا من حيث المساعدات ، أما من حيث وقعها على البلدان النامية ، فإن ١١ ٪ منها يوزَّع على سكان العالم الثالث المعدمين : رضع ، أمهات مرضعات ، مسنين ، أيتام ، مرضى ، مقعدين ... إن توزيع هذه المساعدات يتم عن طريق مؤسسات اجتماعية خاصة أو رسمية في البلدان النامية (كالمستشفيات ، والمدارس ، والمستوصفات ، والكنائس ، والإرساليات ...) .

إن ١٦ ٪ من المساعدات الغذائية يُدفع بشكل رواتب لتمويل مشاريع ضخمة : استصلاح أراضي ، ري ، شق طرق ، حفر آبار ... تحت شعار غذاء مقابل عمل Food for work . أما ثلثي المساعدات الغذائية فهي تُسلَّم للدول المقصودة بالإعانة ، وهذه تبيعها لتمويل المشاريع المختلفة بحيث تذهب هذه المساعدات في الغالب إلى من لا يحتاجها . ثم إن الفترة التي تفصل ما بين تقريرها وإيصالها للمحتاج من الشعوب طويلة نسبيًا ، سنة تقريبًا ، وفي الحالات الطارئة ثلاثة أو أربعة أشهر ، وذلك لكثرة المراحل الروتينية الإدارية التي يجب أن تمر بها البرامج (ما بين ١٨ و ٢٢ مرحلة) وفي هذا تتجلى رداءة المساعدات التي تحجز عادة فور تقريرها وتجمد لحين استكمال الخطوات الإدارية

بشأنها مما يعرض قسمًا منها للتلف، كما أن المؤسسات الموكلة بالتوزيع لا تخضع عادةً لأية رقابة ولا يطلب منها أية فاتورة مفصلة مما يعرض جزءًا من هذه المساعدات للاختفاء.

أما البلدان التي تتلقى هذه المساعدات فهي تتجاوز المئة، لكن حصص مصر ٥٤ كلغ للفرد، وبنغلادش ١٦ كلغ للفرد، وأندونيسيا ٧ كلغ للفرد، والهند ٠,٨ كلغ للفرد، تشكّل ما يقارب نصف المساعدات الغذائية العالمية.

جدول رقم ٢ :

توزع هبات السوق الأوروبية المشتركة من الحبوب والاستهلاك العالمي للحبوب في العالم (كلغ/ساكن) لسنة ١٩٧٧

المنطقة	الاستهلاك طن/ساكن	مساعدات السوق الأوروبية المشتركة طن/ساكن
أوروبا الغربية	٤٩٢	٢,٦
أفريقيا	١٥٧	٠,٨
أميركا اللاتينية	٢٣٧	٠,٧٣
الشرق الأدنى	٣٣٨	٢,٨٣
الشرق الأقصى	٢١٩	٠,٦٣

المصدر : Rapport spécial de la Cour Des Comptes de la CEE, Luxembourg 1980

ما بين ١٩٧٧ و ١٩٧٩ نالت خمسون بلدًا أفريقيًا ٤٧ مليون دولار، بينما نالت مصر وحدها ٣٦٤ مليونًا، وفي هذا دليل على ما قاله جورج سوزان : «لا يكفي الفقر أبدًا لتلقي المساعدة». ان معظم الإعانات تتوجّه نحو الدول الصديقة، وفي أغلب الأحيان تتألف هذه الدول من سكان قلائل مثل Antigua, Sao-Tome, Cap-Vert أو Seychelles، بحيث ينال الفرد فيها ٢٥ كلغ من الحبوب، و ٢,٥ كلغ من الحليب سنويًا. كما أن معظم المساعدات الغذائية تستخدمها النخبة المحلية في الدول النامية لغير أغراضها : كالمتاجرة بها أو قبض مال لقاء تسليمها أو طرحها للبيع في الأسواق السوداء. وهذا ما حصل في مالي : فمن أصل ٤٥٠ رأس ماشية أُعطيت لتحسين وإعادة تشكيل القطيع المحلي، وصل منها حوالى عشرة. وفي داكار سنة ١٩٧٣، تُلفت آلاف الأطنان من الحبوب في المرفأ. كما أن هنالك العديد من البلدان تتلقى أيضًا المساعدات لكنها لا تصل إلى السكان المحتاجين بل ينال منها

حصة الأسد سكان المدن والقوات المسلحة والموظفون الذين لا يملكون عادةً أية أرض زراعية أو أية ماشية. ففي بنغلادش مثلاً يصل الريف ثلث المساعدات المقرّرة له حيث يعيش ٩٠ ٪ من مجمل السكان. وفي كثير من الأحيان تُباع المساعدات المقرّرة للتوزيع المجاني ليُدفع قسم من ثمنها أجورًا وتكاليف صيانة للمعدات الإدارية.

إن هذه المساعدات تخلق عادةً عند الشعوب، ميلاً إلى الاتكالية بحيث تعتاد عليها فتزول أو تقل عندها المبادرات من أجل تحقيق الكفاية الذاتية. وكما صرح أحد المرسلين، الأب Antonio BRACCA ، يتحول السكان إلى سائلين ينتظرون الصدقة.

أمام هذا السوء في التوزيع اتخذت المؤسسات الدولية تدابير تقضي بإيصال المساعدات إلى المدارس أو البيوت أو تقديمها مقابل عمل ما كاستصلاح أرض أو زراعتها أو الإقبال على التعليم وغير ذلك من الوسائل.

وبمجمل القول، لم تعد مساعدات الدول الغنية، إلاّ فيما ندر، تصل هبات للجائعين من الشعوب، بل غالبًا ما تطرح في الأسواق المحلية سلعًا من نوع واحد، توزَّع تبعًا لاعتبارات سياسية، مما ينعكس على الأسعار فيعرض صغار التجار والمزارعين للخسارة، فينصرفون بذلك عن زراعة الحبوب أو الاتجار بها، وهذا مما يخلق زيادة في الاتكال وتقاعسًا عن الإنتاج، وتبعية للدول الغنية تتجلى في وفرة ديون البلدان النامية وتسابقها على طلب ود ورضا البلدان الغنية بكل ثمن.

المراجع :

— CRIAD-FRPL, *Nos excédents laitiers chance ou danger pour le 1/3 Monde,* Lyon, 1981.
— *Frères des Hommes,* Dossier Spécial Bangladesh, avril 1982.
— Susan GEORGE, *Faim, et développement,* Paris, mars 1980.
— Mac GOVERNE, *War against want,* New York, Walker et Co. 1964.
— Susan GEORGE, *Comment Meurt l'autre moitié du monde,* Paris Laffont, 1978.
— *Le Monde diplomatique,* novembre 1981.
— Sophie BESSES, *L'arme alimentaire,* Paris, Maspero 1981.
— *La Croix,* 15 janvier, 1981 (article de Antonio LA BRACCA).
— CEE, *La situation agricole dans le CEE,* Bruxelles, 1981.
— OCDE, *Coopération pour le développement, Examen 1981,* Paris 1982.
— *Le Monde,* 31 octobre 1981.
— Rapport spécial de la Cour des Comptes de la CEE, Luxembourg, 1980.

الساحر وسِحْرُه/[1]

كلود ليڤي – ستروس *
ترجمة حسن قبيسي

منذ أن قام وولتر كانون بأبحاثه أخذنا ندرك بمزيد من الوضوح تلك الإوالات النفسية – الجسدية التي تستند إليها حالات الموت بالتعويذ والتأخيذ، وهي حالات باتت مؤكّدة في مناطق عديدة من العالم[2] : وذلك إذ يعي أحد الأشخاص أن أحدهم قد رقاه رقية مؤذية، فيرسخ لديه الاعتقاد، بناءً على التقاليد المعمول بها لدى جماعته، بأنه صار محكومًا عليه بالموت، ويشاطره ذووه وأصحابه هذا الاعتقاد الراسخ. منذ ذلك الحين تأخذ الجماعة بالانكماش، فتبتعد عن الشخص الذي أحاقت به اللعنة، وتتصرف حياله وكأنه صار ميتًا بالفعل، بل بوصفه مصدر خطر على كل من يحيط به. وهكذا يأخذ الجسم المجتمعي في كل مناسبة من المناسبات وعبر كل تصرف من تصرفاته يوحي للشخص المنكوب بأنه ميت لا محالة، بينما يستسلم الشخص المذكور لمصيره الذي يعتبره قدرًا محتومًا، فلا يبذل بالتالي أية محاولة للخلاص منه. ثم إن الجماعة لا تلبث أن تؤدي الطقوس المقدسة التي من شأنها أن تسوق هذا الشخص إلى مملكة الأشباح. هكذا فبعد أن يكون الشخص المؤخَّذ قد قُطِع بصورة فظّة وفجائية عن كل صلاته العائلية والمجتمعية واستُبعد عن كل الوظائف والنشاطات التي يعي المرء ذاته من خلالها، وبعد أن تكون قد تبيّنت له تلك القوى القاهرة

* في العدد الماضي نشرت هذه المجلة مقالة بعنوان «الفعالية الرمزية»، وقد سقط اسم المؤلف ليڤي ستروس سهوًا، فاقتضى التنويه.

١. نُشرت هذه المقالة تحت هذا العنوان في مجلة **الأزمنة الحديثة**، السنة الرابعة، عدد ٤١، ١٩٤٩، ص ٣–٢٤.
— les temps modernes, Nº 41, 1949.

٢. وولتر ب. كانون، «الموت بالسحر»، مجلة **الأنّاس الأميركي**، المجلد ٤٤، ١٩٤٢. [تُرجمت هذه المقالة إلى العربية، مجلة **الفكر العربي**، بيروت، عدد ٤١، ١٩٨٦]؛
— W.B. CANNON, "Voodoo Death", *American Anthropologist*, A.S., vol. 44, 1942.

التي جرى استحضارها من جديد ، وإنما لمجرّد إبعاده عن عالم الأحياء ، فإنه يستسلم لمشيئة هذا الفعل المركب الذي يتألّف من الشعور بالرعب الشديد ، ومن الانسحاب الفجائي والكامل لمختلف السساتيم المرجعية التي تقوم على تواطؤ الجماعة وتوافقها ، ومن انقلاب السساتيم المذكورة انقلابًا حاسمًا يُحوّله من كائن حيّ ذي حقوق وواجبات إلى كائن ميت يتحاشاه الجميع ويتعوّذون منه بالطقوس ويفرضون عليه الحرم ، بحيث أن التماسك الجسدي لا يعود يقوى والحالة هذه على الصمود في وجه انحلال الشخصية المجتمعية[٣] .

كيف تعبّر هذه الظاهرات المعقّدة عن نفسها على الصعيد الجسماني ؟ لقد بيّن كانون ان الخوف ، شأنه شأن الغيظ ، يترافق مع نشاط شديد يستبدّ بالسستام العصبي الودّي . ان هذا النشاط يكون في العادة مفيدًا ، إذ أنه يؤدي إلى تعديلات عضوية تجعل الفرد قادرًا على التكيّف مع أحد الأوضاع التي استجدّت عليه . أما إذا لم يكن لدى الفرد حيلة في الاستجابة ، بصورة غريزية أو مكتسبة ، لأحد الأوضاع الاستثنائية الخارقة ، أو المعتبرة من قِبَله استثنائية وخارقة ، فإن نشاط السستام الودّي يتضخّم ويتبلبل مما يؤدّي ، في غضون ساعات قليلة أحيانًا ، إلى إحداث نقص في حجم الدم مع ما ينجم عن ذلك من هبوط في الضغط ومن أضرار في المجاري الدموية لا قِبَل بعلاجها . ثم إن الاستنكاف عن الشراب والطعام – وهو أمر شائع لدى المرضى الذين يعانون ضيقًا شديد – يؤدي إلى تسريع العملية المذكورة . إذ أن الإجتفاف [أي نقصان الماء في الكائن العضوي] يفعل فعله كمنبّه للسستام الودّي ، بينما يزداد نقص حجم الدم بفعل الرشحان المتزايد الذي يصيب الأوعية الدموية الشعرية . لقد تبيّنت صحة هذه الفرضيات من خلال الدراسة التي تناولت عدة حالات من الصدمات النفسية التي أُصيب بها أصحابها على أثر تعرّضهم للقصف المدفعي أو لخوض المعارك في ساحات القتال أو حتى لبعض العمليات الجراحية : ففي هذه الحالات يحصل الموت رغم أنه يتبيّن لدى الكشف الطبّي عدم وجود أي جرح أو نزف .

ليس ثمة إذن من أسباب تدعو إلى التشكيك في فعالية بعض الممارسات السحرية . لكننا نرى ، في الوقت نفسه ، أن فعالية السحر تنطوي على الإيمان بالسحر ، وأن هذا السحر

٣. في نيسان من العام ١٩٥٦ تعرّض أحد الأهالي الأستراليين إلى تأخيذ من هذا النوع ونُقل في حالة النزاع الأخير إلى مستشفى داروين . ثم انه وُضع في رئة فولاذية اصطناعية وأُطعم بواسطة محبار آلي فتعافى تدريجيًا بعد أن اقتنع بأن « سحر الإنسان الأبيض أقوى [من سحر الإنسان الأسود] » أنظر أرثر مورلي ، **لندن ساندي تايمز** ، ١٩٥٦/٤/٢٢ ، ص ١١ . Arthur MORLEY, *London Sunday Times*, 27/4/1956.

يتمثّل بثلاثة أوجه متكاملة : فهناك ، أولاً ، إيمان الساحر بفعالية التقنيات التي يعتمدها ثم هناك إيمان المريض الذي يعالجه الساحر ، أو إيمان الضحية التي ينكّل بها هذا الساحر ، بقدرات الساحر نفسه ؛ كما أن هناك أخيرًا ثقة الرأي العام ومتطلباته التي تشكّل في كل لحظة من لحظات العملية حقلاً من حقول الجاذبية تتحدّد في صلبه وتنعقد أواصر العلاقات بين الساحر ومن يقع عليهم سحره[٤]. وبديهي أن أيًّا من الأجزاء الثلاثة المذكورة لا يكفي لتكوين تصوُّر واضح عن نشاط السستام الودّي وعن الاضطرابات التي سمّاها كانون اضطرابات الثبات المِثلي. فعندما يدّعي الساحر أنه استخرج، بالامتصاص، شيئًا مَرَضيًا من جسد مريضه وان هذا لشيء كان علة الحالة المرضية التي يشكو منها المريض ، ثم يُرينا حصاة صغيرة كان قد أخفاها في فمه ، فكيف تجد هذه العملية تبريرها في نظره؟ وكيف يتسنّى لشخص بريء متّهم بالسحر أن يدفع التهمة عن نفسه في حال الإجماع على اتّهامه ، إذا كانت الحالة السحرية ظاهرة من ظواهر التوافق العام في الرأي؟ وأخيرًا ، ما هو مقدار التصديق ومقدار النقد اللذين يتدخّلان في موقف الجماعة تجاه الذين تعزو إليهم قُدرات استثنائية خارقة وتمنحهم عددًا من الامتيازات جزاءً على هذه القدرات ، بينما تفرض عليهم بالمقابل أن يقوموا بأمور معينة تستجيب لرغباتها؟ فلنبدأ بمعالجة هذه النقطة الأخيرة.

* * *

كان ذلك في شهر أيلول من العام ١٩٣٨. كنا نخيّم منذ بضعة أسابيع مع عصبة صغيرة من هنود الكواكيوتل على مسافة غير بعيدة من منابع نهر تاپاجوز في تلك السهوب النائية من البرازيل الوسطى حيث يطوف الأهالي خلال القسم الأكبر من العام بحثًا عن بعض البذور والثمار البريّة وبعض اللبونات الصغيرة والحشرات والزحافات ، وبوجه عام عن كل ما من شأنه أن يحول دون موتهم جوعًا. وكان حوالى الثلاثين من هذه العصبة قد تواجدوا في ذلك المكان على نحو ما يتفق لهم في حياتهم البدوية وتجمّعوا عائلات عائلات تحت ظلال بعض الأغصان الباهتة التي تؤمن لهم حماية لا تكاد تُذكر من حرّ الشمس المحرقة خلال النهار ومن نداوة الليل ومن الريح والمطر. وكان لهذه العصبة ، شأنها شأن معظم العصبات ،

٤. على امتداد هذه الدراسة التي يتصف موضوعها بالصفة النفسانية أكثر من اتصافه بالصفة الإجتماعية نعتقد أنه بوسعنا أن نضع جانبًا تلك التمييزات التي تعتمدها الإجتماعيات الدينية إذ تميّز بين مختلف صيغ العمليات السحرية وبين مختلف أنماط السحرة ، إلاّ إذا كانت التمييزات المذكورة ضرورية جدًا.

رئيس مدني وساحر لا يمتاز من حيث نشاطه اليومي عن أيّ رجل من رجال المجموعة، أعني بذلك مزاولته للقنص والصيد والأعمال الحرفية. كان هذا الساحر رجلاً متين البنية في حوالى الخامسة والأربعين من العمر مرح الطباع وحسن المعشر.

وفي ذات مساء، لم يعد الرجل إلى ساحة المخيّم في الساعة المعتادة. ثم أعتم الليل وأُشعلت النيران، وأخذ الأهالي يعربون عن قلقهم. إذ إن مخاطر الأدغال كثيرة: فهناك الأنهار الجارفة، وهناك خطر التعرّض لحيوان برّي كبير كالنمر أو آكل النمال، رغم أن ذلك قليل الحدوث. لكن الخطر الذي يتبادر لذهن النامبيكوارا قبل غيره هو التعرّض لحيوان قد يبدو من حيث مظهره عديم الخطر لكنه في الواقع تجسيد لجنّ شرير من جناني المياه أو الغابات قد تقمّص فيه، خاصة وأننا كنا نلمح كل مساء منذ أسبوع نيرانًا تنبعث من مخيمات غامضة كانت تبتعد عن مخيمنا تارة وتقترب منه تارة أخرى. والحال أن كل ما هو مجهول الهوية يُعتبر بمثابة العدو الممكن. وهكذا فبعد ساعتين من الانتظار ساد الاعتقاد بأن صاحبنا قد وقع في كمين من الكمائن، فراح ابنه وزوجتاه يبكونه بصوت عال، بينما أخذ سائر الأهالي يتلاغطون حول العواقب الوخيمة التي لا بدّ أن تترتّب على اختفائه.

وفي حوالى الساعة العاشرة ليلاً كان هذا الترقُّب المحموم للمصيبة المرتقبة، فضلاً عن النواح الذي أخذت تشارك به بعض النساء الأخريات والتململ الذي أخذ يدبّ بين الرجال، قد أفلح في خلق جوّ مشحون بحيث قررنا أن نذهب لاستكشاف ما حصل برفقة بعض الذين حافظوا على هدوئهم النسبي. وما ان قطعنا حوالى المئتي متر حتى وقعنا في طريقنا على كتلة جامدة لا حراك بها: كان ذلك صاحبنا الساحر وقد تكأكأ بصمت على نفسه وراح يرتجف من برد الليل، بينما بدا مشعّث الشعر وعاريًا من نطاقه (إذ إن معشر النامبيكوارا لا يرتدون شيئًا آخر من الملابس) ومجرّدًا من طوقه وأساوره. ثم إننا اصطحبناه إلى المخيّم دون صعوبة تُذكر، لكن خروجه عن صمته المطبق اقتضى حضًّا متتاليًا من قبل الجميع ورجاآت حارّة من قبل ذويه. فكان أن أفلح ذلك بعد لأي، بانتزاع تفاصيل حكايته نتفة بعد نتفة. وهكذا روى لنا الرجل كيف أن عاصفة قد هبّت في مستهلّ بعد الظهر – وهي الأولى من عواصف ذلك الفصل – وكيف أن الرعد قد نقله إلى موضع يبعد عدة كيلومترات ثم أعاده إلى حيث وجدناه. بعد أن جرّده تمامًا مما كان يرتديه. بعد ذلك توجّه الجميع إلى النوم وهم يعلّقون على ما حدث. وفي اليوم التالي كان الرجل الذي ذهب

ضحية الرعد قد استعاد حبوره المعتاد ، فضلاً عن كل حليّه التي فقدها ، الأمر الذي لم يبدُ أنه استثار دهشة أحد ، وما لبثت الحياة العاديّة أن استعادت مجراها الطبيعي .

غير أن بعض الأهالي ما لبثوا ، بعد مضيّ أيام معدودات ، أن أخذوا يروّجون لرواية أخرى لتلك الأحداث المشهودة . وينبغي أن نعلم أن العصبة التي شهدت مسرح الأحداث المذكورة كانت تتألف من أفراد يعودون إلى أصول مختلفة كانوا قد اندمجوا في وحدة مجتمعية جديدة على أثر بعض الظروف الغامضة . فقد أتت جائحة على احدى المجموعتين قبل ذلك بسنوات بحيث لم تعد هذه المجموعة قادرة من الناحية العددية على متابعة حياتها على حدة ، بينما كانت المجموعة الأخرى قد انفصلت عن قبيلتها الأصلية ووجدت نفسها عرضة للصعوبات ذاتها . أما متى التقت المجموعتان ، وبأي شروط قرّرتا أن توحّدا قواهما بحيث قدّمت إحداهما للتشكيلة الجديدة رئيسها المدني وقدّمت الأخرى لها رئيسها الديني ، فأمر لم نستطع أن نعرف عنه شيئًا . لكن من الثابت أن هذا الحدث يعود إلى عهد قريب . والدليل على ذلك هو أنه لم يكن قد حصل بين المجموعتين ، إبّان التقائنا بهما ، أيّ زواج بين أفرادهما رغم أن أبناء الواحدة منهما كانوا مخطوبين بشكل عام لأبناء الأخرى . ورغم أن المجموعتين كانتا تتقاسمان الوجود والمصير فقد كانت كل منهما لا تزال تحتفظ بلهجتها فلا تستطيع الاتصال بالأخرى إلاّ بتوسّط رجلين أو ثلاثة ممن يجيدون اللهجتين .

بعد هذه التوضيحات الضرورية ، إليكم ما كانت تهمسه بعض الألسن في بعض الآذان : لقد كانت هناك أسباب وجيهة تدعو إلى الافتراض بأن الأرهاط المجهولة التي تتجوّل في السهوب المجاورة كانت تتحدّر من قبيلة المجموعة الانفصالية التي ينتمي إليها الساحر . ولما كان هذا الأخير يتطاول على صلاحيات زميله الرئيس السياسي ، فمن الممكن أن يكون قد أراد الاتصال بمواطنيه القدماء ، إما ليلتمس منهم العودة إلى القبيلة ، وإمّا ليحضّهم على مهاجمة حلفائه الجدد ، وإمّا ليطمئنهم حول مواقف هؤلاء الحلفاء منهم . ومهما يكن من أمر ، فقد كان بحاجة إلى ذريعة تبرّر غيابه ، فاخترع حادثة اختطافه من قِبل الرعد مع كل الإخراج المسرحي الذي تلاها ، خدمة لتلك الغاية . وطبيعي أن يكون أهالي المجموعة الأخرى هم الذين روّجوا هذا التفسير الذي كانوا يعربون سرًّا عن اعتقادهم به كما كانوا يعربون عن تخوّفهم الشديد من عواقبه . أما التفسير الرسمي للحدث فلم يناقَش بصورة

علنية على الإطلاق ، لكنه ظلّ مقبولاً في الظاهر لدى الجميع وحتى مغادرتنا التي أعقبت ذلك بفترة قصيرة[٥].

غير أن هؤلاء المتشكّكين كانوا سيتعجّبون كل التعجّب فيما لو أثرنا أمامهم مثل هذه الحيلة الممكنة جدًا بقصد التشكيك بسلامة طوية ساحرهم وبفعالية أعماله ، رغم أنهم هم الذين كانوا يحلّلون دوافعها بكثير من النباهة النفسانية والحسّ السياسي . فمن الأرجح أنه لم يحلّق على أجنحة الرعد حتى ريو أناناز ، وأنّ كل ما قاله لم يكن إلاّ إخراجًا مسرحيًا . لكن مثل هذه الأمور ممكنة الحصول ، وقد حصلت بالفعل في مناسبات أخرى ، فهي تنتمي بالتالي إلى حيّز الخبرة . فما لا شك فيه أن الساحر يقيم علاقات وثيقة مع القوى الغيبية . أما أن يكون في هذه الحالة المخصوصة قد تذرّع بقدراته السحرية إخفاءً منه لنشاط دنيويّ عابر فهذا أمر يتّصل بحيّز الظن والتخمين ومناسبة لممارسة النقد التاريخي . لكن النقطة الهامة تكمن في أن أيًّا من هذين الاحتمالين لا يتنافى مع الآخر ، مثلما أن تفسير الحرب ، من جانبنا ، بوصفها أعلى مراحل الاستقلال القومي لا يتنافى مع كونها حصيلة لألاعيب تجّار المدافع وخزعبلاتهم . فرغم أن هذين التفسيرين يتنافيان منطقيًا ، فإننا نسلّم بصحّة أحدهما أو بصحة الآخر ، حسب الحالة الواحدة . وبما أنهما ، كلاهما ، مقبولان ومعقولان فإننا ننتقل من أحدهما إلى الآخر بكل سهولة ، حسب الظرف والمناسبة ، بل إنهما قد يتعايشان تعايشًا غامضًا في وعي الكثيرين منّا . ان هذه التفسيرات المتنافرة ، مهما كان أصلها متحذلق ، لا تَرِدْ على الوعي الفردي بعد قيامه بتحليل موضوعي بقدر ما تخطر له بوصفها معطيات تكميلية تستدعيها بعض المواقف الشديدة الغموض التي لم تتم بلورتها وصياغتها بعد والتي تتخذ لدى كلّ منّا طابع الخبرة . غير أن هذه الخبرات تظل من الناحية العقلية عديمة الأشكال والصور . كما تظل من الناحية العاطفية بعيدة عن نطاق التساهل تجاهها . اللهم إلاّ إذا اندمجت وانخرطت ضمن احدى تلك الترسيمات [الذهنية] التي تعوم على سطح الثقافة الجماعية والتي ينفرد استيعابها دون سواه بإسباغ طابع موضوعي على حالات ذاتية وبإضفاء شكل معيّن على انطباعات لا شكل لها ، وبدمج خبرات مفككة في إطار سستام واحد .

* * *

٥. ك. ليڤي ستراوس ، **المداران البائسان** ، باريس ، ١٩٥٥ ، الفصل التاسع والعشرون.
C. LÉVI-STRANSS, *Tristes Tropiques,* Paris, 1955, chap. XXIX.

وتتضح لنا هذه الإوالات على نحو أفضل إذا نظرنا إليها على ضوء المعاينات التي صارت قديمة اليوم ، وهي التي قامت بها الباحثة القديرة م . ستفنسون بين معشر الزوني في المكسيك الجديدة[٦] . فقد أُصيبت فتاة في الحادية عشرة من العمر بأزمة عصبية بعد أن تناول يديها أحد الشبان المراهقين . فاتّهم الشاب بالسحر واقتيد ليمثُل أمام محكمة كهّان الآرك [القوس] . وهناك ظلّ لفترة من الزمن ينكر عبثًا أن يكون له معرفة بأية شؤون غيبية . ثم لما تبيّن له عقم هذا السستام الدفاعي ، وبما أن السحر كان لا يزال في ذلك الحين جريمة يُعاقَب عليها بالموت عند معشر الزوني فقد لجأ المتّهم إلى تكتيك جديد واختلق قصة طويلة عريضة تحدث فيها عن الظروف التي تأهّل فيها لممارسة السحر ، وكيف أنه تلقّى من معلّميه عُقارين أحدهما يسبّب الجنون للفتيات والآخر يشفيهنّ منه . لقد شكّلت هذه النقطة الأخيرة ضربًا من الحيطة العبقرية التي ستقيه من شرّ التطورات اللاحقة . إذ ان قضاته أرغموه على تحضير هذين العقارين فذهب إلى منزله تحت الحراسة وعاد بجذرين من جذور النباتات ، ثم ما لبث أن استخدمها في سياق تأديته لشعائر معقّدة تظاهر خلالها بأنه انتابته نوبة شديدة على أثر تناوله أحد العقارين ، ثم بأنه عاد إلى حالته الطبيعية بعد تناوله الآخر . ثم أمر المريضة بتجرّع الدواء وأعلن أمام الملأ عن شفائها . فرُفعت الجلسة إلى اليوم التالي ، لكن الساحر المزعوم تمكّن من الفرار أثناء الليل . فقُبض عليه من جديد وطلبت عائلة الضحية أن تنعقد المحكمة لمتابعة الدعوى . ولما لمس الفتى أن قضاته الجدد يعاندون في تصديق قصته السابقة عمد إلى اختراع قصة جديدة : فقد زعم ان ذويه وأجداده كانوا جميعًا من السحرة وأنه أخذ عنهم قدرات عجيبة كالقدرة على التحوّل إلى هرّ ، وعلى ملء فمه بأشواك من الصبّير ، وقتل ضحاياه – طفلان وثلاث فتيات وفتَيَان – بدفعهم على الأشواك المذكورة ، وان كل ذلك يتأتّى له بفضل بعض الرّيَش السحرية التي تمكّنه ، هو وذووه ، من مفارقة الشكل البشري . لقد كان هذا التفصيل الأخير خطأً تكتيكيًا . إذ ان القضاة أخذوا يطالبونه الآن بإحضار تلك الرّيَش كدليل على صحة قصته الجديدة . وبعد أنواع شتّى من الأعذار التي رفضها القضاة واحدًا تلو الآخر اضطر الجميع إلى الانتقال إلى المنزل العائلي حيث يعيش المتّهم . فأخذ الشاب

٦. م . ستفنسون ، **هنود الزوني** ، التقرير السنوي الثالث والعشرون الصادر عن مكتب النياسة الأميركية ، المؤسسة السميتسونية ، واشنطن ، ١٩٠٥ .

M.C. STEVENSEN, *The Zuni Indians,* 23d Annual Report of the Bureay of American Ethnology, Smithsonian Institution, Washington, 1905.

يزعم أن الرّيَش قد خبّئت فيما مضى خلف ركن من أركان أحد الجدران وأنه لا يستطيع هدم الجدار المذكور. فأجبره القضاة على هدمه. ولما هدم جانبًا منه ودقّق بعناية في كل قطعة من قطعه حاول أن يعتذر عن عدم تذكّره مكان الرّيَش، فقد مضى على تخبئتها في ذلك المكان عامان ولم يعد يذكر بالضبط أين خُبّئت. لكن القضاة أرغموه على المضي في البحث عنها. فانتهى به الأمر إلى هدم جانب آخر من الجدار. وكان قد مضى زهاء الساعة على عملية التهديم الجديدة عندما لاحت بين حجارة اللّبن والطين معالم ريشة قديمة بالية. فتناولها الفتى بلهفة شديدة وقدّمها لقضاته المحلّفين بوصفها الأداة السحرية التي حدّثهم عنها. فطلبوا منه أن يشرح لهم بالتفصيل إوالة استخدامها. وأخيرًا اقتادوه إلى الساحة العامة حيث روى من جديد كلّ قصته وعزّزها بعدد كبير من التفاصيل الجديدة ثم أنهاها بخاتمة شجيّة مؤثّرة راح في أثرها يندب حظّه العاثر لأنه فقد قدراته الغيبيّة. وهكذا اطمأن سامعوه ووافقوا على إطلاق سراحه.

إن هذه القصة التي اضطررنا للأسف إلى اختصارها وتجريدها من كلّ دقائقها النفسانية تظل ذات قيمة تعليمية من أوجه عدّة. فنحن نرى، أولاً، أن المتهم بعد ملاحقته بتهمة السحر وتعرّضه من جرّاء ذلك لعقوبة الموت، لم يحصل على تبرئته بنفي التهمة عن نفسه بل بانتحاله للجرم المزعوم، ناهيك بأنه خدم قضيته عندما قدّم روايات متلاحقة كلٌّ منها أغنى وأحفل بالتفاصيل (وبالتالي أشدّ مدعاة للإدانة، من حيث المبدأ) من الأخرى. والنقاش لا يخضع، كما هي الحال في دعاوينا، للاتهام ولنفي هذا الاتهام، بل للإثبات والتخصيص. فالقضاة لا يتوقعون من المتّهم أن ينفي قضية ما، ناهيك بأنهم لا يتوقّعون منه دحض الوقائع، بل إنهم يسألونه أن يعزّز سستامًا لا يملكون منه إلاّ جزءًا بسيطًا، وهم يريدون منه بالتالي أن يستكمل الأجزاء الباقية بطريقة من الطرق. وبهذا المعنى تشير الباحثة تعليقًا على احدى مراحل الدعوى: «فالمقاتلون كانوا مستغرقين كليًّا في الإصغاء لقصة الشاب بحيث أنهم كادوا ينسون السبب الرئيسي الذي مثل من أجله أمامهم». وعندما تمكّن الفتى في نهاية المطاف من نبش الريشة السحرية تعلّق المؤلفة بكثير من العمق: «لقد ساد الذهول بين المقاتلين ثم صاحوا بصوت واحد متعجبين: «ماذا يعني كل هذا؟»». فقد تأكّد لديهم في تلك اللحظة ان الفتى كان محقًّا في أقواله»: فالمؤلفة تتحدث عن ذهول، لا عن ارتياح لرؤية الدليل الملموس الذي يؤكّد الجرم: ذلك أن القضاة لا يسعون إلى إدانة جرم معيّن بقدر ما يسعون إلى تأكيد حقيقة السستام الذي جعله ممكنًا (وذلك بأن أكّدوا صحة أساسه

الموضوعي بتعبير عاطفي ملائم) . فاعتراف المتهم الذي تعزّز بمشاركة القضاة ، بل بتواطؤهم ، أدى إلى تحويله من مجرم إلى متعاون مع الاتهام . وهكذا كان للمتهم المذكور أكبر الفضل في تخليص السحر والأفكار المرتبطة به من صيغة وجودها المثبتة في الوعي ، بوصفها مجموعة مهمة من المشاعر والتطورات التي تفتقد للتبلور لكي تتجسّد في كيان اختباري . فصار الحفاظ عليه ، بوصفه شاهدًا ، أمرًا يوفر للمجموعة تلبيةً لرغبتها في معرفة الحقيقة ، تفوق من حيث الغنى والزخم حرصها على تطبيق العدالة ، الأمر الذي كان سيلبّى فيما لو حكمت بقتله . وأخيرًا فقد توصل الفتى المراهق ، عبر دفاعه الذكي الذي جعل سامعيه يدركون بصورة تدريجية ذلك الطابع الحيويّ الذي يتّصف به تحقّقهم من صحة سستامهم (ذلك أنهم ليسوا مخيّرين بين تبنّي هذا السستام أو تبنّي سستام آخر ، بل بين تبنّي السستام السحري أو لا سستام على الإطلاق ، أي الوقوع في فراغ البلبلة) ، إلى التحوّل من خطر يُهدّد سلامة المجموعة من الناحية الجسدية ، إلى ضمانة تؤمن تماسكها من الناحية الذهنية .

ولكن هل يقتصر الدفاع بالفعل على كونه دفاعًا بارعًا وحسب ؟ ان كل الوقائع توحي بأنّ المتّهم قد عمد ، بعد تلمّسه [عبثًا] لسُبل التملّص [من قضاته] ، إلى المشاركة بصدق وحماس – والكلمة ليست من قبيل المبالغة – بتلك اللعبة الدراماتيكية التي أخذت تتبلور بين قضاته وبينه . فقد قيل عنه أنه ساحر . وبما أن هناك سحرة ، فليكن ساحرًا . ولكن كيف يتسنى له أن يعرف مسبقًا تلك الدواليل التي تنبئه بأمر دعوته ؟ ربما كانت هذه الدواليل ماثلة أمامه ، ومتجسّدة في هذه المحنة التي تعرّض لها ، وفي تلك الاختلاجات التي انتابت الفتاة عندما مثلت أمام هيئة المحكمة . إذ انه هو الآخر يعتبر ان تماسك السستام ، فضلاً عن الدور الذي أوكل إليه بغية بلورته ، لا يقلاّن أهمية عن سلامته الشخصية التي تعرّضت للخطر خلال هذه المغامرة . وهكذا رأيناه يبتني بصورة تدريجية تلك الشخصية التي فُرضت عليه متوسلاً إلى ذلك مزيجًا من الحيلة وسلامة الطويّة : فقد راح الشابّ ينقّب في معارفه وذكرياته ، بل راح يرتجل بعض المواقف كذلك ، لكنه كان قبل كل شيء يعيش دوره ويسعى ، عبر التلاعبات التي قام بها ، وعبر الشعائر التي ركّبها من أجزاء متناثرة وشتّى ، الى اختبار الاضطلاع بهذه الرسالة التي يعلم ان احتمال الاضطلاع بها ، على الأقلّ ، مُتاحٌ أمام الجميع . والحق ، ما الذي تبقّى في ختام هذه المغامرة من تلك الحِيَل التي حصلت في بدايتها ، وإلى أي حدّ نستطيع أن نقول أن بطل المغامرة ظل بمنأى عن الوقوع في فخّ الشخصية التي تلبّسها ؟ بل أكثر من ذلك : إلى أي حدّ نستطيع أن نقول انه لم يتحوّل إلى

ساحر بالفعل؟ ان اعترافه النهائي ينصّ ، كما نُقل إلينا ، على أنه ، «كلما كان الشاب يمضي في حديثه كلما كان يستغرق في موضوع الحديث . وقد كان وجهه يتألّق في بعض الأحيان من جرّاء ارتياحه للشعور بأنه قد تمكّن من الاستحواذ على أفكار سامعيه» . وما هي إلاّ أن تشفى الفتاة بعد تناولها للدواء ، وأن تتبلور الخبرات المعيوشة عبر هذه المحنة الاستثنائية وتنتظم عناصرها ، حتى يتبيّن أن تلك القدرات الغيبيّة التي تعترف الجماعة سلفًا بوجودها لم تعد بحاجة إلى مزيد حتى يُصار إلى الإقرار بها إقرارًا نهائيًا من جانب الشخص البريء الذي يمتلكها .

* * *

وينبغي لنا أن نولي مزيدًا من الأهمية أيضًا لوثيقة أخرى ذات قيمة استثنائية ، لكنها لم تحظَ حتى الآن إلاّ باهتمام لغوي وحسب : إنها جزء من سيرة ذاتية أهلية كان فرانز بواس قد جمعها بلغة الكواكيوتل[٧] (من جزيرة ڤانكوڤر ، في كندا) وترك لنا رجمة لها سطرًا بسطر .

كان المدعو كيزاليد (وهو الاسم الذي أُطلق على هذا الرجل عندما صار ساحرًا) لا يؤمن بقدرات السحرة ، أو على الأصحّ بقدرات الكهنة ، لأن هذه اللفظة تعبّر تعبيرًا أفضل عن نمط النشاط المخصوص الذي يقومون به في بعض المناطق من العالم . فدفعه فضوله للكشف عن خزعبلاتهم ورغبته بفضح ألاعيبهم إلى معاشرتهم والتردّد عليهم ، فدأب على ذلك إلى أن عرض عليه أحدهم إدخاله في مجموعتهم حيث يُصار إلى تأهيله ليصبح واحدًا منهم . لم يتردّد كيزاليد في قبول العرض المذكور . حتى ان روايته تصف بالتفصيل ما هي أولى الدروس التي تلقّاها على أيديهم : مزيج غريب من الإشارات الإيمائية والشعوذة والمعارف التجريبية ، حيث يختلط فنّ التظاهر بالإغماء وتصنُّع النوبات العصبية وحفظ الأغاني السحرية والتمرّس بتقنية التقيّؤ فضلاً عن عدد من مبادئ فحص المرء بالتنصّت إلى صدره ومبادئ فن التوليد واستخدام بعض الأشخاص «الشاردي الذهن» ، أي بعض الجواسيس المكلّفين بالإصغاء إلى أحاديث الناس الخاصة لإطلاع الكاهن سرًّا على بعض المعلومات المتعلّقة بأصل وأعراض الآلام التي يعاني منها فلان أو فلان ، وأخيرًا إتقان ذلك

٧. فرانز براس ، **ديانة الكواكيوتل** ، مساهمات جامعة كولومبيا في الإناسة ، مجلد ١٠ ، نيويورك ، ١٩٣٠ .
Franz Boas. *The religion of the Kwaskiult, Columbia University Contributions to Anthropology*, vol. X New York, 1930, part II, pp. 1-41.

الفن الأكبر المرعيّ لدى إحدى مدارس الكهانة على الساحل الشمالي الغربي من المحيط الهادئ، وهو كناية عن استخدام خصلة صغيرة من الزّغب يخفيها [الكاهن] المُحترف في ناحية من نواحي فمه ليلفظها في اللحظة المناسبة مضمّخة بالدم، بعد أن يكون قد عضّ لسانه أو استنزف الدماء من لثّته، ثم يتباهى بعرضها على الملأ وعلى المريض بوصفها الجسم المرضيّ الذي توصّل إلى استخراجه بعد عدد من الامتصاصات والمعالجات.

هكذا ترسّخت لدى كيزاليد شكوكه بأسوأ أشكالها. لكنه حرص على متابعة التحقيق بالأمر. غير أنه لم يعد بوسعه أن يتصرّف كما يحلو له، إذ إن أمر تدرّبه على يد الكهّان أخذ يشيع بين الناس. وهكذا تلقّى ذات يوم دعوة من عائلة أحد المرضى بعد أن زعم المريض أنه أبصره في منامه وشُفي على يديه. فأسفر علاجه الأول هذا عن نجاح باهر (علمًا أنه، كما يقول، لم يتقاضَ عنه أجرًا، ولا عن العلاجات التي تلته، إذ انه لم يكن قد أنهى مدّة تدريبه الرسميّة التي تمتدّ طوال أربع سنوات). إلاّ أن كيزاليد لم يتخلَّ عن موقفه النقدي رغم أنه عُرف منذ ذلك الحين بأنه «من كبار الكهّان». فقد فسّر نجاحه المذكور بأسباب نفسانية «ذلك أن المريض كان يؤمن إيمانًا راسخًا في الحلم بأنه شفي على يديّ». أما ما جعله يصبح «متحيّرًا ومتفكرًا في الأمر»، على حدّ قوله، فهي حادثة غريبة أشدّ تعقيدًا جعلته يواجه صيغًا متعدّدة من «الخوارق المزيّفة»، مما أدّى به إلى الاعتقاد بأن بعض الصيغ أقلّ زيفًا من بعضها الآخر: والمعنيّ بذلك، بالطبع، تلك التي كان اهتمامه الشخصي متجهًا نحوها، فضلاً عن السستام الذي أخذ ينبني في ذهنه بغفلة عنه.

لقد قام كيزاليد بزيارة إلى قبيلة كوسكيمو المجاورة، وشهد لديها علاجًا أشرف عليه عدد من أساطين الكهان الأجانب. ولشدّ ما كانت دهشته كبيرة عندما تبيّن له أن هناك اختلافًا تقنيًا: فعوضًا عن أن يعمد الكهّان الكوسكيمو إلى تفل المرض على شاكلة دويدة مضمّخة بالدم قوامها خصلة الزغب المخبأة في الفم، كانوا يكتفون بتفل شيء من اللعاب بين أكفّهم زاعمين أن هذا هو «المرض». فما قيمة هذه الطريقة؟ وما هي النظرية التي تقوم عليها؟ وحتى يكتشف كيزاليد «ما هي قوة هؤلاء الكهان، وما إذا كانت قوةً فعلية، أم أنهم يدّعون كونهم كهانًا مجرّد ادعاء» شأنهم شأن مواطنيه الكهان، طلب منهم أن يسمحوا له بتجريب طريقته بعد أن باء علاجهم المذكور بالفشل، فسمحوا له بذلك، وكان أن أعرب المريض عن شفائه.

هنا بلغت الحيرة من بطلنا كل مبلغ . فرغم الشكوك التي كانت قد انتابته حتى الآن حول التقنيّة التي يتّبعها ، ها هو يجد تقنيّة أشدّ زيفًا منها وأشدّ غيبيّة وأكثر غشًّا وخداعًا . إذ أنه ، من ناحيته ، كان ، على الأقل ، يقدّم لزبونه شيئًا ما : فقد كان يُريه المرض رأي العين ويطرحه أمامه بصورة ملموسة ، في حين أن زملاءه الأجانب هؤلاء ما كانوا يقدّمون للمريض شيئًا بل يدّعون وحسب أنهم قد وضعوا يدهم على المرض وقبضوا عليه . هذا وقد أسفرت طريقته عن نتيجة إيجابية بينما باءت طريقتهم بالفشل . وهكذا وجد بطلنا نفسه إزاء مشكلة ربما كانت تجد نظيرتها في تطور العلم الحديث : فإذا كان لدينا سستامان نعلم حق العلم أن كلاهما لا يفي بالغرض المتوخّى منه ، كما نعلم في الوقت نفسه أنه كلاً منهما يختلف عن الآخر من حيث القيمة ، وذلك من الناحية المنطقية ومن الناحية الاختبارية على السواء ، فما هو السستام المرجعي الذي نحكم عليهما بالنسبة إليه ؟ أيكون سستام الوقائع حيث لا فرق بين السستامين المذكورين ، أم يكون كلٌّ منهما بحد ذاته هو هذا السستام المرجعي ، علمًا بأنهما لا يتمتّعان بقيمة متكافئة لا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية ؟

في هذه الأثناء كان الكهان الكوسكيمو « وقد أخذ منهم الخجل كل مأخذ » نظرًا لفقدان اعتبارهم في أعين مواطنيهم ، قد بدأت تساورهم الشكوك من كل صوب : فقد عمد زميلهم إلى إبراز المرض على شاكلة شيء مادي ، في حين أنهم كانوا يذهبون على الدوام إلى أن طبيعة المرض روحانية وحسب ، فلم يخطر لهم بالتالي على الإطلاق أن يجعلوه مرئيًا . لذا بعثوا إلى كيزاليد رسولاً يدعوه إلى الاشتراك معهم في اجتماع سرّي يعقدونه في أحد الكهوف . فذهب كيزاليد إلى هذا الإجتماع حيث عرض عليه زملاؤه الأجانب طبيعة سستامهم : « كل مرض من الأمراض هو كناية عن كائن بشري : الدُمّل كائن بشري ، والورم كائن بشري ، وكذلك الأُكال والوسَف ، والبثور والسُّعال ، وكذلك الهزال والسلّ ، فضلاً عن تقلّص المثانة وآلام المعدة ... فإذا توصلنا إلى القبض على روح المرض الذي هو بشر ، مات هذا المرض ، بحكم كونه بشرًا ، وتلاشى جسمه في دواخلنا » . فإذا صحّت هذه النظريّة ، فما الذي يمكن عرضه على المريض ؟ وبالتالي فما هي الأسباب التي جعلت « المرض يلتصق بيدي كيزاليد » عندما قام بالعلاج ؟ لكن كيزاليد تعلّل بالأعراف المهنية التي لا تسمح له بتفسير أي شيء قبل إتمام سنوات التدريب الأربعة ، وظلّ لائذًا بالصمت . ثم أنه التزم هذا الموقف حتى عندما أرسل إليه الكهان الكوسكيمو بناتهنّ العذارى في محاولة لإغوائه وانتزاع سرّه .

بناءً عليه عاد كيزاليد إلى قريته في فور روبرت ليعلم هناك ان شيخ الكهان في احدى العشائر المجاورة ، قد ساوره القلق حول شهرة كيزاليد المتزايدة فأطلق تحدّيًا في وجه جميع زملائه ودعاهم إلى المنافرة أمام عدة مرضى . فذهب كيزاليد إلى الموعد المحدّد وشهد عدة علاجات قام بها الكاهن المذكور . لكن هذا الكاهن ، كان هو الآخر ، شأنه شأن الكوسكيمو ، لا يعرض المرض . بل كان يقتصر على إخفاء شيء غير مرئي « يزعم أنه المرض » ، تارةً في ثنايا عمرته المصنوعة من لحاء الشجر وطورًا في خشخيشته الشعائرية المنحوتة على شكل عصفور ، فكان هذان الشيئان [العمرة والخشخيشة] قادران بالتالي على البقاء متأرجحين في الفراغ بناءً « على قوة المرض الذي يعضّ » على أعمدة المنزل أو على يد الكاهن . ثم بدأ السيناريو المعلوم . فطُلب إلى كيزاليد أن يتدخّل في الحالات الميؤوسة التي عجز الكاهن الشيخ عن علاجها ، فتمكّن من شفائها بتقنية الدويدة المضمّخة بالدم .

هنا تصل روايتنا إلى القسم المحزن والمؤثر منها . فقد عمد الكاهن الشيخ ، تحت وطأة العار واليأس نظرًا لفقدان اعتباره وانهيار سستامه العلاجي ، إلى إرسال ابنته بمثابة المبعوثة لدى كيزاليد راجيةً منه أن يتكرّم على أبيها بمقابلته ، فذهب كيزاليد ووجده جالسًا إلى جذع شجرة فتكلم الشيخ وقال : « لا بأس علينا إذا نحن تبادلنا هذا الحديث يا صديقي . لكنني أودّ فقط أن تبذل محاولة لإنقاذ حياتي حتى لا أموت من العار والخجل ، إذ إنني أصبحت أضحوكة في نظر قومي بسبب ما قمتُ به البارحة . انني أناشدك أن ترأف بحالي وأن تخبرني عما علق بكفّك في تلك الليلة . هل هو المرض حقًّا ، أم أنه كان شيئًا مصطنعًا وحسب ؟ إنني أتوسّل إليك أن ترأف بحالي وتخبرني كيف فعلت ذلك حتى أتمكّن من تقليدك . ارأف بحالي يا صديقي » . لاذ كيزاليد بالصمت في بادئ الأمر . لكنه تكلّم بعد ذلك وطالب الشيخ بأن يفسّر له مأثرتَيْ العمرة والخشخيشة . فأراه زميله دبوسًا دقيقًا مدسوسًا بين ثنايا العمرة بحيث يمكّنه من تعليقها بزاوية قائمة على أحد الأعمدة ، كما شرح له الطريقة التي تمكّنه من تثبيت طرف خشخيشته بين أصابعه ليزيّن للملأ أن العصفور يلبث متعلّقًا بمنقاره براحة يده . لا شك إذن في أنه كان يكذب ويغش . وانه كان يتعاطى الكهانة نظرًا للمكاسب المادية التي كانت تدرّها عليه و « طمعًا بثروات المرضى » . كان يعلم علم اليقين ان القبض على الأرواح أمر مستحيل « إذ أننا نملك جميعًا أرواحنا » لذا فقد كان يستعمل بعض الودك ويزعم « أنه الروح ، ذلك الشيء الأبيض الذي يقبع في كفّه » . ثم أضافت الفتاة توسّلاتها إلى توسّلات أبيها وقالت : « أرجوك أن ترأف بحاله حتى يتمكّن من البقاء على قيد الحياة » . لكن كيزاليد

ظل لائذًا بالصمت . وعلى أثر هذه المقابلة المأساوية اضطر الكاهن الشيخ إلى مغادرة القرية في الليلة نفسها مصطحبًا معه كل ذويه ، «مريض الفؤاد» ومرهوب الجانب من قبل الجماعة نظرًا لما قد يقوم به من أعمال انتقاميّة بحقّها . لكن ذلك كله لم يجدِ : فقد عاد ثانية إلى القرية بعد عام . وكان قد أصبح معتوهًا هو وابنته . ثم قضى نحبه بعد ذلك بثلاثة أعوام .

أما كيزاليد فقد مضى يتابع عمله مغتنيًا بالأسرار فاضحًا للمحتالين وملؤه الاحتقار لهذه المهنة : «ولم أشاهد كاهنًا يعالج المرضى عن طريق الامتصاص إلاّ مرة واحدة فقط . لكنني لم أستطع أن أعلم ما إذا كان كاهنًا حقيقيًا أم مزيّفًا . أعلم أنه لم يكن يتقاضى أجرًا من الذين يشفيهم ، ولهذا السبب وحده أعتقد أنه كان كاهنًا . والحق أنني لم أره يضحك مرة واحدة» . وهكذا فقد تغيّر موقفه تغيّرًا ملموسًا عما كان عليه في البداية : إذ حلّت المشاعر الحسّاسة محلّ السلبية الجذرية . فهناك ، في رأيه ، كهان حقيقيون . ولكن ماذا عنه هو بالذات ؟ لا ندري . لكن من الواضح أنه يمارس مهنته بضمير حيّ ، وأنه فخور بما يحقّقه من نجاح ، وأنه يدافع دفاعًا حارًّا ، ضدّ جميع المدارس المنافسة ، عن تقنيّة الزغب المضمّخ بالدم التي يبدو انه تغافل عن طبيعتها الإحتيالية تغافلاً تامًا بعد أن كان لا يفتأ يتهكّم عليها في بداية الأمر .

* * *

هكذا يتبيّن لنا أن نفسية الساحر ليست بالأمر البسيط . في محاولة لتحليل هذه النفسية نبدأ أولاً بحالة الكاهن الشيخ الذي أخذ يرجو خصمه الشاب أن يقول له الحقيقة حول ما إذا كان المرض الذي علق براحة يده على شاكلة دويدة حمراء لزجة مرضًا فعليًا أم مفتعلاً ، ثم ما لبث أن انتابه الجنون لأنه لم يجد جوابًا على سؤاله . فقد كان لديه قبل هذه الدراما مُعطيان إثنان : أولاً قناعته بأن الحالات المرضيّة لها سبب وان من الممكن التوصل إليه ، وثانيًا سستام من الاجتهاد يلعب فيه الإبتكار الشخصي دورًا كبيرًا بحيث يؤدي إلى ترتيب مختلف مراحل المرض ترتيبًا معينًا ، بدءًا بتشخيصه وانتهاءً بشفائه . ان هذا الترتيب الموهوم الذي يتناول واقعًا مجهولاً بحد ذاته ويتقدّم بعدد من الإجراآت والتصورات ، يستند إلى خبرة مثلّثة الأبعاد : خبرة الكاهن نفسه الذي يعاني من حالات مخصوصة ذات طبيعة نفسية – جسدية ، رغم صحة توجّهه للقيام بمهمّته (بل رغم عدم صحة هذا التوجه ، وذلك بحكم ممارسته لها ليس إلاّ) ، وخبرة المريض الذي يشعر بتحسّن حالته أو لا يشعر ، وخبرة الجمهور الذي يشارك هو الآخر في عملية العلاج والذي يستمدّ من

هذه المشاركة تمرّسًا معينًا وارتياحًا ذهنيًا وعاطفيًا يحدّدان نوعًا من الولاء الجماعي الذي يفتتح بدوره دورة جديدة.

ان هذه العناصر الثلاثة التي يتكوّن منها ما يمكن تسميته بالعقدة الكهانية هي عناصر لا تنفصم عراها. لكننا نرى كيف أنها تنتظم حول قطبين اثنين يتشكل واحدهما من خبرة الكاهن الحميمة، والآخر من حالة الرضا الجماعية. والواقع أنه ليس ثمة ما يدعو إلى الشك بإيمان السحرة برسالتهم – أو بإيمان المخلصين منهم على الأقلّ – وبأن هذا الإيمان مبنيّ على اختبارهم لحالات مخصوصة. إذ غالبًا ما تكون أنواع المحن والحرمان التي يُخضعون أنفسهم لها كافية لتوليد الحالات المذكورة حتى ولو كان هناك من يأبى الاعتراف بها بوصفها دليلاً على توجّه مخلص وجدّي. يضاف إلى ذلك أن هناك حججًا لغوية أشدّ إقناعًا، لأنها لا تتصل بالموضوع اتصالاً مباشرًا: ففي لهجة الونتو في كاليفورنيا نجد خمس صيغ لفظية تعبّر عن المعرفة التي تُكتسب عن طريق الرؤية والانطباع الجسدي والاستنباط والتعليل والسَّماع. وهذه الصيغ الخمس تتشكّل منها فئة المعرفة، في مقابل فئة التخمين التي يُعبَّر عنها تعبيرًا مختلفًا. والعجيب في الأمر ان العلاقات مع العالم الغيبي يجري التعبير عنها بواسطة صيغ المعرفة ومن بينها صيغة الانطباع الجسدي (أي صيغة الخبرة الحدسية الصرف) وصيغتي الاستنباط والتعليل. هكذا فإن الشخص الأهلي الذي يصبح كاهنًا على أثر نوبة روحية ألمّت به يعتبر حالته، من الناحية النحوية، بمثابة المحصّلة التي ينبغي استنباطها من كونه قد تلقّى عبر الخبرة المباشرة تكليفًا معينًا من أحد الجنّ، مما يستتبع خلاصة استنتاجية مفادها أنه لا بدّ قد قام برحلة إلى عالم الغيب ثم وجد نفسه ثانيةً في ختامها – وهذه خبرة مباشرة – بين ذويه[٨].

أما اختبارات المريض فهي تمثّل أقلّ أوجه السستام أهمية، باستثناء وجه واحد هو أن المريض الذي يُعالَج بنجاح على يد الكاهن يصبح مؤهّلاً أكثر من غيره للتحوّل بدوره إلى كاهن وذلك على نحو ما نرى في أيامنا هذه في مجال التحليل النفسي. ومهما يكن من أمر، فلا يغرب عن بالنا ان الكاهن لا يفتقد افتقادًا تامًا للمعارف الوضعية وللتقنيات الاختبارية التي تفسّر جزءًا من نجاحه. أما في ما عدا ذلك، فإن الاضطرابات التي تنتمي إلى ما نسميه اليوم

٨. د. ديمتراكوبولو لي، «بعض النصوص الهندية المتصلة بالعالم الغيبي»، مجلة **الأديان**، مايو/أيار ١٩٤١.
D. DEMETRACOPOULOU LEE "Some indian texts dealing with supernatural. *The feview of religion*, mai 1941.

بالإضطرابات النفسية – الجسدية [بسيكوسوماتيك] والتي تشكّل قسمًا كبيرًا من الأمراض الشائعة في المجتمعات التي تفتقد افتقادًا كبيرًا للأمان والطمأنينة، ينبغي أن تتراجع أمام العلاج النفساني. وعلى وجه العموم، من الممكن أن يكون الأطباء البدائيون شأنهم شأن زملائهم المتحضّرين قادرين على شفاء جزء على الأقل من الحالات التي يعالجونها. وان الممارسات السحري لم يكن لها أن تشهد هذا الانتشار الواسع الذي شهدته في الزمان والمكان لولا تلك الفعالية النسبية التي تسفر عنها. لكن هذه النقطة ليست نقطة جوهرية لأنها متوقفة على النقطتين الأخريين: فكيزاليد لم يصبح ساحرًا كبيرًا لأنه كان يشفي مرضى، بل انه كان يشفيهم لأنه أصبح ساحرًا كبيرًا. وهكذا نجد أنفسنا دفعة واحدة على الطرف الآخر من السستام أي في قطبه الجماعي.

والواقع أنه لا ينبغي أن يُصار إلى البحث عن السبب الحقيقي الذي أدّى إلى انهيار خصوم كيزاليد في وتائر الفشل والنجاح بقدر ما ينبغي البحث عنه في موقف الجماعة. وهذا أمر يشير إليه هؤلاء الخصوم أنفسهم عندما يتشكون من أنهم قد أصبحوا أضحوكة في نظر الجميع، وعندما يعربون عن شعورهم بالخجل الحياء، وهو الشعور المجتمعي بلا منازع. أما الفشل فهو أمر ثانوي. ويتبيّن ذلك أيضًا من أقوالهم، إذ إنهم يعتبرونه متوقفًا على ظاهرة أخرى وهي تلاشي حالة **الرضا المجتمعي العام** بعد أن عادت فانبنت هذه الحالة، على حسابهم، حول كاهن آخر وحول سستام آخر. فالمشكلة الأساسية والحالة هذه، هي مشكلة الصلة بين الفرد والجماعة. أو بتعبير أدقّ، مشكلة الصلة بين نمط معيّن من الأفراد وعدد من مقتضيات الجماعة.

عندما يعالج الكاهن مريضه فهو يقدّم أمام الملأ مشهدًا استعراضيًا معينًا. ما هو هذا المشهد؟ للإجابة على هذا السؤال، وتحت طائلة تعميم بعض المعاينات تعميمًا سريعًا، نقول إن المشهد المذكور يظل على الدوام مشهد تكرار الكاهن لذلك «النداء»، أي لتلك النوبة الاستهلالية التي أفصحت له وكشفت له عن حالته. لكن كلمة مشهد لا ينبغي أن تغشّنا. فالكاهن لا يكتفي بإعادة إنتاج بعض الأحداث أو بمحاكاتها محاكاة حرفية، بل انه يعيشها من جديد وبالفعل بكل حيويّتها وأصالتها وحدّتها. وبما أنه يعود في ختام الجلسة إلى حالته السويّة فإن بوسعنا أن نستعير من التحليل النفسي أحد ألفاظه الأساسية ونقول انه **يفرّج عن كربه**. ومن المعلوم ان التحليل النفسي يطلق تسمية التفريج عن الكرب على تلك اللحظة الحاسمة من العلاج التي يسترجع فيها المريض، وبشكل حادّ، معاناته للوضع الاستهلالي

الذي كان في أصل اضطراباته النفسية ، قبل أن يتخلص منها بصورة نهائية . بهذا المعنى يكون الكاهن عبارة عن شخص يحترف التفريج عن الكرب .

لقد بحثنا في مكان آخر في الفرضيات النظرية التي ينبغي بلورتها من أجل التسليم بأن صيغة التفريج عن الكرب التي يتّبعها كل كاهن من الكهان ، أو كل مدرسة من المدارس على الأقل ، من شأنها أن تستدرج المريض بصورة رمزية إلى التفريج عن كربه الخاص[٩] . إلاّ أنه إذا كانت العلاقة الجوهرية هي علاقة الكاهن بالجماعة فينبغي لنا أن نطرح السؤال من زاوية أخرى هي زاوية الصلة بين الأفكار السويّة والأفكار المعتلّة . والحال ان الفكر المعتلّ والفكر السويّ في المنظور غير العلمي (وليس هناك من مجتمع واحد يستطيع أن يتباهى بأنه لا يشارك في هذا المنظور) ليسا أمرين متضادّين ، بل هما متكاملان . فحيال هذا الكون الذي يتعطّش الفكر السويّ إلى فهمه وإدراكه ، لكنه لا يتوصّل إلى التحكّم بإوالاته ، لا يفتأ هذا الفكر عن طرح الأسئلة على الأشياء متوخّيًا فهم معناها ، ولا تفتأ الأشياء تمانع في الافصاح عن هذا المعنى . أما الفكر المعتلّ فهو على العكس من ذلك يظل مفعمًا بالاجتهادات والأهواء العاطفية ، وهو لا ينفكّ عن إرهاق كاهل الواقع بأثقال هذه التأويلات والأصداء . فالفكر الأول يرى أن ثمة أمورًا لا يمكن التحقّق منها بصورة اختبارية ، أي أنها تفرض نفسها فرضًا ، والفكر الثاني يرى أن ثمّة اختبارات لا موضوع لها ، أي أنها جاهزة ومتوفرة . فإذا شئنا أن نستعير من كلام الألسنيين بعضه فإننا نقول ان الفكر السويّ يعاني دائمًا من عجز في خانة المدلول عليه ، بينما يشكو الفكر المسمّى بالمعتلّ (في بعض تجلّياته على الأقل) من فائض في خانة الدالّ . أما الاشتراك الجماعي في جلسات العلاج الكِهانية فهو يقف موقفًا تحكيميًا بين هذين الوضعين المتكاملين . ففي مشكلة المرض التي لا يستوعبها الفكر السويّ ، تعمد الجماعة إلى دعوة الفرد المريض نفسيًا إلى توظيف ثروة عاطفية لا نقطة ارتكاز لها . فينشأ توازن بين ما يشكّل بالفعل على الصعيد النفسي عرضًا وطلبًا . ولكن بشرطين : فعبر التعاون والتضامن بين التراث الجماعي والابتكار الفردي ينبغي أن تتبلور وتتعدّل باستمرار بنية من البنى ، أي سستام من التضادّات والاعتلاقات من شأنه أن يستوعب كل عناصر الوضع الكلّي بحيث يجد كلّ من الساحر والمريض والجمهور والتصوّرات والإجراآت محلاً له في السستام المذكور. كما ينبغي أيضًا أن يساهم الجمهور ،

٩. «الفعالية الرمزية» ، الفصل العاشر من هذا المجلّد .

شأنه شأن المريض وشأن الساحر ، وبحدود معيّنة على الأقلّ ، في عملية التفريج عن الكرب ، أي في عملية الاختبار المعيوش لهذا العالم من السيول الرمزية الذي يستطيع المريض ، بحكم كونه مريضًا ، والساحر ، بحكم كونه معتلّ النفس – أي بحكم امتلاكهما لاختبارات لا يمكن استيعابها على نحو آخر – أن يجعلاه يفصح ، من بعيد ، عن بعض «إشراقاته» . وفي غياب أي ضبط اختباري لا وجوب له ولا هو حتى بالمطلوب ، يظل الاختبار المذكور ، فضلاً عن غناه النسبيّ في كل حالة من الحالات ، كناية عن الاختبار الوحيد الذي من شأنه أن يساعد على الاختيار بين عدة سساتيم ممكنة وعلى تقرير الانتماء إلى هذه المدرسة أو تلك أو إلى هذا المعلم أو ذاك[١٠] .

* * *

خلافًا للتفسير العلمي ، ليس المقصود هنا اذن أن نقوم بربط الحالات المشوّشة والمرتبكة ، من عواطف وتصوّرات ، بعلّتها الموضوعية ، بل المقصود بلورتها على شاكلة كلّ أو سستام ، علمًا أن هذا السستام يتّخذ قيمته بالضبط بمقدار ما يتيح لنا صهر هذه الحالات المشوشة أو التوفيق بينها . وإنما تتقرّر هذه الظاهرة الأخيرة في الوعي عبر اختبار أصيل يتعذّر إدراكه من الخارج . فنظرًا لتكامل اضطرابات هذا الثنائي المكون من المريض والساحر فإن الثنائي المذكور يجسّد بالنسبة للجماعة ، وبصورة عينيّة حيّة ، ذلك التضارب الذي يحكم كل نوع من أنواع الفكر ، لكن التعبير عنه يظل مبهمًا وغامضًا : فالمريض كناية عن سلبية وخمول وتغرّب عن الذات ، شأنه شأن ما لا يقبل الصياغة والبلورة بما هو مرض في الفكر . والساحر كناية عن نشاطية فيّاضة تفيض عن حدود ذاتها ، شأنه شأن الانفعالات العاطفية بما هي مرضعة الرموز وحاضنتها . أما العلاج فهو ينشئ العلاقة بين هذين القطبين المتضادّين ويؤمّن عبور واحدهما إلى الآخر وينمّ ، عبر الاختبار الكلي ، عن تماسك العالم النفسي بما هو بحد ذاته انعكاس للعالم المجتمعي .

وهكذا تتبيّن لنا ضرورة التوسُّع بمقولة التفريج عن الكرب بأن نتفحّص المعاني التي تتّخذها في مناحٍ علاجية نفسانية غير التحليل النفسي الذي يعود له الفضل الأكبر في إعادة

١٠. حول هذه المقاربة ، التي قمت بها هنا وأفرطت في تبسيطها ، بين الساحر المعتلّ نفسيًا دفعتني بنص انتقادات ميشال ليريس إلى تحديد أفكاري في : مقدمة لأعمال مارسيل موسّ التي قدمت بها لكتابه : **الإجتماعيات والإناسة** ، باريس ، ١٩٥٠ ، الصفحات ١٨ إلى ٢٣ .

اكتشافها وفي التشديد على قيمتها الجوهريّة. فإذا قيل أن لا وجود في التحليل النفسي إلاّ لتفريج واحد – هو تفريج المريض عن كربه – لا ثلاثة تفريجات، قلنا أن ذلك ليس مؤكّدًا إلى هذا الحدّ. صحيح أن الساحر يتكلم خلال العلاج الكِهاني ويقوم بعملية التفريج **من أجل** المريض الذي يظل ساكتًا، في حين أن المريض هو الذي يتكلم خلال التحليل النفسي ويفرّج عن كربه **في وجه** الطبيب الذي يصغي إليه. لكن تفريج الطبيب، وإن لم يكن ملازمًا لتفريج المريض، يظل أمرًا لازمًا ومطلوبًا، إذ يُفترض بمن صار محلّلاً أن يكون محلّلاً من قبل. أما الدور الذي تنيطه بالجماعة كلا التقنيّتان فتحديده أدقّ وأعسر. إذ إن السحر يُعيد تكييف الجماعة من جديد مع عدد من المشكلات محدّدة سلفًا عبر وساطة المريض، في حين ان التحليل النفسي يعيد تكييف المريض من جديد مع الجماعة عبر وساطة بعض الحلول المستحدثة. لكن هذا التطور المزعج الذي أخذ يتّجه منذ بضع سنوات نحو تحويل سستام التحليل النفسي من مجموعة من الفرضيات العلمية التي يمكن التحقق اختباريًا من صحتها في بعض الحالات المحدّدة والمحدودة إلى ضرب من الأسطوريات المشوّشة التي تتخلّل وعي الجماعة (وهذه ظاهرة موضوعية تعبّر عن نفسها، لدى النفساني، عبر الاتجاه الذاتي نحو إدراج الفكر السويّ في نطاق سستام من التأويلات لم يوضع بالأصل إلاّ بناءً على الفكر المعتلّ، ونحو إخضاع بعض شؤون النفسانيات الجماعية لطريقة معدّة بالأصل لدراسة الفكر الفردي وحسب) يتعرّض لاستعادة الموازنة المذكورة بسرعة كبيرة. فإذا حصل ذلك – ويمكننا أن نقول بالنسبة لبعض البلدان أنه قد حصل – فإن قيمة السستام لا تعود مبنيّة على علاجات فعلية يستفيد منها أفراد معيّنون، بل قائمة على الشعور بالأمان والطمأنينة وهو شعور ينتاب الجماعة من اعتقادها بالأسطورة التي تأسّس العلاج عليها ومن السستام الشعبي الذي صار عالمها مبنيًّا، بموجب ذلك، طبقًا له.

فالمقارنة، منذ الآن، بين التحليل النفسي وبعض العلاجات النفسانيات القديمة والأوسع انتشارًا منه من شأنها أن تحضّ التحليل المذكور على التأمّل تأمّلاً مفيدًا في منهجه وفي مبادئه. فالتحليل النفسي، إذ يعمل دائمًا وأبدًا على توسيع الدائرة التي يحشد ضمنها زبائنه بحيث يتحوّل هؤلاء شيئًا فشيئًا من معتلّين موصوفين إلى عيّنات من الجماعة، يحوّل علاجاته إلى ولاء اعتقادي. إذ إن المريض وحده هو الذي يخرج معافىً. أما الذي يشكو من عدم الاستقرار ومن عدم التكيّف فهو لا يسعه إلاّ أن يقتنع. فنشهد عندئذٍ ظهور خطر كبير: فعوضًا عن أن يؤدي العلاج إلى حلّ اضطراب معيّن لا مفرّ من احترامه للسياق،

فإنه يقتصر (بمعزل عن الطبيب ، بالطبع) على إعادة تنظيم عالم المريض بناءً على اجتهادات التحليل النفسي . أي إننا ، والحالة هذه ، نعود فنقع في نهاية المطاف على الوضع الذي زوّد السستام السحري – المجتمعي الذي حلّلناه بنقطة انطلاقه وبإمكانياته النظرية .

إذا صحّ هذا التحليل فإن من الواجب أن نرى في التصرفات السحرية جوابًا على وضع يتكشّف للوعي عبر تجلّيات عاطفية ، لكن طبيعته العميقة طبيعة ذهنية . إذ إن تاريخ الوظيفة الرمزية وحده هو الذي من شأنه أن يتيح لنا إدراك هذا الشرط الذهني الذي يحكم الإنسان ، وهو أن الكون لا يوفّر له ما فيه الكفاية من المعنى وان الفكر يمتلك باستمرار فائضًا من الدلالات يطغى على كمية الأشياء التي يستطيع الفكر إناطة هذه الدلالات بها . ولما كان الإنسان موزعًا بين هذين السستامين المرجعيّين ، سستام الدالّ وسستام المدلول عليه ، فإنه يلتمس من الفكر السحري ان يزوّده بسستام مرجعي جديد تُستوعَب في صلبه معطياتٌ كانت تظل حتى ذلك الحين متناقضة . لكننا نعلم أن السستام المذكور لا ينهض إلاّ على حساب تقدّم المعرفة التي كان لها أن تقتضي العمل على تدبُّر واحد من السستامين السابقين وتعميقه إلى حدٍّ (ما زلنا بعيدين عن الوصول إليه) يمكّنه من استيعاب السستام الآخر . لم يكن يجمل بنا أن ندفع الفرد إلى تكرار هذه المغامرة الجماعية المؤسفة ، سواء كان الفرد معتلاً أو سويًّا . ولكن إذا كانت دراسة المريض قد علّمتنا ان كل فرد من الأفراد لا بدّ ان يرجع ، بهذا القسط أو ذاك ، إلى سساتيم متناقضة ، وان يعاني من النزاع القائم بينها ، فإنه لا يكفي أن تتوفّر لشكل من أشكال الاستيعاب إمكانية تحقّقه وفعالية تطبيقه حتى يكون هذا الشكل صحيحًا ، وحتى نكون على يقين من أن التكيّف الذي تحقق على هذا النحو لا يشكّل نكوصًا مطلقًا بالقياس على الوضع المأزوم السابق .

ان امتصاص أحد التراكيب المحلية المغلوطة عن طريق استيعابه ، مع التراكيب السويّة ، ضمن تركيب عام ، وإنما اعتباطي – بمعزل عن الحالات الحرجة التي تستوجب التدخّل الفاعل – يشكّل خسارة على جميع الأصعدة . فمجموعة الفرضيات البسيطة قد تشكّل قيمة وسائلية أكيدة بالنسبة للمعلّم الخبير دون أن يكون من واجب التحليل النظري أن يرى فيها صورة نهائية وأخيرة للواقع ، ناهيك بأنه ليس من الضروري جمع المريض والطبيب ، بتوسط الصورة المذكورة ، ضمن نوع من التوحّد الصوفي الذي لا يتخذ نفس المعنى لدى هذا وذاك ولا يُفضي إلاّ إلى حلّ العلاج ضمن محلول الوهم الخيالي .

فإذا دفعنا هذا المنطق إلى أقصاه فإنه لا يعود لنا أن نطلب من الوهم المذكور إلاّ كلامًا يصلح بمثابة الترجمة لظاهرات معيّنة تكون قد عادت هي الأخرى، من حيث طبيعتها العميقة، مستعصية على أفهام الجماعة فضلاً عن المريض والساحر.

البرامج ومشاكل تطويرها في معهد العلوم الإجتماعية

د. دولة خضر خنافر

البرامج ومسألة تعديلها وتطويرها تُعتبر من أهم المشاكل التي عانى ويعاني منها المعهد. وقد أُثيرت هذه المسألة في العديد من الإجتماعات، ونوقشت في جلسات طويلة وأخذت الكثير من الوقت والجهد وعلى مدى سنوات، ولكن دون التوصل إلى نتيجة إيجابية. فالمواد وُضعت منذ إنشاء المعهد أي من حوالي أربعين سنة وما زالت هي هي دون تعديل أو تطوير مع ان كل شيء تغير في العالم ومن حولنا.

والمشاكل التي تثيرها المواد كثيرة ومتشعبة ومزمنة ويمكن اختصارها بالسؤالين التاليين: ماذا ندرس؟ وكيف ندرس؟

الواقع أن المواد بأكثريتها غير محددة وأمر تحديدها يعود لأستاذ المادة نفسه، فمادةٌ مثل الفلسفة يمكن أن تُدرس بألف طريقة وطريقة ومن منطلقات مختلفة وتبعًا لمناهج متباينة والأهداف متعارضة والمشكلة تزداد عمقًا عندما يكون هناك عدة شعب ولكل شعبة أستاذ مسؤول عنها دون حد أدنى من التنسيق بين أساتذة المادة الواحدة، وحتى دون تعاون أو تفاهم أو حتى الاجتماع لمناقشة القضايا والمشاكل المشتركة بين أساتذة هذه المادة وبعض المواد تثير التساؤل حول الهدف من تدريسها، مثلاً النص الفرنسي أو الإنكليزي في السنة الأولى أو الثانية فهو يُطرح باللغة الأجنبية وعلى الطالب أن يعالج ويشرح أفكار النص باللغة التي يختارها، وبما أن أستاذ المادة يشرح النص الأجنبي باللغة العربية فالطالب يحفظ الشرح حفظًا ويكتبه باللغة العربية، وهذا يجعلنا نتساءل عن الهدف من تدريس هذه النصوص هل هو اختبار قدرة الطالب في اللغة الأجنبية؟ أما إذا كان الهدف غير ذلك، فلماذا يُعطى النص إذًا باللغة الأجنبية.

من الأمثلة الأخرى التي تظهر الخلل والعشوائية في توزيع المواد على السنوات، ما هو حاصل في السنة المنهجية الثالثة، فهناك أربع مواد في علم النفس وهي: موضوعات نظرية

في علم النفس الإجتماعي – علم نفس اجتماعي تطبيقي – دراسة عملية ونظرية لوسائل البحث في علم النفس الإجتماعي – ومادة رابعة مشتركة مع الأنتروبولوجيا. ونحن نعتقد أن ذلك يشكّل أكثر من حاجة طالب في العلوم الإجتماعية إلى هذه المادة. كما أن هناك مواد تُعتبر أساسية وضرورية جدًا كمادة الإحصاء مثلاً ولكنها لا تلقى الاهتمام الكافي، والمفروض أن تعمم هذه المادة وأن تُعطى في السنوات كافة وحتى في دبلوم الدراسات العليا وتُعتبر مادة أساسية، خاصة وان هذا العصر هو عصر الأرقام والتكنولوجيا.

ثم مادة علم اجتماع الشرق الأوسط وحلقات أبحاث في علم اجتماع الشرق الأوسط تثير التساؤل: هل هناك فعلاً علم اجتماع للشرق الأوسط؟ وهل هناك وحدة اجتماعية منسجمة بتناقضاتها يمكن تسميتها بالشرق الأوسط؟ وإذا كان هناك مفكرًا اسمه رينيه حبش[1] يملك نظرية حول المنحى الشرق أوسطي، فهل يكفي ذلك لإدخال مادة تسمى علم اجتماع الشرق الأوسط لتبقى وتستمر بعده؟

أ) مشكلة تعليم مادة اللغة الأجنبية

ندعوها مشكلة نظرًا لأن تعليم مادة اللغة الأجنبية في معهد العلوم الإجتماعية قد أثبت فشله إلى حدٍّ كبير، وان الشكوى مستمرة من هذا الفشل، وان البحث في أسباب هذا الفشل لم توصل إلى نتيجة. فالمشكلة متعددة الجوانب والأبعاد. وهي تكمن في المادة بحد ذاتها وفي المدرّس، كذلك في الطريقة المتبعة في التدريس وفي الطالب أيضًا.

فالمادة غير محدّدة وكذلك الهدف من دراستها وتدريسها غير محدد أيضًا، والطالب إن لم يكن أتقن أو ألمّ بهذه اللغة من قبل أي في المراحل الابتدائية والتكميلية والثانوية فلن يجيدها بساعة أو ساعتين أسبوعيًا. ثم هناك عدة مستويات عند الطلاب وهذه الناحية لا تؤخذ بعين الاعتبار أما المستوى الذي يدرس فهو يعادل مستوى تعليم ابتدائي.

أما بالنسبة لمدرّسي هذه المادة فغالبيتهم يدرّس بالساعة أي غير متفرّغ **ولا يحمل دكتوراه باللغة الأجنبية** التي يدرّسها، ولا يُحدّد له برنامج أو حتى ما هو مطلوب منه فعلاً بالنسبة لهذه المادة. (ملاحظة: العلامات كانت تتراوح بين ١ – ٥ على ٢٠/٩٠ ٪).

١. كان أستاذًا في معهد العلوم الإجتماعية في الستينات.

أما الطريقة فهي الطريقة المسماة تقليدية والتي أطلق عليها بعض الأدباء تسمية «طريقة ما قبل القرن العشرين» وهي تعتمد على دراسة النص وشرح بعض مفرداته وإعراب بعض كلماته وتصريف بعض أفعالِه.

أما الطريقة الحديثة المسماة سمعية بصرية والمتبعة حاليًا في تعليم اللغات فهي غير معروفة عندنا لأنها مُكلفة ولا قدرة لنا على اقتناء وسائلِها وأدواتِها.

أما الطالب فينقصُه الدافعية أو الحافز الداخلي لتعلّمِ هذه المادة، خاصة وأنها – أي المادة – مفروضة عليه في السنة الأولى والثانية فقط، لذلك فليس عنده الاستعداد لبذل الجُهد الكافي لتعلُّمِها، معتبرًا إياها مادة ثانوية مع أن اللغة الأجنبية ضرورية جدًا للطالب فهي تساعِده في الاطّلاع على المراجع الأجنبية والتي لا غنى عنها في حال متابعة الدراسة وخاصة في مرحلة الدبلوم والدكتوراه. فباحث في العلوم الاجتماعية لا يستطيع الاكتفاء بالمراجع العربية وحدها لأنها غير كافية. وكلنا نعلم أن علم الاجتماع نشأ وتطوّر في الغرب والكتب المترجمة في هذا المجال قليلة جدًا ولا تفي بالحاجة، وعدم إتقان لغة أخرى يشكّل إعاقة بالنسبة لباحث في العلوم الإجتماعية.

ب) مناقشة محتوى بعض مواد التعليم

إن من يطّلعُ على بعض هذه المواد ومحتواها يتساءل فعلاً عن الغاية والهدف من تدريسها، كما يتساءل عن الصلة التي تربط بين هذه المواد والمجتمع الذي نعيش فيه بكل مشاكله وحاجاته، ومدى مساهمتها أو إسهامها في تكوين إنسانه وتوعيته أو في تطوير نظمه أو في إنمائه عن طريق تزويد هذا المجتمع بالعناصر البشرية المدرّبة والمتخصّصة التي يحتاج إليها.

لنأخذ مثلاً بعض النماذج: فعلم النفس الاجتماعي الذي يُدرّس في المعهد كمادة أساسية في السنة الأولى والثانية والثالثة والجدارة والدبلوم هو علم غربي النشأة والتطور، وظروف نشأتِه معروفة. فالمشاكل الاقتصادية الناتجة عن الثورة الصناعية، والحربان العالميتان وما نتج عنهما من دمار وخراب وموت، والمشاكل الإجتماعية التي نتجت عنهما والقلق الشديد والاضطرابات النفسية والخوف والحرب النفسية والفراغ الداخلي الذي عاشه الفرد الغربي كل هذا دفع بسلطات تلك الدول إلى التفتيش عن حلول لتلك المشاكل والأزمات فتولى علم النفس الإجتماعي القيام بهذه المهمة.

وفي كل سنة تُعطى هذه المادة يُبادِرُنا الطلاب بالسؤال عن علاقتِنا وموقفِنا نحن من هذا العلم الغربي النشأة والمفاهيم والتصورات والنظريات ، ويسأل طلابنا : لماذا لا ندرس مشاكل مجتمعِنا وهي كثيرة ونقترح حلولاً لها ؟

أما الجواب فهو أنه لا يوجد علم نفس اجتماعي عربي مكتمل بل هناك مساهمات في دراسة بعض الظاهرات وإنما من منطلقات ومفاهيم ونظريات وتقنيات غربية وهذا يفسد كل شيء ويقلّل من قيمة النتائج والاستنتاجات العلمية .

في مجال آخر هو علم النفس التحليلي ، فنحن نستعيد غالبًا المفاهيم التي نفهم في ضوئِها **الحياة الجنسية وعقدة أوديب وأزمة المراهقة والظواهر العُصابية** إلاّ أننا نُقْصِر وصفَنا للحياة الجنسية على الأدبيات التي تركها المحلّلون النفسانيون الغربيون ، ونربط بين الحياة الجنسية وبين الظواهر العصابية كما فعلت الأدبيات الغربية ، هذا دون الأخذ بالاعتبار إننا لا نملك وصفًا دقيقًا للحياة الجنسية في مجتمعنا وحتى لو وجدت فالعلاقة بين هذه الحياة وبين الأعصبة لن تكون كالتي هي قائمة في المجتمعات الغربية أو في بعض هذه المجتمعات الأمر الذي يدفعُنا إلى طرح أسئلة لا بد من طرحها منها : هل من الممكن تصميم هذه المكتشفات الغربية على مجتمعنا ، وخاصة فيما يخص العلاقة بين الحياة الجنسية والظواهر العصابية .

إن الأمراض الذهانية والعصابية التي تكلّم عنها فرويد ليست إلاّ نتيجة لتغيُّرات بنيوية أصابت المجتمع الأوروبي بصورة عامة فاهتزت منظومتُه الفكرية وسلم القيم عنده . فمجتمع المنافسة بعد الثورة الصناعية والنظام الرأسمالي هو في أساس الانهيار النفسي والعصبي في تلك الدول ، وتطبيق هذه النظريات على مجتمعنا أمر غير جائز لأن مجتمعنا يختلف عنها نظامًا وقيمًا وثقافةً وتراث .

إذن يجب الانتباه إلى نسبية هذه النظريات وضرورة إرجاعها إلى البيئة الإجتماعية التي حتمت ظهورها ، وتبيان الفوارق النوعية بين المجتمع الغربي والمجتمع العربي وبالتالي إظهار عدم علمية تصميم هذه النظريات على كل المجتمعات .

لماذا لا نعترف ان الأمراض النفسية والعصبية التي تكلّم عنها فرويد والتي اجتاحت أوروبا في القرن التاسع عشر كان من أسبابها المباشرة القطيعة مع الدين واستبدال الدين بعقيدة زمنية ، مع ان بعض علماء النفس ذكر أن حاجة الناس إلى التدين هي حاجة فطرية وأنها تحقّق التوازن في الإنسان وفي المجتمع .

كذلك تجربتُنا فيما يخص مادة مثل الأنتروبولوجيا تجربة تعيسة ، فالأنتروبولوجيا تضع في قلب استقصائها مفهوم « المثاقفة » وتنظيم البحث الأنتروبولوجي حول هذا المحور ، ويمكننا التساؤل إلى أي حد يمكن تطبيق هذا المفهوم على المجتمعات العربية . وهذا يدفعنا إلى التفكير وتوجيه البحث نحو مادة تربطنا بها معرفة حميمة ، نصوغ نحن أدواتها ومناهجها .

ثم لماذا تنظيم المحتوى السياسي الأكاديمي عن طريق مادة علم الاجتماع السياسي ثم موضوعات في علم السياسة ثم تشريعات سياسية ثم أنظمة سياسية ، لماذا تقسيم المواد على هذا الشكل وما هو الفارق بينها .

ثم إن محتوى المواد لا يخضع لأي ضوابط ، الحرية مطلقة للأستاذ كي يدخل في مادته ما يريد ، والخلط قائم بين الممارسة السياسية اليومية والممارسة النظرية ذات المحتوى السياسي (فيما يخص علم الاجتماع الغربي – الاستشراق – **القرب بصورة عامة**) .

أما الجانب الآخر من المشكلة فهو أن التدريس قائم على إلقاء الدروس على طلاب مستمعين غير مشاركين وسلبيين ، واستخدام مادة تدريس جاهزة مستقاة من الكتب الجامعية الغربية في أكثريتها ، وهذا ليس مسؤولية المدرّس وحده بل مسؤولية السياسة التربوية للدولة ومفهومها للتعليم وللجامعة ووضعها للأهداف المتوخاة من التعليم الجامعي وعلاقة كل هذا بالإنماء التربوي وإنماء المجتمع بصورة عامة .

فإعداد الطلاب في المرحلة المتوسطة والثانوية قام على انتظار مادة عامة جاهزة ، تنسكب في عقولهم ويتلقونها دونما تفاعل معها ، بشكل تلقيني ودون مشاركة من قبلهم . فالطلاب عندنا تعوّدوا أن يكونوا سلبيين وان يتلقوا وأن يخزنوا ويختزنوا المعلومات والمعارف ثم يسكبوها على ورقة الامتحان لينالوا الشهادة التي هي الهدف المنشود ، إذن السلبية تطبع موقف الطلاب الحالي ، ومحاولة إشراكهم ومساهمتهم الإيجابية في تناول المواد تعتبر ضرباً من المغامرة ، فهم غير معدون لذلك لا قبل الجامعة ولا حتى خلال دراستهم الجامعية ، فكيف يمكن زجهم وإدخالهم بالعمل؟ كيف يمكن إثارة اهتمامهم لحلبهم واستدراجهم؟

إضافة إلى ذلك ، فإن المدرس ، لا يعطي مادته بالموضوعية والروح العلمية الواجب توفرها في الأستاذ الجامعي بل انه غالباً ما يدخل ذاتيته ، ويبشر بعقيدته ويدافع عن انتمائه ويستخدم منبر الصف لهدف إعلامي ، دعائي يهدف إلى جعل الطلاب يتبنون آراءه ومواقفه وفلسفته ومعتقداته ، كل هذا يحصل عن طريق الأفكار الجاهزة النمطية مع افتراض أن الطالب لا يعقل ولا يفكر وأنه كاللوح الأبيض يمكن أن ننقش عليه أي شيء . وهذا

يتعارض من حيث المبدأ مع الهدف من التعليم الجامعي الذي تُحدد غايته بمساعدة الطالب على تنمية شخصيته أي كيف يفكر وكيف يكوّن أفكاره لا أن نغرس في ذهنه ما يجب أن يفكر به ، أي إن نفرض عليه أفكارًا جاهزة وندعوه إلى تبنّيها وهذا يؤدي إلى إغلاق الذهن بدل إنماءه وتفتحه ، وهو من أجل تحقيق غايته يستخدم أساليب ووسائل متنوعة من إيحاء وإقناع وضغط إلى ما هنالك من وسائل تلعب دورًا أساسيًا في عملية التوجيه ، يساعده على ذلك أن الشباب يمتازون بطبيعة متوترة واتجاهات غير ثابتة وآراء متقلبة ، كما أنهم ميالون بطبيعتهم إلى التطرف ويستثارون بسرعة إضافة إلى ذلك فإنهم يمتازون بنقص المعلومات أو بالأحرى بجهل تام لموضوع البحث مما يسمح للطرف الآخر أن يؤثّر فيه ويغير في اتجاهاته نتيجة التكرار والإلحاح مما يضعف المقاومة عند الطالب أو يحدث ازدواجية رهيبة في سلوك هذا الفرد وفي موقفه نتيجة اختلاف وجهات النظر والاتجاهات وتناقضاتها وهنا تكمن الخطورة الحقيقية في عملية التعليم.

والواقع أن بعض المواد تُعطى وكأنها معتقدات بحيث يعود إليها الأستاذ ليشرحها ويؤكّد عليها ، دون أن يرقى الشك في صحتها أو السؤال عنها. فالمعتقد ثابت أو هو الثبات ويصنف ضمن المطلقات ، إلاّ أن المطلق نفسه له دروب متعددة تؤدي إليه.

إن كل موقف يقوم على نفي الآخر هو موقف متعصب وغير علمي ، لأن كل موقف سليم يقوم على التوازن والتبادل والاتصال والحوار. والتعليم الجامعي يجب أن يقوم على إثارة الأسئلة لا التأكيد على المسلمات.

نحن لا ننكر بأن هناك وجهات نظر متعارضة أو متضاربة ومتصلة بمعتقدات الإنسان الفكرية والروحية ، وان تباين الرؤى والأفكار دليل عافية شرط ألاّ تصل إلى حد القطيعة الفكرية وقطع الحوار مع الآخر.

ج) محاولات تعديل وإصلاح البرامج التعليمية

مما تقدّم يتبين لنا ضرورة قيام محاولة جادة ورصينة لمعالجة هذا الموضوع الخطير الذي شكل أحد أسباب التدهور الحاصل في المعهد. والحقيقة ان هذه المشكلة تفاقمت بعد التفريع الذي تعرضت له الجامعة اللبنانية ومنها بالطبع المعهد.

وقد ناقش الأساتذة في اجتماعات متتالية هذه المسألة وطُلب من كل منهُم تقديم

مشروعِه في هذا الشأن فقُدِّمت عدة مشاريع بعضها يقترح :

١. إعتماد مبدأ الإجازة بأربع سنوات

- الشهادة الأولى تسمى **شهادة تحضيرية** في العلوم الإجتماعية وغايتها تأهيل الطالب ومدتها سنتين.
- الشهادة الثانية تسمى **شهادة الإجازة في العلوم الإجتماعية**. غايتها التخصص في أحد الميادين المعروفة في العلوم الاجتماعية، ومدتها سنتين أيضًا.

٢. اعتماد نظام الأرصدة وتقسيمها إلى :

- أرصدة أساسية.
- أرصدة مكملة.

كذلك اقتُرح أن تشتمل السنة الأخيرة أي الرابعة على بحث يقدّمُه الطالب كرصيد.

ونلاحظ أن هذا المشروع يرتدي طابعًا تطبيقيًا ويركّز على العلاقة بين الشهادة وسوق العمل.

مشروع آخر قُدِّم يفضل إبقاء سنوات الإجازة كما هي أي ثلاث سنوات مع تقسيم مواد الإجازة إلى نظرية وتطبيقية مع التركيز على حلقات الأبحاث التي تعتمد العرض والنقاش، كذلك يدعو المشروع إلى الاهتمام بالمواضيع الميدانية على أن تكون مهمة حلقات الأبحاث في السنتين الأولى والثانية **تعميق** فهم الطالب لبعض المفاهيم الأساسية في علم الإجتماع **وتأهيل** الطالب بما يمكنه من القدرة على القراءة والتحليل وصياغة أفكاره بأسلوب منهجي.

أما غرض حلقات الأبحاث في السنة الثالثة فهو الإنطلاق من موضوعات ميدانية في لبنان والعالم العربي لتأمين مجال اختبار وتحقق من مختلف المناهج والمفاهيم على أرض الواقع الفعلي، وهذا يساعد الطالب في اختيار مجال بحثِه في الجدارة.

أما سنة الجدارة فيتجه فيها الطالب نحو تخصص أعمق.

من هذا العرض الأهم المشاريع التي قُدِّمت لتعديل البرامج المعتمدة يمكن استخلاص ما يلي :

١. إبقاء مدة الدراسة المعتمدة حاليًا في الإجازة وهي ثلاث سنوات.
٢. اعتماد مبدأ المقررات الذي يأخذ بعين الاعتبار ظروف الطالب واستعداداته فيما يخص الامتحانات.

٣. شهادة الجدارة منفصلة عن الإجازة تنظيميًا ومكملة لها أكاديميًا.
٤. التركيز على الناحية التطبيقية وكذلك على الميتودولوجيا والإيستمولوجيا[٢].

كذلك أساتذة معهد العلوم الاجتماعية – الفرع الثاني – وفي اجتماعات أسبوعية استمرت منذ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٤ وحتى تاريخ ١٩٨٥/١/٢٥ تابعوا خلالها مناقشة تعديل البرامج، وخرجوا بتوصيات مهمة فيما يخص موضوع تعديل البرامج وقد طلب عميد المعهد بتاريخ ١٩٨٧/١/٨ من أساتذة الفرع الأول الاطّلاع على المشروع الذي أعدّه الفرع الثاني طالبًا منهم إبداء الرأي حوله خطيًا لأخذ هذه الآراء والمقترحات بعين الاعتبار.

أما أهم التوصيات فيمكن تلخيصها كما يلي:

١. عدم تطبيق مبدأ الاختيار في السنة الأولى من الإجازة بحيث تصبح الشهادات إلزامية.
٢. اعتماد مبدأ الاختيار في السنتين الثانية والثالثة.
٣. هناك مواد أُلغيت نهائيًا كالفلسفة.
٤. كما أن مادة الديموغرافيا والتقنيات قد أُدخلت وهذا ضروري جدًا لإجازة في العلوم الاجتماعية يجب أن تتخلى ما أمكن عن المواد النظرية لصالح المواد التطبيقية والميدانية والإحصائية مما يجعل حامل هذه الشهادة يتميز عن غيره من حملة الإجازات التعليمية النظرية وكذلك في سوق العمل.

ثم تأتي تفصيلات كل شهادة على حدة حسب السنوات، وما يمكن ملاحظته هنا هو التركيز على التقنيات في كل السنوات وكذلك على الاقتصاد السياسي من نقد ومالية، وعلى الأعمال التطبيقية وخاصة على الديموغرافيا التي اقترح إدخالها في السنوات الثلاث الأولى، وكذلك المعلوماتية التي اقترح إدخالها في السنوات الأولى والثانية مع إحصاءات تحليلية للسنة الثالثة. كذلك أُعطيت أهمية خاصة للغة الأجنبية وذلك عن طريق تخصيص ساعتين لهذه المادة في كل السنوات.

الواقع إن تعديل برامج التعليم في المعهد قد أصبح أمرًا ضروريًا وملحًا لأننا، وحتى اليوم ما زلنا ندرس البرامج التي أُقرّت منذ أكثر من ثلاثة عقود.

ولكن كما لاحظنا من خلال مشاريع التعديل المقترحة، هناك خلاف وتباين في وجهات النظر: فبعضُها مثلاً يقترح نظام السنوات، والآخر نظام الشهادات ومشاريع أخرى تشدّد

٢. هذه المشاريع قُدِّمت في العام ١٩٧٨ و١٩٧٩.

على نظام الوحدات ، فأيهما الأفضل بالنسبة للتعليم؟

وكذلك لاحظنا ان بعض هذه المشاريع يلغي مادة علم اجتماع الشرق الأوسط ويدخل عوضًا عن « الشرق الأوسط » البلاد العربية ، كذلك في اقتراحات « الفرع الثاني » هناك مادة واحدة تذكر الشرق الأوسط وهي « دراسات إجتماعية حول لبنان والشرق الأوسط » ، إذًا ماذا نعني بالشرق الأوسط ؟ ولماذا رُفضت هذه التسمية من قبل البعض واستُبدلت بـ « البلاد العربية » ؟ أسئلة تستحق التوقّف عندها لما تحمله من خلفيّات .

إن قضية البرامج ومحتواها تتطلب جوابًا عن سؤال يتعلق بموقع المعهد ووظيفته ودوره وعلى أساس الإجابة عن هذا السؤال يمكن البحث في محتوى البرامج من ناحية وتنظيم التعليم من ناحية أخرى .

سوسيولوجيا الفن :
المسرح إزاء التلفزيون

د. عصام الجوهري

تعاني فنون العرض عامة والمسرح بشكل خاص من أزمة انحسار في الإرتياد ، بالمقارنة مع صندوق التلفزيون ، نتاج الثورة التقنية الغربيّة المعاصرة . فهذا الأخير ينقل الصورة إلى المشاهد أينما كان وفي كل مكان وساعتكان . وهو بالتالي يواكب ويولد الاستكانة والكسل (الذهني والجسدي) يتحكّم بصاحبه كالمسكون شيطانًا والمركوب عفريتًا .

هذا الاختراع العجيب زرع علاماته في العلاقات الإجتماعية وأحدث تحوّلاً في طابعها واستلزم دراسات كثيرة معمّقة تبحث في انعكاساته السلبية المجتمعية والنفسية والصحية على المشاهدين .

اجتماعيًا : يدحض التلفزيون قصة حي بن يقظان عن استحالة أن يعيش الإنسان منفردًا بذاته دون إقامة علاقات اجتماعية مع أقرانه يتطور من خلالها ، يتفاعل معها ويحقّق إنسانيته .

فإذا بإنسان القرن العشرين يختلق لنفسه جمادًا ، رفيقًا لأمسياته : التلفاز ، ينفصل الإنسان بحضوره ، يهيمن عليه ، يخلب لبه ، يشل ذهنه ويفقده التواصل مع الغير ، محدثًا تفكّكًا في علاقات الناس ، التي تعيش وحدتها في عزلة تامة ، وأبراج محصنة منيعة ، يتحكم بها صندوقًا ، يحتكرها ، يحاصرها ، ويقصفها بسيل من الإعلانات الإستهلاكية المضلّلة ، الحارقة لأعصابه والمحددة لذوقه وميوله الشرائية ، تستخف بقدرته على التمييز فتفرض عليه ميزتها ، فتخلق وتولّد لديه حاجات جديدة ، يلهث في سبيل اقتنائها والحصول عليها فتصبح شغله الشاغل ، يعمل ليلاً ونهارًا لتحقيق أهداف الإعلان في استهلاك ما يروّج له . أما ضحايا الصندوق الأبرياء فهم الأطفال الذين يتحولون إلى أداة تنفيذية استهلاكية يمتصون كل ما يطرحه على كافة الصعد ، إعلانًا وخبرًا وفلمًا شائنًا ومسلسلاً مخيفًا فارغًا هو من براز حضارة الغرب الهابطة ثقافيًا واجتماعيًا .

يتسمّر الأطفال أمام التلفاز على حساب المعرفة والنشاط والأعصاب وممارسة الهوايات المنمّية للشخصية والروح والجسد.

لا يسهم الصندوق في تفكيك العلاقات الإجتماعية وحسب وإنما يطال تأثيره الأسرة بحدّ ذاتها. صحيح أن الجميع يتحلّق حول التلفزيون ولكن لا جامع بينهم سوى حاجز الصندوق فهو يحول دون التواصل والتفاعل بين أفراد الأسرة فكل مشاهد لذاته بمعزل عن الآخرين فطقس المشاهدة يكمن في ممارسة الصمت العميق والرهيب والحوار يكون بين الصندوق والمتفرّج، لا بين المتفرّجين. وبالتالي فالجهاز يحول دون التواصل بين أفراد الأسرة، وفترة المشاهدة هي المناسبة الوحيدة لإجراء حديث مفيد بينهم، بعد يوم عمل طويل. ناهيك عن التشنجات والنفور الناجمة عن محاولات الأهل لحؤول أولادهم دون مشاهدة طويلة ومستمرة للصورة على حساب الكتاب والواجبات المدرسية ومزاولة نشاطات ذهنية مفيدة.

إن التقاء الأفراد في إطار الجماعة شكل باستمرار حصانة ضرورية لمسارها وبقائها. وعندما يعصف بها التشرذم تأخذ بالإنحدار وتتلاشى. فهي بحاجة ماسة للإلتقاء والتضامن والتعاون وتبادل الرأي حتى تبقى حالة التواصل والتخاطب، كي تدافع عن مصالحها، وتشكي همومها لبعضها. إننا نعتقد بجزم أن هناك إرادة دولية قوية توجّه التلفزيون خدمةً لمصلحتها وأهدافها وتحقيقًا لأغراضها التجارية والسياسية المدسوسة من خلال تعليل أواصر العلاقات المجتمعية وفردنة الإنسان نهائيًا عن طريق التحكم بعقله ونفسه ليصبح أداة مطواعة في يده تحدّد اتجاه سيره وطبيعة سلوكه. وبالتالي الهيمنة على الرأي العام العالمي ومسار البشرية.

يعتقد الوفد الفلسطيني أو الوفود العربية إلى مدريد أن الإنتصار الكبير التي حقّقته أنها تمكنت ولأول مرة أن تخاطب الرأي العام العالمي عبر الشبكات المرئية أنها لم تستطع سابقًا اختراق هذا الجدار المنيع، الذي تسيطر عليه الصهيونية العالمية والأمبريالية الأميركية والغربية. ولكن بالرغم من هذا الوهم نجحت هذه الشبكات في تشويه المواقف العربية بأساليبها الديماغوهية العريقة.

كما إننا لا ننسى دور هذه الشبكات بخاصة الأميركية منها في توجيه الحرب ضد العراق والسيطرة كليًا على ضخ الأخبار والمعلومات.

ولن ينجح العرب قط في إيصال صوتهم أو رأيهم المحق إلى الرأي العام العالمي في ظل

هيمنة هذه الشبكات التلفزيونية المشبوهة. خاضت هذه الوسائل حربًا إعلامية شعواء على البلدان الإشتراكية ونجحت في تضليل الرأي العام داخل هذه الدول وفي خارجها منذ قيام هذه الأنظمة وساهمت مساهمة فعّالة وحتمية في إسقاطها وتفكيكها.

– عندما اكتشف الإنسان سر الذرة سارع لتكوين قنبلة وأسقطها على هيروشيما كذلك التلفزيون عرضًا. صحيًا: ان الضرر الصحي والنفسي للتلفزيون على المشاهدين أمرًا مؤكّدًا أُجريت حوله دراسات وأبحاث كلينيكية معمّقة خرجت باستنتاجات مذهلة: التوتر، العصبية، الإرهاق الذهني الأمراض الجسدية إفرازات تلفزيونية تقوم عيادات متخصصة في علاج مرضاها. وهي شبيهة بعيادات المدمنين على المخدرات.

لقد صرح د. اميل كروب، صاحب الخبرة الملحوظة في حقل الإشعاع – قبل أن يموت من جراء إصابته بالسرطان –: «إن الأشعة المميتة تتربص في كل منزل يحوي أجهزة تلفزيونية، منذ خمسين عامًا خلت كان سرطان الأطفال غير معروف علميًا. أما الآن فإن الأطفال يتجمهرون على شاشة التلفزيون لعدة ساعات دفعة واحدة، كما أن المرأة الحامل يمكن أن تؤذي جنينها من مشاهدة التلفزيون».

لقد تحدثنا عن دور التلفزيون المتعاظم في عصرنا وبعض انعكاساته السلبية على المجتمع على حساب وسائل العرض الأخرى بخاصة المسرح الذي يعيش أزمة حقيقية تتمظهر في تقليص شعبيته وهو بحاجة لإعادة اعتبار إزاء الجهاز العجيب والمريب. لماذا المسرح بالذات؟

يتميز المسرح عن فنون العرض الأخرى باتصاله المباشر بالجمهور، دون حواجز، والمشاهد هو شرط أساسي لوجود المسرح، دون جمهور لا يكون المسرح. وهو فن جماعي فعال، يتمخض عن تجربة مشتركة متناغمة متناسقة في إعداد المسرحية لبلورتها وإخراجها إلى حيّز الوجود، وكما يقول بيتر بروك الإعداد ومن ثمّ الميلاد.

وعملية إعداد المسرحية تشكّل مدرسة في حد ذاتها لكل المساهمين من خلال عملية قراءة النص أو القراءة الشاملة للمسرحية والنقاشات التي تدور حولها، إنها عملية لا تتمّ إلاّ في المسرح لا تقارن.

المسرح يعلّم، يوجّه، يسلّي، يحفز الذهن، ويشغّل العقل يحثّ المتفرّج على المساهمة، هو جزء منه، يعلّق، يهتف، ينتقد، يناقش وهو في النهاية الحكم الذي يقاضى العمل الفني ويحسم في نجاحه أو فشله. وفي المسرح يلتقي الناس في معايشة نادرة لا تتكرّر لا يوفرها فن

آخر سوى المسرح. يجلس المشاهد وجهًا لوجه أمام أداء حقيقي وملموس لا يقطع حبل تركيزه ومتعته إعلانًا أو دعاية. كما أن عملية ارتياد المسرح في حد ذاتها فعل نفسي وفني نشيط، تبدأ مع التفكير بمشاهدة مسرحية معيّنة والاستعداد لهذا الحفل والذهاب إليه والعودة، والأثر الذي يتركه انتهاءً بتحديد موقف منه. ونحن نشير باستمرار إلى المسرح الرفيع المستوى مضمونًا وأداء.

بالمقارنة مع فنون العرض الأخرى يكون المشاهد سلبي ومنفعل مسلوب الإرادة منعزل بينما في المسرح هو فاعل مع الجماعة.

وفي تاريخ المسرح القديم كانت تشكّل العروض المسرحيّة حدثًا قوميًا تشترك الدولة والفنانين والأوساط الثقافية كافة في التحضير لها، ولا يتخلف عن مشاهدتها أي مواطن، كما كان الأمر عند الإغريق.

وفي عصر شكسبير ازدحم مسرحه بالمتفرجين من مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، وما زال.

وقد شكّل المسرح أداة فعّالة في التأثير على الرأي العام وتوجيهه مما اضطرت القوى المهيمنة إلى تحريمه مرارًا، كما حصل في أوروبا القرون الوسطى حيث خضع كليًا لرحمة الكنيسة كما منع ألبيرتان في انجلترا المسارح وحرقوا معظمها، وتمت ملاحقة برشت من قبل الجيش النازي في كل أوروبا، في السبعينات مُنعت مسرحية «آخ يا بلدنا» لشوشو والمقتبسة عن مسرحية برشت «أوبرا القروش الثلاث» «Drei Goschen Oper».

وفي العصر الحديث نجحت الدول الإشتراكية سابقًا في تصدير المسرح من بين فنون العرض الأخرى، فأضحى مقياسًا لثقافة الناس، وشهد إقبالاً منقطع النظير. حيث تبنت الدولة دعمه كليًا ووفرت للعاملين فيه أسباب العيش المريح والعطاء الخلاّق وسهّلت للناس إمكانية المشاهدة من خلال أسعار الدخول الرمزية. ولا شك بأن الدولة وعت تمامًا دور المسرح في التأثير على المجتمع وتكوين ذوقه الفني وبنائه الفكري، وفي هذا المجال أود أن أدحض الآراء الجاهلة لطبيعة المسرح في الدول الاشتراكية والتي تتحدث عن مسرح دوغمائي وحيد الرؤيا ومتزمت.

فكل من زار أو أقام في دولة اشتراكية لحظ ولا شك من خلال البرامج المقرّرة في كل المسارح، التنوع الهائل التي تضمنته في عروضها، حيث يطغى المسرح والتراث العالميين عليها، بدءًا من الإغريق، شكسبير، ابسبن، دورتات، ستيرنسبرغ، هاوبتمان، موليير،

راسين ، غوغول ، تشيكوف ، هوخ هوت ، مكسيم غوركي ، تولستوي ، إلى المسرح الياباني والصيني والإفريقي والعربي على سبيل المثال ، بالإضافة إلى المسرحيين المحليين ويشكّلون عادةً الأقلية ، هذه العروض العالمية المختلفة كانت تهدف أيضًا إلى خلق تفاعل مع الحضارات والثقافات الأخرى ، والمسرح هو أفضل سبيل للتعرف على «عنديات» الشعوب المختلفة .

هذه التجربة جديرة بالدراسة والبحث للدول التي تهتم في رفع المستوى الثقافي لشعبها . والمسرح عامل مهم وفاعل في سياق خطط التنمية ، بخاصة في العالم الثالث .

المسرح اللبناني

تابع المسرح اللبناني مسيرته الشاقة ، بالرغم من العقبات الكأداء التي واجهته في الحرب الضروس ، وبقطع النظر عن الصعوبات المادية التي يعانيها من جراء إهمال الدولة لهذا القطاع الفني الأصيل وأثبت جدارته على الصعيد المحلي والإقليمي جماعات وأفرادًا . لم تمر مناسبة عربية ، مسرحية عامة إلاّ وتصدّرتها الفرق اللبنانية ، فإذا بالمسرح اللبناني رسولاً لثقافتنا في الخارج ، يدفع من جيبه وعرق جبينه ثمنًا كي يبقى للبنان علمًا ثقافيًا مرفوعًا بعد أن نكست راياته الأخرى .

لقد نجح المسرح اللبناني في خلق جمهور حوله يتذوقه ويقبل على مشاهدته في كل بقاع لبنان . فإذا به يقوم بدور تعجز عنه أجهزة الدولة الثقافية مجموعة . وهو لا يلقى منها أي اهتمام .

حتى ان عهد الفنون الجميلة في الجامعة اللبنانية ، قسم التمثيل الذي يشكّل المصدر الأساسي والمقلع الرئيس للممثلين والمخرجين اللبنانيين يعيش وضعًا مأساويًا وإهمالاً من القيمين على الجامعة والمعهد الذين يعتبرون ان ربما مهنة التمثيل شيئًا ثانويًا بينما الأقسام الأخرى ديكور ، هندسة رسم تلقى الاهتمام المميز لذا فهي مثلاً تحتل ثمان طبقات من بناء المعهد ، بينما قسم التمثيل خصص له القبو الذي يشاطره أيضًا مستودع المعهد والكافتيريا ، تغشاه الظلمة عند انقطاع التيار الكهربائي وتضيق الأنفاس فيه حيث لا يوجد متنفس له ، ولا يوجد غرف كافية للصفوف الأربع مما يضطر الأستاذ البحث عن مكان شاغر ، قلما يتوفر ، وإننا في هذا الإطار نوجّه دعوة إلى المهتمين كافة ، في شؤون المسرح لتأدية زيارة إلى قسم التمثيل لمشاهدة الأوضاع فيه عن كثب ، كما تناشد الأقسام الثقافية في الصحف والمجلات لإطلاق حملة في هذا الخصوص وإجراء مقابلات والتحقق من هذا الأمر ،

بخاصة وان معظم المحرّرين الثقافيين في الصحف هم إما خريجين أو مدرّسين في قسم التمثيل. وفي هذا المجال أيضًا أود أن أعقد مقارنة بين مهنة التمثيل وبعض المهن الرفيعة الأخرى الرائجة للتدليل على ميزة الأولى، مع تقديري لكل المهن والمصالح.

المهندس، وما أكثر وجود المهندسين، يتعامل مع العقارات والباطون لبناء مساكن والنادر منها ما يكون جميلاً، ومعظم المهندسين يكتفون بتوقيع رخص البناء. حيث المهمة الأساسية للمهندس الناضج هو تجميل المحيط.

الديكوريست، يصمم الشكل الداخلي لمساكن الأغنياء والمحال التجارية. والطبيب يعالج أخطاء الإنسان مع جسده ولا شك أنها مهنة إنسانية، بينما معظم الأطباء حوّلها إلى مصدر مادي وتجارة مربحة. وكم من صيدلي يقوم بالأبحاث ويزاول مهنته من أجل تطوير الدواء والعلم في هذا المجال؟

الممثلون، وهم نادري الوجود في المجتمع؟ نظرًا للمواصفات غير العادية الذي يتمتّع بها الممثل. يتعاطى مع الناس، كل الناس، وفي فنون العرض كافة، من سينما، تلفزيون، رقص، أوبرا، إيماء، خيال الظل، الماريونت والمسرح. يشاهده الأطفال والشيب والشباب. يقدم التسلية والمرح والفرح والثقافة الرفيعة. ينقل إلينا أداء روائع المؤلفات الدرامية المحلية والعالمية من خلاله تتعرّف على ثقافات الشعوب الأخرى. نسبة كبيرة من الناس لا تقرأ ولكنها تشاهد، وبواسطة هذه الوسيلة يمكن الوصول إليها والتأثير فيها.

تزدان غرف الأطفال والشبان بصور الممثلين، لكن هل شاهدتم صورة مهندس أو طبيب أو كيميائي أو الخ. في غرفة أحدهم؟ هذا دون التقليل من أهمية هؤلاء. هذا الممثل، ومهنة التمثيل ما زالت تعامل دونيًا في مجتمعنا وهذه من رواسب المجتمعات المتخلفة. الكثير من الأهل يمنعون أولادهم عن مزاولة مهنة الأداء فهي بنظرهم عمل لا مستقبل له ولا مردودًا ماديًا ينتظره، كما أن هذه المهنة تصنف في خانة العيب، ولكنهم لا يمتنعون عن مشاهدة أبناء الغير يقومون بالتمثيل، ويتمتعون بأدائهم.

كما إن عدم اهتمام الدولة اهتمامًا كافيًا بمؤسسة المسرح ينعكس سلبًا على مهنة التمثيل وتطور المسرح كأداة تثقيفية فعالة في رفع مستوى المواطن الثقافي وتهذيب الذوق الفني وصقل الشخصية الإنسانية، وخلق جو اجتماعي مشترك، كما يمكن للمسرح أن يهم في تعزيز الثقافة الوطنية، إننا نستبشر خيرًا إزاء إنشاء وزارة للثقافة كي تولي هذا القطاع الاهتمام الضروري: وفي هذا المجال نقترح.

١. فصل قسم التمثيل عن معهد الفنون الجميلة وإنشاء معهد عالي مستقل للتمثيل، في الجامعة اللبنانية، يتضمن مسرحًا كبيرًا للعموم.

٢. تعزيز مهنة التمثيل من خلال إيجاد عمل للممثلين في المدارس الرسمية والخاصة، لما لهذا الفن من مساهمة في صقل شخصية التلميذ وتنميتها وتشجيع الطلاب على إبراز شخصيتهم. والعملية التربوية هي في نهاية الأمر بلورة الشخصية وتزويدها بمبادئ علمية وتربوية أساسية لخوض غمار الحياة، كما وأن تشكيل فرق فنية في المدارس يغني العملية التربوية ويضفي عليها جوًا لطيفًا جذابًا.

٣. تشكيل فرق تمثيل وطنية محترفة تموّل من قبل الدولة.

٤. بناء مسارح وطنية بمساهمة الدولة وإشرافها تموّل نفسها فيما بعد من مداخيل الفرق الوطنية المحترفة. على أن تحافظ هذه الفرق على استقلاليتها في إطار القطاع العام.

٥. يشكّل لدى وزارة الثقافة دائرة للمسرح تشرف على المسارح والفرق المسرحية الوطنية، تدعم وتشجع الحركة المسرحية عامة، على ألاّ تتحوّل وزارة الثقافة إلى معيق بيروقراطي، يتداخل فيها السياسات الضيقة المذهبية أو الطائفية، وارد تكون مجالاً جديدًا للتوظيفات العشوائية وألاّ تشكّل أعباءً على الحركة الثقافية في البلد. يقول أحد كبار المثقفين: أعطني مسرحًا أعطيك شعبًا، ليدلّ على أهمية المسرح في حياة الشعوب.

إن الحضارات تخلد من خلال مساهماتها في تقدم البشرية ثقافيًا وعلميًا بشكل خاص. وحيثما يتم الكلام على الفينيقيين تذكرهم الشعوب بالأبجدية التي ساهموا في نقلها، وروما بوضع مبادئ القانون وفق العمارة لا لحروبهم، وفي أثينا يتذكر الناس الفلسفة اليونانية والمسرح اليوناني. ومن بريطانيا العظمى بقي شكسبير وحسب، وجاهلية العرب ما زالت تفرض نفسها شعرًا، وهكذا دواليك.

وحديثًا تتحدث ثقافة العرب عن رفيق علي أحمد وروجيه عساف وعن مسرحية الجرس وغيرهم وليس عن شطارة التاجر اللبناني وحذاقته.

التربية في لبنان بين التفجير والتغيير

د. خضر الضو

عند كل حدث ، تقف الأمم الراقية لتبحث في أمر ما جرى لها . ويزوّدنا التاريخ بعدد من التجارب . وسنكتفي ، هنا ، بإلقاء الأضواء على تجارب ثلاث دول كبرى : الدولة الأولى هي ألمانيا (بروسيا) التي استطاعت إزالة هزيمة ١٨٠٦ على يد نابليون واسترجعت الأرض من محتليها الفرنسيين والدولة الثانية هي الصين التي تمكّنت من تكوين دولة قوية وعظمى عندما اعتمد قادتها على التربية في تحقيق ذلك . أما الدولة الثالثة فكانت الولايات المتحدة التي واجهت التحدي العلمي السوفياتي في حقل الفضاء في عام ١٩٥٧ . لقد كانت التربية بمعناها الواسع (المعرفة ، العلم ، والتعليم) العامل المشترك الذي ساعد تلك الدول ، ذات الأنظمة السياسية والإجتماعية المختلفة وفي أزمنة ومواقع مختلفة في أن تحقق غاياتها وأهدافها السياسية والإقتصادية والإجتماعية .

١. **التجربة الألمانية** : في عام ١٨٠٦ ، هزمت الجيوش الفرنسية بقيادة نابليون جيوش بروسيا (ألمانيا) ويرى البعض أن أسباب الهزيمة تعود إلى السلطة الفاسدة في بروسيا وإلى غياب الكفاءة والأهلية في ضباط الجيش .

سيطر المحتلون على جميع أمور البلاد ، وتركوا أمور إدارة التربية والتعليم لأهلها الذين استغلوها لبعث الشعور القومي ورأي ملكهم «أن الدولة يجب أن تكسب بالقوة الذهنية ما خسرته بالقوى المادية» . وصرح أحد كبار وزرائهم بقوله «ننطلق من نقطة أساسية لرفع معنويات هذا الشعب الدينية وبث روح الوطنية في الأمة ولإعادة الشجاعة والثقة بالنفس والاعتماد على الذات والاستعداد للتضحية بكل غالٍ ورخيص للمجد القومي واستقلال البلاد وتحريرها من الأجنبي . وللوصول إلى هذه الغاية يجب علينا أولاً أن نعتمد على تربية وتعليم الصغار» . لذلك أصلح الألمان شؤون التعليم في بلادهم على كافة المستويات وعملوا على تنظيمها من جديد . وعندما انتقمت المانيا لهزيمتها وانتصرت على الجيوش الفرنسية

واسترجعت شرفها الوطني عام ١٨٧٠ . كرّم المستشار البروسي بسمارك المعلم قائلاً « إن الذي انتصر في معارك حرب السبعين إنما المعلم » .

٢. **التجربة الصينية** : لقد عرفت الصين الشعبية خلال فترة زمنية لا تزيد عن ١٧ عامًا (١٩٤٩ – ١٩٦٦) تغييرًا عميقًا في نظامها التعليمي والتربوي . واستطاعت الصين أن تصل إلى مستوى الدول الكبرى وفي ذلك يقول أحد الخبراء الأميركيين « ان تقدم الصين الشعبية كقوة عظمى يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرتها التعليمية والتكنولوجية ، فخلال فترة لا تقل عن عشر سنوات فقط استطاع هذا البلد العملاق الذي كان متخلّفًا أن يصبح بلدًا قويًا » .

٣. **التجربة الأميركية** : أطلق الاتحاد السوفياتي أول قمر صناعي في عام ١٩٥٧ . وكان لذلك صدىً هائلاً في جميع أنحاء العالم . وكان أثر ذلك كبيرًا في الولايات المتحدة وأعاد عدد كبير من العلماء التفوق العلمي الروسي إلى نظام التربية والتعليم في الاتحاد السوفياتي . وارتفعت أصوات هيئات وشخصيات عديدة منادية بضرورة إعادة النظر في نظام التربية الأميركي بفلسفته وغاياته وأهدافه ومحتوياته وأساليبه على كافة المستويات والمراحل الدراسية بحيث يتم تغييرها وتحديثها بما يتلاءم وروح تحولات العالم والعصر . ولذلك عقدت عشرات المؤتمرات التربوية ونشرت مئات الكتب وأُلفت لجان كثيرة لدراسة المناهج والبرامج الدراسية في المدارس والجامعات وتم تقويم طرق التعليم ومدى فعاليتها . ونتيجةً لذلك أُجريت تغييرات عميقة في النظام التربوي الأميركي من الصفوف الدنيا إلى الصفوف الجامعية العليا . وكان أهم حدث هو صدور « القانون التربوي للدفاع الوطني » في عام ١٩٥٨ الذي يُعتبر ثورة تربوية وعلمية ومن أعظم القوانين التربوية في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية[١] .

تبرز تلك التجارب الدور الكبير الذي تلعبه التربية والتعليم في تكوين وفي توحيد الأمم وفي تحقيق النصر والاستقلال لها إذا ما اهتمت به وأشرفت عليه الدول . وليس مغالاة القول بأن الدول القوية والمتقدمة والراقية في العالم اليوم تدين بحضارتها أولاً للتربية والتعليم (الدانمارك – اليابان ...) .

لقد عرف لبنان حربًا داخلية ضروسًا ، قوّضت أسسه وكادت تقضي على كيانه السياسي . وسيمر وقت طويل حتى يتمكن من إعادة ما دمر وما انهار .

وسؤال هام يطرح نفسه : لماذا هذا التمزّق في الكيان اللبناني ولماذا لا نجده بالحدّة نفسها

١. زين ، الياس ، **هجرة الأدمغة العربية** ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢ ، ص ١٦٧ – ١٨٦ .

في أقطار أخرى مجاورة بالرغم من التعدد الطائفي والقومي في تلك البلدان؟

يتلخص الجواب على ذلك بالقول بأن سهر تلك الدول على أمنها وعلى كيانها جعلها تعطي أهمية كبيرة للتربية وللتعليم فجعلته تحت إشرافها ورعايتها وأبعدت عنه تدخّلات الخارج وتجار العلم في الداخل وأدركت أهمية صهر الأفراد في إطار وطني واحد. ورفضت كل تعصب طائفي ومذهبي وطبقي ومناطقي عندما أمنت لجميع مواطنيها، دون تمييز، مدرسة واحدة ومنهجًا دراسيًا واحدًا وعملت على التشدد في المراقبة وفي الإشراف على كل ما هو تربوي.

أما الدولة اللبنانية فقد أهملت شؤون التربية منذ عهد بعيد وكان ذلك عندما تركت شؤونها للطوائف وللمذاهب وللتجار وللأحزاب وللأفراد وعندما أعطت لكل أجنبي حق تكوين وعي مواطنيها. فتفرّقت بهم السبل وعصفت بهم رياح الأزمات الآتية من كافة الجهات.

يرى عالم الاجتماع الكبير إميل دركهايم «أن دراسة الماضي بتفصيل تمهد لنا الطريق لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل»[٢]. فلا بد من دراسة تاريخية لتطور الوضع التربوي في لبنان لفهم الحاضر وللإسهام في تغيير الواقع وفي بناء مستقبل أفضل.

ثلاث دراسات عالجت تاريخ التربية في لبنان بمنهجيات مختلفة. الدراسة الأولى وهي بعنوان «معالم الفكر التربوي في البلاد العربية في المئة سنة الأخيرة». قام بها الدكتور نعيم عطية ويمكن إبراز أهم ما جاء فيها:

١. تعتبر مدرسة عين ورقة أساس النهضة التربوية العتيدة في لبنان.

٢. تعود بداية الوعي التربوي في جبل لبنان إلى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر حيث أثمرت العلاقات بين اللبنانيين وأوروبا.

٣. بقيت الكنيسة المارونية نصيرة العلم والإصلاح الاجتماعي حتى نهاية القرن الثامن عشر وانتقلت القيادة في بناء النهضة في العقود الأولى من القرن الثامن عشر إلى أيادٍ أجنبية ووطنية.

٤. قيام الإرساليات الأجنبية البروتستانتية بأعمال تربوية كإدخال الطباعة العربية بشكل حديث وتأسيس المدارس وطباعة الكتب المدرسية وترجمة التوراة.

٢. دركهايم، إميل، **التطور التربوي في فرنسا**، باريس، بوف، سنة ١٩٦٨ ص. ١٦ (بالفرنسية).
DURKHEIM, E., *L'évolution pédagogique en France,* Paris, P.U.F., édition 1968, p. 16.

٥. ساهمت الإرساليات في إزكاء الخلاف الطائفي بين المسلمين والمسيحيين.

٦. قيام جهاز كبير من المدارس الدينية تدين بإدارتها وبتوجيهها للطوائف المسيحية الشرقية.

٧. شمل التيار الديني في التعليم كافة الطوائف[٣].

أما في الدراسة الثانية فقد بيَّن «رودريك ماتيوز» و«متى عقراوي» بأن أكثر المدارس الأهلية والأجنبية كانت طائفية وقد كان لها أثر سيّئ إذ جعل للتربية طابعًا مذهبيًا برزت فيه الفوارق الدينية التي لا تزال آثارها باقية حتى اليوم».

وحسب رأيهما، يعود عهد التربية الحديثة في لبنان إلى آخر القرن الثامن عشر حين أسس بطريرك ماروني مدرسة عين ورقة سنة ١٧٨٩ بعد عودته من إيطاليا حيث كان طالبًا في احدى مدارس اللاهوت الشرقية في روما. ويبرز المؤرّخان دور المدارس الأجنبية في حياة سوريا ولبنان الثقافية حيث قامت بنشر التعليم قبل قيام نظم التعليم العام. ولم يخفيا الدور السلبي الذي لعبته هذه المدارس في التفرقة بين المواطنين ثقافيًا ودينيًا وفي تكوين أفراد يختلفون عن بعضهم البعض في العادات والتقاليد وطرق التفكير والسلوك والتطلّعات المختلفة[٤]. أما الدراسة الثالثة التي قامت بتأريخ قصة المؤسسات التعليمية في لبنان فكانت للباحث الفرنسي ايڤون شليريه وأهم ما جاء فيها:

١. إن مدارس نهاية القرن الثامن عشر ومدارس بداية القرن التاسع عشر نموذجان من المدارس، مختلفان بنيانيًا، وهي نتاج أنظمة اقتصادية اجتماعية مختلفة ليس بينهما سوى تتابع ظاهري بعيد كليًا عن التتابع الحقيقي الواقعي.

٢. يتم الفهم العميق لنظام التعليم الحالي في لبنان باستيعاب التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها لبنان بعد عام ١٨٤٠ بفعل تأثير الثورة الصناعية الغربية والتي ارتبط بها تطور نظام التعليم.

٣. استطاع الموارنة بصورة خاصة والمسيحيون بصورة عامة «القيام بثورتهم الاجتماعية»

٣. عطية، نعيم، **معالم الفكر التربوي في البلاد العربية في المئة سنة الأخيرة**، منشورات الجامعة الأميركية، بيروت – لبنان.

٤. ماتيوز، رودريك، عقراوي، متى، **التربية في الشرق الأوسط العربي**، واشنطن، ١٩٤٩.

MATTHEWS, R.D., AKRAWI, M. *Education in arab countries of the near east* Washington, 1949.

بفعل دخول بنية اقتصادية جديدة إلى جبل لبنان ومن ثم إلى بيروت ، بنية مماثلة للنموذج الأوروبي وبفعل إمساكهم تاريخيًا بمقدَّرات البلاد الاقتصادية ولم تكن التربية إلاّ تبريرًا ايديولوجيًا لهيمنتهم الاقتصادية بالنسبة للطوائف الأخرى[٥].

وهكذا لفهم تطور التربية في لبنان ، بصورة واضحة ، لا بد من العودة إلى التاريخ الإجتماعي للبنان الذي كان تابعًا لتاريخ الأمبراطورية العثمانية كانت الأمبراطورية العثمانية منذ سنة ١٥١٦ تقيم علاقات صداقة وتجارة مع فرنسا وكانت هذه العلاقات منذ توقيع المعاهدات الأولى سنة ١٥٣٥ تضمن للأجانب ملء الحرية في الاستثمار والتجارة والملاحة وهذه المعاهدات جعلت من فرنسا حامية المسيحيين.

وتميز القرن التاسع عشر في أوروبا بظهور التصنيع الذي خلق لها مشكلة إيجاد سوق توظيف الرساميل وتأمين المواد الأولية لصناعاتها وهنا بدأ السباق لتقاسم للعالم الثالث ولهذا السبب كانت أواخر القرن التاسع عشر بالنسبة لفرنسا حقبة توسعها الاستعماري (الجزائر – الهند الصينية – افريقيا...) «مع طغمات جنود الاحتلال الأوروبي ذهب بالطبع مرسلو الكنائس المسيحية لمحاربة الإحيائية والإسلام».

وإبّان ازدهار التصنيع في أوروبا ، شهدت الأمبراطورية العثمانية انتكاسًا تدريجيًا ظهر خاصة في ميزانها التجاري الذي كان في عجز دائم وفي الوضع الاقتصادي الذي أنهكته الديون. فلكي تستفيد من مصادر الثروة فيها ، عمدت الأمبراطورية إلى الارتماء في أحضان الرأسماليين الأوروبيين الذين وجدوا فيها سوقًا لاستثمار رؤوس أموالهم.

ومن جهة ثانية ، سُلِّمت المؤسسات الناشئة في الأمبراطورية إلى شركات أجنبية معظمها فرنسية ، كإدارة حصر التبغ ومرفأ بيروت وأرصفة القسطنطينية والسكك الحديدية (يافا – القدس ، ودمشق – حماه) وكانت الرساميل المستثمرة في الأمبراطورية في ثلثيها فرنسية.

قبل الدخول الأوروبي إلى سوريا ولبنان ، كان هناك نوع من الوحدة الثقافية بين مختلف طوائف المنطقة ، وكانت جميعها «عربية الثقافة» وكان أثر دخول الرساميل مزدوجًا ومتناقضًا في آن واحد ، إذ انها عزّزت تدمير المجتمع التقليدي وبذرت أولى عناصر الحضارة

٥. شلبريه ، إيڤون ، «دراسة تاريخية لمؤسسات التعلم في لبنان ، بيروت ، س. ر. أ. ل. ، رقم ١٣ ، كانون الثاني – آذار ، ١٩٧٣ (بالفرنسية).

SCHLARER, Yvon, «Essai d'approche historique des institutions scolaires au Liban», in *C.R.E.T.L.*, 13 Janvier Mars 1973.

التقنية. فمن أجل بروز هذه الحضارة ومن أجل تسهيل الاستغلال الاستعماري المعدّ لتأمين أكبر قدر من التزايد لهذا الرأسمال، كان من الضروري تعديل العادات الثقافية وتغيير ايديولوجية السكان. وهذا بالفعل ما جهدت على تحقيقه الحكومة الفرنسية على مستوى التربية والمدارس.

وعرفت الحقبة الواقعة (١٨٤٠ – ١٨٦٠) كثيرًا من الخضّات الإجتماعية والحوادث الدامية. كان أبرزها حوادث (١٨٤٥ و ١٨٦٠). ومنذ ١٨٦٧ اقترحت الحكومة الفرنسية على السلطان الذي كان في زيارة لباريس نظامًا رسميًا للتعليم في الأمبراطورية العثمانية. ومنذ ذلك التاريخ عرف النشاط الثقافي الفرنسي إزديادًا واضحًا فأسست الإرساليات الفرنسية عددًا من المدارس.

وكان إلى جانب الإرسالية الفرنسية إرساليات غير فرنسية، إرساليات إيطالية وأميركية واسكتلندية وانكليزية وروسية وألمانية...

وإلى جانب المدارس الإرسالية أُنشئت المدارس الطائفية الوطنية (مدرسة البطريركية للروم الكاثوليك ١٨٦٥ ومدرسة الحكمة المارونية سنة ١٨٧٥...) وكانت غالبًا تتلقى المعونات من القنصلية الفرنسية.

وإلى جانب المدارس الخاصة التي أسسها المرسلون ورجال الدين المحليون والجمعيات الخيرية والأفراد العاديون كانت توجد مجموعة من المدارس الرسمية التي أُنشئت بناءً على مبادرة «حكومية» مصرية أو تركية. وكان لهذه المدارس هدف سياسي بحت. وكانت هذه المدارس إبتدائية وثانوية ويلتحق بها المسلمون. وكان الهدف الأول الذي ابتغاه المحتل من هذه المدارس هو تحضير الشباب للحياة العسكرية.

وفيما يتعلّق بالتعليم الثانوي (الرسمي والخاص)، حسب دراسة ف. كونيه V. Cuinet فإن مدارس الطوائف المسيحية كانت تضم (٨٧,٦ ٪) من مجموع تلامذة الثانوي، مقابل (٨,٨ ٪) للمدارس الرسمية والإسلامية و (١,٢ ٪) لمدرسة عبيه الدرزية.

وكان يوجد بين تلاميذ المدارس الثانوية للطوائف المسيحية عدد ضئيل جدًا من غير المسيحيين وكان هؤلاء غالبًا وبشكل أساسي من أبناء البرجوازية الإسلامية. لهذا يمكننا القول ان الطوائف المسيحية كانت بالمقارنة مع الطوائف الأخرى ممثلة تمثيلاً كثيفًا جدًا في التعليم الثانوي. وان إناطة قضية إنماء وتطوير التربية، من قبل القانون، بالمبادرة الخاصة للطوائف والأفراد، قد ساهم في تنمية وتوسع التعليم في مناطق معينة (بيروت وجبل لبنان المسيحي)

وعند بعض الطوائف المحددة. كما أخّر وقزّم التعليم في المناطق الأخرى وبين الطوائف الباقية. وأفرزت هذه الليبرالية كذلك هذه «التعدّدية المدرسيّة» نظامًا تربويًا وثقافيًا أنتج بدوره أجيالاً من الرجال والنساء مختلفين في تصوراتهم ومفاهيمهم عن العالم وغريبين إلى حدٍّ ما بعضهم عن بعض[٦].

وهكذا لا يمكن فهم النظام التربوي والمدرسي الحالي إلاّ في إطار تاريخي. وفق هذه الرؤية، لا يصح الكلام عن نظام تعليمي متكامل في القرن التاسع عشر وما قبله، بل يمكن التحدث عن أنواع تعليميّة متناقضة، وعن مدارس طائفية، وعن تعليم شعبي تقليدي ومتخلّف.

إن سيطرة التعليم الإرسالي في تلك الفترة وخصوصًا في القرن التاسع عشر، لا يمكن فهمها إلاّ في إطار العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي عرفها لبنان ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر. فالتعليم الإرسالي لم يتوسع، بفضل جهود المرسلين والمبشّرين فقط، وان كانت هذه الجهود قد أسهمت بنشر التعليم وفتح الكثير من المدارس، بل بفضل تكوّن طبقة اجتماعية جديدة ارتبطت تبعيًا بالغرب وخصوصًا بفرنسا، أثر دخول الرأسمال الأجنبي وخصوصًا الفرنسي إلى سوريا ولبنان ضمن سياسة التوسع الرأسمالي ومن أجل السيطرة على أسواق جديدة ومناطق نفوذ جديدة.

لجأت الطبقة الجديدة من أجل تأمين سيطرة إيديولوجية تردف سيطرة اقتصادية جديدة، إلى وسيلتين أساسيتين:

- إعادة الاستخدام الاجتماعي للمؤسسات التعليمية القديمة لتلائم الحاجات الجديدة بنيويًا ووظيفيًا.
- إنشاء مؤسّسات تعليمية جديدة تلبي الحاجات المعرفية الجديدة وتؤمن إنتاج قوة العمل الاجتماعي.

إن مدارس الإرساليات الأجنبية في استجابتها لحاجات الطبقة الجديدة، كانت أدوات في يد المؤسسات الغربية وخصوصًا الفرنسية، تلبي حاجاتها وتؤدي أكثر من وظيفة في وقت واحد:

٦. وهبة، نخلة، «عدم تكافؤ الفرص التعليمية، عودة إلى تاريخ المؤسسات المدرسية» بيروت، **الفكر العربي**، العدد ٢٢٤ كانون الأول، ١٩٨١، ص ٢٠٥ – ٢٢٧.

- تبرير كل أنواع السيطرة الغربية.
- ضمان نفوذ الإيديولوجية والثقافة الغربية.
- إعاقة نمو التعليم الوطني والثقافة الوطنية.

تتجلّى خطورة التعليم الإرسالي، في الحيّز الذي يحتله ضمن دائرة القضايا الجوهرية والأساسية التالية:

- الاغتراب الثقافي: ساهم التعليم الإرسالي بشكل أساسي في إبعاد الطالب اللبناني عن محيطه وفي تغريبه عن حضارته ولغته وأرضه وذاته وتراثه.
- الثقافة الوطنية: كان التعليم العالي الأجنبي، منذ نشوئه على تناقض مع الطابع الوطني للتعليم، أي على تناقض مع الثقافة الوطنية وساهم كذلك في ضرب الثقافة الوطنية التي كادت ملامحها الأولى أن تتبلور على يد المثقفين الوطنيين.
- التفكّك الإجتماعي، عمّق التعليم الإرسالي التفكّك الإجتماعي والطائفي ووسّع فجوة التحصيل الثقافي بين الطوائف والفئات الإجتماعيّة، فكانت المدارس الإرسالية لطائفة معيّنة (المسيحيين) ولفئة إجتماعية محدّدة (البورجوازية المسيحية) وفي مناطق معيّنة (بيروت وجبل لبنان) دون أن تكون لباقي الطوائف ولباقي الفئات الإجتماعية وفي باقي المناطق[٧].

ولما انحصرت سيطرة الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، ظهر الانقسام الطائفي من جديد، إذ خاف الموارنة من الاندماج مع باقي الشعوب العربية فتقوقعوا وراح زعماؤهم وفي مقدمتهم رجال الدين يطالبون باستقلال لبنان تحت الحماية الفرنسية.

وعرف لبنان الكبير مع عهد الانتداب إزدياد الانقسام الطائفي مع توزيع المناصب بين الطوائف اللبنانية وعندما لجأ الفرنسيون إلى إسترضاء الموالين لهم تسلّم المسيحيون معظم الوظائف وخصوصًا العليا منها وانكمش المسلمون وأحجموا عن المشاركة في وظائف الإدارة. ونتج عن ذلك المزج الخاطئ بين المصلحة المسيحية والعصبية اللبنانية والمصلحة الإسلامية والعصبية القومية – العربية.

وبذلك فرض على لبنان منذ عهد القائمقامية والمتصرفية النظام الطائفي وترتيب علاقاته الإجتماعية على هذا الأساس وغذّى الانتداب هذه النعرة وأزكاها ليتمكّن من السيطرة

٧. شلق، سالم، «مدارس الإرساليات الأجنبية في لبنان في القرن التاسع عشر»، بيروت، رسالة أعدت لإنجاز مقررات شهادة الكفاءة في التربية كلية التربية – الجامعة اللبنانية، ١٩٧٧ (غير منشور).

بسهولة على أمور البلاد. وكان التعليم الأرض الخصبة لبذر المزيد من بذور الطائفية والإقليمية ولقد تقدّمت المدارس الخاصة تقدّمًا كبيرًا بعد الحرب العالمية الأولى وفي عهد الإنتداب وعرفت الأنواع التالية:

- المدارس المذهبية وهي أكبر مجموعة من المدارس الخاصة وتديرها الطوائف الدينية المختلفة طمعًا في ضم أبنائها تحت ألويتها.
- المدارس التابعة للجان ولجمعيات لأغراض سياسية وتعليمية بحتة.
- المدارس التابعة للأفراد والكثير منها قد أنشأها أصحابها لأغراض تجارية لمجرد الربح.

ونتج عن هذا المناخ الطائفي الأمور التالية:

١. ان على كل طائفة أن تجذب إليها أبناء الطائفة وبناتها خوفًا من التحاقهم بمدارس سواها من الطوائف.

٢. بروز تيارات ثقافية متصارعة منها الإقليمية كثقافة البحر الأبيض المتوسط والتي دعت إلى نزع لبنان عن محيطه العربي وهدفت إلى تخليد الأثر الكاثوليكي الفرنسي في لبنان. والاتجاه القومي الذي ينهل من الثقافة العربية ويرى في لبنان قسمًا من المحيط العربي وكان يعتقد أنصاره بأنه ينبغي أن تكون اللغة العربية لغة الدراسة والتعبير ويطعنون في الرأي الذي نادى بجعل الفرنسية لغة التعبير بين اللبنانيين والعرب. واللغة الأجنبية في نظرهم ينبغي أن تكون وسيلة للوقوف على الفكر الغربي أما التعبير عن الفكر في ذاته – غربيًا كان أم شرقيًا – فيجب أن يكون بالعربية»[٨].

«ولما حصل لبنان على الاستقلال بقيت الأوضاع التربوية كما كانت في عهد الانتداب ولم تكن للحكومات سياسة تربوية واضحة الأهداف في بياناتها الرسمية. وكانت الدولة تلجأ في معظم هذه البيانات، إلى التعتيم والغموض عند تناولها القضايا التربوية الحساسة أو عند محاولتها تحديد نوع التعليم الذي تسعى إلى تعزيزه» و«إن هناك هوة واسعة بين الرأي العام والدولة. في المجال التربوي، تتمثل بالشعور الغالب بأنه ليس للدولة أهداف تربوية، وتبلغ الهوة حدًّا من الاتساع لدرجة أن الكثيرين يعتبرون أن الأهداف التي تعلنها الدولة ليست ذات أهمية وان الدولة على أية حال غير جادة أو مهيأة للتنفيذ».

٨. علي، سعيد إسماعيل، «الفكر التربوي العربي الحديث»، الكويت، **عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد ١١٣، أيار ١٩٨٧، ص ٢٧٠–٢٨٨.

لقد صح التشخيص الذي قدمه جوزيف زعرور عن الوضع التربوي في لبنان وأصاب تنبؤه عندما توقع حصول أزمات عنيفة نتيجة لذلك الوضع التربوي في لبنان. وكان ذلك في محاضرة ألقاها المدير العام الأسبق لوزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة في الندوة اللبنانية بتاريخ ٢٧ أيار ١٩٦٨ أي قبل سبع سنوات من بداية الحرب الأهلية اللبنانية. ومما جاء فيها :

«إن التخطيط للأمة يقتضي أن تعتبر الدولة نفسها دولة، لا مجموع طوائف... إن واجب وزارة التربية الوطنية هو أن تنتقل من دورها الذي تقوم به حاليًا وجزئيًا أي تأمين التعليم إلى دور التربية للمواطن اللبناني. إن التعليم الخاص مرتبط ارتباطًا وثيقًا لا بالمصالح الفردية وحسب، بل هو بالدرجة الأولى، مرتبط بالمصالح الطائفية. وهذا الارتباط العميق هو نتيجة لمفهوم اللبنانيين للدولة اللبنانية... إن حرية التعليم في لبنان تؤدّي في يومنا خدمات مهمة، من حيث أن القطاع الخاص يتحمّل مسؤولية جسيمة، تخفّف عن الدولة عبئًا ثقيلاً. لكن هذه الحرية تسيء إلى الدولة، بمعنى أنها تنسي الدولة واجبها الأساسي الذي يقوم على التنظيم والتنسيق في سبيل العدالة الإجتماعية والديمقراطية الصحيحة... إن التمسّك بحرية التعليم، كما هي الحال عليه الآن، يؤدّي في المدى الطويل إلى أزمات عنيفة يجب أن تتوقّعها إذا لم تتغيّر العقلية السياسية ولم تستبدل بها عقلية جديدة».

ومع اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية واشتدادها، عرف اللبنانيون مقولات ودعوات وأفكار مختلفة، منها ما يدعو إلى التفتيت ومن أوضحها المطلب الذي جاء في البيان الختامي «للجبهة اللبنانية» في خلوتها في دير سيدة البيرة في ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٧.

«اعتماد تعددية المجتمع اللبناني بتراثاته وحضاراته الأصلية، أساسًا في البيان السياسي الجديد بلبنان الموحد، تعزيزًا للولاء المطلق له، ومنعًا للتصادم بين اللبنانيين، بحيث ترعى كل مجموعة حضارية جميع شؤونها، وبخاصة ما يتعلّق منها بالحرية وبالشؤون الثقافية والتربوية والمالية والأمنية والعدالة الاجتماعية وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقًا لخياراتها الخاصة».

ولقد ذهب بعض المفكرين في الجبهة اللبنانية إلى توجيه الاتهام إلى النظام التربوي بالمسؤولية عن الحرب اللبنانية : «منذ الاستقلال والدولة تحاول أن تطبق شعار الوحدة الوطنية بمفهومها الانصهاري ظنًا منها أن خلط الناس في المدارس والجامعات ودوائر الدولة والجيش وقوى الأمن من شأنه أن يصهرهم في بوتقة واحدة. كانت النتيجة أن مناهج التعليم الموحدة

لم يكن لها أي أثر في توحيد العقول والشعور والاتجاهات بل كانت المنابع الروحية والثقافية في البيت والبيئة أقوى من أي منهج مدرسي... وان الحرب الأخيرة كذبت هذه المحاولة بحيث وضعت المختلطين في متاريس مواجهة»[٩].

وتبقى صحة ذلك التشخيص ودقة حجج ذلك الاتهام موضع شك كبير، فهل حقًا، عملت الدولة على تحقيق الوحدة الوطنية؟ وهل أسست نظامًا تربويًا عمل على دمج الناس في مؤسسات تعليمية متجانسة؟ وهل كانت مناهج التعليم فعلاً موحدة؟

وجوابًا على ذلك نقول بأن الدولة لم تهتم بصهر المواطنين في وحدة واحدة وذلك واضح في تدريس مادة التربية الوطنية. ففي عهد الانتداب، اعتُبرت التربية الوطنية مادة ثانوية لا أهمية لها وفي عهد الاستقلال ظلت التربية الوطنية تعاني من «تنازع» و«تفتيت» و«طائفية» للأسباب التالية:

- لم تطلب مادة التربية الوطنية في امتحانات الشهادات الرسمية.
- لم تهتم المدارس الخاصة الأجنبية، في غالبيتها، بتدريس مادة التربية الوطنية.
- لما كانت المدارس ذات الطابع التجاري تبتغي الربح وتركز على النجاح المدرسي، لذلك فإنها تحصر اهتمامها بالمواد الأساسية المطلوبة في الإمتحانات الرسمية وتهمل المواد الثانوية والتي لا تطلب في تلك الإمتحانات إهمالاً كليًا ومنها التربية الوطنية[١٠].

وكان النظام التربوي دائمًا في خدمة توسع المدرسة الخاصة وتقدمها وفي الحد من تطور المدرسة الرسمية وذلك لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية ترتبط بطبيعة النظام الطائفي في لبنان.

ولم يعرف لبنان، في تاريخه، منهجًا دراسيًا موحدًا بل كانت هناك دائمًا مناهج متعددة ومتناقضة ومرتبطة بنوع المدرسة وبانتمائها السياسي والإجتماعي والطائفي.

وفي مقابل ذلك كان لفئات أخرى من اللبنانيين مقولات هي النقيض لسابقاتها «للآن، ومنذ الإستقلال، لم ينشأ شيء يسمى مدرسة وطنية ابتدائية أو تكميلية أو ثانوية لأسباب عديدة: لأن المؤسسات الخاصة التي أعطت لنفسها صفة المربي للشعب اللبناني، بالأخص

٩. بشور، منير، **أهداف التربية في لبنان، دراسة ميدانية (الأهداف التربوية في البلاد العربية)**، بيروت، مكتب الأونيسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية، بيروت ١٩٨٠ (دراسة في ٩٨ صفحة).

١٠. علي، سعيد إسماعيل، المرجع السابق، ص ٢٧٩ – ٢٨٠.

المؤسسات الطائفية ، ما زالت حتى الآن هي المسيطرة على القطاع التربوي ، وكان القطاع الرسمي دائمًا القطاع الضعيف ، والقطاع المحتقر »[11] .

أمام تلك الآراء والطروحات والمقولات ، نجد لبنان في أزمة تربوية كبيرة إذا ما بقيت فإنها ستحضّر لحرب جديدة أكثر هولاً وعنفًا من سابقاتها (أحداث ١٨٤٥ ، ١٨٦٠ ، ١٩٥٨ ، ١٩٧٥) . وتظهر تلك الأزمة في « وضع غير مألوف من عدم الاستقرار ناجم عن ضغط زائد عن الحد يهدد الفرد والجماعة » « إنها حالة من الاضطراب والخلخلة وعدم التوازن بين إمكانات الأمة من جهة أو بين قدرتها على التأثير والتعبير من جهة أخرى »[12] .

وليست تلك الأزمة ، في رأينا ، نتيجة تأثير عوامل خارجية وانما هي من عندنا نتيجة عوامل داخلية نضع في طليعتها « تربية الإنسان اللبناني ، منذ أن يولد حتى يموت ، التربية التي تتناول المواطن وبيئته الأسريّة والاجتماعية ، لا على صعيد التعليم فحسب ، بل على كل الأصعدة ، أي التربية النظامية وغير النظامية . وإذا قلنا ان التربية في لبنان وبخاصة النظامية المقصودة لم تسهم إسهامًا فعالاً في تكوين المواطن الصالح والنافع لنفسه ووطنه ، فقد يبدو حكمنا مجحفًا إذا أصدرناه دون برهان دامغ أو تبرير معقول . غير أن هناك معيارًا لا يختلف عليه إثنان ويمكنا الركون إليه وهو الحرب التي تصلح أن تكون حالة تدرس حيث تكثر أدلتها ومعطياتها للدراسة والملاحظة .

والإنسان اللبناني هو نتيجة تلك التربية ولا نجد حرجًا في القول بأنه كان على التربية أن تؤدي إلى الوحدة ، حتى ولو بأبسط نماذجها ، وأن تعمل على تعميق الوعي لدى كل المواطنين لتكون مواقفهم الصخرة التي تتحطم عليها كل الانحرافات التقسيمية والإقليمية والتعصبية الطائفية أو الحزبية .

إذن هناك أزمة تعتري الإنسان اللبناني ومجتمعه بأكمله : أزمة في السلوك والممارسات والإنحراف عن القيم ، هي أزمة حضارة وأزمة مصير في وقت واحد . والإنسان اللبناني تعصف به الأزمة عصفًا ، وهو مدعو للتفكير الجاد في التغلب عليها تغلبًا حضاريًا وعلميًا وليس باعتماد الشعارات المجردة ومسلسل الغايات والأهداف البعيدة عن التحقيق .

١١. بشور ، منير ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

١٢. يوسف ، عبد القادر ، « أزمة التربية في الوطن العربي » ، بيروت ، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية ، مجلة **التربية الجديدة** ، عدد ٣٤ ، كانون الثاني ، نيسان ، ١٩٨٥ ، ص ١٣ – ٢٨ .

إن القول بوجود أزمة كبيرة في التربية يتجسد في واقع مادي : نقص في الموارد المادية والمباني المدرسية والتجهيزات وفي هدر الطاقات في دراسات نظرية لا فائدة منها ... وفي واقع نوعي : عدم وضوح في الفلسفات والغايات والأهداف التربوية وتعدد في المحتوى وبعد عن حياة الفرد والمجتمع وعن واقعهما ومتطلباتهما وتخلف في أجهزة الإدارة والتوجيه وفي فعالية عمليات التعليم والتعلم وفي الجو التربوي كله ابتداءً من الأسرة حتى الجامعات بما في ذلك أجهزة الإعلام...

إن التخلص من الأزمة أو تخفيف حدتها يقضي بل يوجب إعادة النظر بالقضايا النظرية وبالممارسات من أجل تكوين مواطن واعٍ وصالح لنفسه ولوطنه.

أولاً : على الصعيد النظري

آ) وضع فلسفة تربوية تقوم على أساس وحدة المجتمع اللبناني السياسية وعلى التنوع وليس على التعددية أو الإزدواجية ويقضي ذلك صياغة أهداف وطنية واضحة الخطوات من أجل مواطن سعيد ووطن مستقر تحكمه قيم الحضارة والتطور والعلم والعمل وليست قيم الطائفية والمذهبية والطبقية والعشائرية والعائلية والمحسوبية التي سادت فيه منذ الاستقلال.

ب) إعادة النظر بالأهداف التربوية الفردية : تهدف التربية في لبنان إلى حشو عقل التلميذ بالمعلومات عن طريق التلقين فتتعدد المواد الدراسية وتزداد أحجام الكتب ويطول اليوم الدراسي وتكثر الدروس والواجبات ويطول السهر ويعيش التلميذ والأهل في حمى العمل المدرسي اليومي وحمى الامتحانات الطويلة وتكبر دفاتر العلامات ويتنوع التقويم والهدف من كل ذلك النجاح المدرسي. وتلك الأهداف هي النقيض الكبير لأهداف التربية الحديثة التي تعمل لتنمية شخصية المتعلم من جميع النواحي.

ج) ضرورة إعادة النظر بتدريس اللغات الأجنبية : قبل الدخول الأوروبي إلى سوريا ولبنان ، كان هناك نوع من الوحدة الثقافية بين مختلف طوائف المنطقة. وكانت جميعها ، عربية الثقافة... ومع ذلك الدخول الاستعماري إلى لبنان والمنطقة ، إرتبط قسم من اللبنانيين ، وخصوصًا المسيحيين ، بثقافة دول الغرب وبتراثهم الثقافي وبالتالي بلغاتهم. أما القسم الآخر من اللبنانيين فإن جذوره امتدت إلى الثقافة العربية وإلى حضارتها ، وتمسك باللغة العربية.

عمل الأتراك خلال حكمهم على نشر اللغة التركية وأضعفوا اللغة العربية. ولما جاء

الانتداب الفرنسي عزز اللغة الفرنسية في الإدارة وفي التعليم. ولما حصل لبنان على الاستقلال أصبحت اللغة العربية هي اللغة الرسمية حسب الدستور. ولكن لم تطبق النصوص في التعليم، فأصبح هناك ازدواجية لغوية في التعليم (لغة عربية + لغة أجنبية) من الحضانة إلى الجامعة. ويزداد تأثير اللغة الأجنبية في المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية عندما نجد أن غالبية المواد تدرس باللغة الأجنبية (علوم – رياضيات – فلسفة) وبات امتلاك اللغة الأجنبية الأداة الأولى للنجاح المدرسي والسيف المرفوع فوق رؤوس التلاميذ الذين لا يملكونها وبسبب تقصير الدولة وعدم اهتمامها بالمدرسة الرسمية ضعف تعليم اللغة الأجنبية فيها. وأصبح تعليم اللغة الأجنبية سلعة ودعاية ترفقها المدرسة الخاصة التجارية المدفوعة لتجذب إليها الزبائن. وفي مدارس أخرى، أجنبية وطائفية، باتت اللغة الأجنبية اللغة الوحيدة المعتمدة لتدريس جميع المواد.

وبذلك تهدف الفلسفة الكامنة وراء تعليم اللغة الأجنبية إلى:

- إضعاف مكانة اللغة العربية وجعلها ثانوية.
- تأمين السيطرة المسيحية على السلطة والتبعية للغرب وذلك بفرض لغتها الأجنبية: الفرنسية أو الإنجليزية.
- يؤدي امتلاك اللغة الأجنبية إلى النجاح المدرسي والعكس يؤدي إلى الرسوب وهذا يؤدي إلى تصفية أبناء الطبقات الشعبية التي لا يمكنها أن تعلّم أولادها في المدارس الخاصة الجيدة.
- تعزيز مكانة المدرسة الخاصة في النظام الاجتماعي اللبناني وإضعاف مكانة المدرسة الرسمية.
- اعتماد المناهج الأجنبية في التعليم وهذا يؤدي إلى تغريب التلميذ عن بيئته الوطنية والفوقية.
- لا يهدف تعليم اللغة الأجنبية إلى التخصيص في المستقبل لأن عددًا قليلاً جدًا من المتعلمين من أبناء الطبقات صاحبة النفوذ والمال سيتمكن من السفر إلى الخارج. وهذا يعني ضياع جهد ووقت غالبية المتعلمين في تعليم لغة لا فائدة مستقبلية منها.

لذلك لا بد من إعادة النظر في الفلسفة الكامنة وراء الازدواجية اللغوية المعتمدة في التعليم في لبنان والاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى. وإذا أردنا فعلاً تأمين التعددية اللغوية فيمكن ذلك بتأمين تعليم عدد من اللغات يختارها التلميذ حسب ميوله وحاجاته

المستقبلية ، وعدم حصرها في لغة واحدة أو في لغتين. ولا بد أيضًا من إعادة النظر بتدريس اللغة الأجنبية في المرحلة الأولى من التعليم (روضة وابتدائي) لأن تدريس اللغة الأجنبية يضر باكتساب اللغة القومية (الوقت – الجهد – الأثر السلبي الناتج عن تعارض اللغة الأجنبية مع اللغة القومية) ويمكن تدريس اللغات الأجنبية في المرحلة المتوسطة أو في المرحلة الثانوية بطرق تعليمية متقدمة.

د) ضبط حرية التعليم : سمحت حرية التعليم للقطاع الخاص بالعمل التربوي دون حدود ولما كان هذا القطاع يملك النفوذ والمال فقد عمل على إضعاف التعليم الرسمي بوسائل مختلفة حتى بات غير قادر على المنافسة. وارتفعت أصوات أصحاب النيات السيئة تتهم المعلمين بالتقصير وتنادي بضرورة تعزيز التعليم الخاص وهم بذلك ينسون بأن ضعف التعليم الرسمي ناتج عن تقصير الدولة بواجباتها إتجاهه. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال : لماذا نجحت المدرسة الرسمية في أغلب دول العالم القريبة منها والبعيدة وفشلت في لبنان؟ والجواب على ذلك واضح وغير متعب ويتجسد في المقولة بأن قوة المدرسة الرسمية من قوة الدولة وضعف المدرسة الرسمية من ضعف الدولة لأنها المسؤولة الأولى عنها.

ثانيًا : على صعيد الممارسات :

لا بد من العمل على تحسين شروط العمل التربوي :

١. تأمين المدرسة لجميع اللبنانيين دون تمييز طائفي أو طبقي أو مناطقي...
٢. رفع شأن المدرسة الرسمية بتحسين ظروفها المادية والبشرية.
٣. مراقبة المدرسة الخاصة وعلى الأخص الأجنبية والطائفية منها والحد من أدوارها في تفتيت المجتمع اللبناني.
٤. التركيز على دور التربية في تنمية المجتمع اللبناني وذلك باستغلال الطاقات البشرية في دراسات واختصاصات مفيدة (مهن عليا ومتوسطة) وبالحد من التعليم النظري.
٥. مراقبة وسائل الاعلام وضرورة التشدّد على دورها الكبير في توحيد اللبنانيين تحت راية وطنية واحدة.
٦. مساعدة الأسرة في القيام بواجباتها التربوية وذلك بتقديم التوجيه اللازم لأفرادها.
٧. ضرورة إعادة النظر بالمناهج التعليمية وضرورة توحيدها والتشدد في مراقبتها خصوصًا في

الأمور الوطنية والعمل على احترام نفسية المتعلم وحاجاته واحترام تنمية المجتمع وروح العصر.

٨. توسيع دائرة التقويم المدرسي بحيث يشمل كافة المواد الدراسية (تربية وطنية ومهنية وفنية وغيرها) بحيث تهدف إلى التنمية العامة الشاملة لشخصية المتعلم وبذلك لا يعود هناك مواد أساسية ومواد ثانوية في التعليم.

وبعد إن الحرب التي عصفت بلبنان لمدة طويلة من الزمن، كانت مخيفة ومهما اختلف المحلّلون في أسبابها فإنهم يقرون بفشل التربية إذ خلقت الفرد – الطائفة والمذهب وكان عليها أن تخلق الفرد – المواطن أو الوطن. وإذا أُريد تأسيس لبنان – الوطن وتنشئة الفرد – المواطن فلا بد من قلب الأوضاع التربوية السابقة وتأسيس أوضاع جديدة. وقديمًا، قال الأديب الهولندي إرازمس Erasmus (١٤٦٦ – ١٥٣٦ م) «سلمني إدارة التربية ردحًا من الزمن أتعهد لك أن أقلب وجه العالم بأسره». فهل نستفيد من تجارب الشعوب ونتعظ من حكم وعبر التاريخ؟.

مراجعات ، نقد

تقديم لكتاب Judith LAZAR سوسيولوجيا الاتصال الجماهيري *Sociologie de la communication de masse,* éd. Colin, Paris, 1991, 230 p. قيد الترجمة ، من الحجم الوسط

(د. شبيب دياب) *

بعد أن أُلحقت المؤلفة كباحثة في جامعة تورنتو (كندا) في برنامج ماكلوهان للثقافة والتكنولوجيا ، عادت لتدريس علم اجتماع الاتصال في جامعة باريس X . ولها أعمال سابقة في مجال الاتصال والتربية ، ويتميز مؤلفها الجديد هذا باجتماعه الخاص بالاتصال الجماهيري ، هذا المجال الذي يبقى « القريب الفقير للعلوم الإنسانية في فرنسا » ، رغم الجهود المبذولة مؤخرًا لإرساء قواعده بعد أن بدأت الميديولوجيا تشق طريقها بقوة للحلول محل الإيديولوجيات التي شكلت السمة الأساسية للقرن الماضي والتي بدأت تتقهقر في أواخر هذا القرن .

ولا غرابة أن يحرز الاعلام قصب السبق في العقد الأخير ، لا سيما سنوات التحول الكبرى في العالم والشرق الأوسط ، خصوصًا بعد نجاحاته الباهرة في الحرب الباردة وحسمها لصالح الغرب . فالاعلام هو السلاح الأكثر تطورًا وقابلية للتطور ، والأكثر والأوسع استهلاكًا في مختلف الأوساط الاجتماعية ، وكلما ازداد الإقبال عليه ازداد تقدّمًا على المستوى التكنولوجي وتأثيرًا على المستوى الثقافي .

يقع الكتاب في عشرة فصول ، يتناول الأول ولادة وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري منذ الصحافة المطبوعة الأولى مرورًا بالإذاعة والسينما حتى التلفزيون اليوم . ولا يفوت المؤلف أن يقوم في بداية هذا الفصل ببعض التعريفات الضرورية ومنها تعريف الاتصال الجماهيري بما هو عملية اجتماعية تستخدم وسائل الاعلام : الصحف والمجلات ، الإذاعة ، التلفزيون . ولكي تتحقق هذه العملية يجب أن تتوفر لها عناصر ثلاثة هي : المرسل والجمهور والممارسة الاتصالية بينهما .

* أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية .

ويعالج الفصل الثاني مختلف المقاربات المنهجية في سوسيولوجيا الاتصال ، وتبقى النظرية الوظيفية في طليعتها وهي تطرح إشكاليات بالغة التعقيد على صعيد الممارسة التطبيقية كالتمييز بين الوظائف الظاهرة للاعلام والوظائف المستترة ، بين الوظيفة نفسها والهدف الذي تسعى إليه وهنا يحذر الكاتب من أفخاخ المنهج الوظيفي لا سيما تفضيلاتنا الإيديولوجية وأحكامنا المسبقة وآراؤنا الشخصية المتعلقة بالخير والشر في تقييم العناصر الوظيفية واللاوظيفية . ويقترح علينا العودة إلى النقد الذي قدمه K. Davies للنهج الوظيفي لا سيما لجهة مبالغاته الغائية (finalité) . ص ٣٣ .

وفي الفصل الثالث نحو تاريخ الاتصال الجماهيري كمؤسسات قانونية في كل من فرنسا وبريطانيا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي من عام ١٩٨٥ وهنغاريا ولمحة عن العالم الثالث .

ثم يعرض في الفصل الرابع ثلاث دراسات رائدة في سوسيولوجيا الجمهور تتناول أساسًا خصائص هذا الجمهور وسلوكه الاتصالي حسب فئات عمرية وتعليمية واجتماعية – مهنية . وحسب تراكيب ثنائية أو ثلاثية لهذه الفئات ، وإقبالها على مختلف وسائل الاتصال الجماهيري وسلوكها ازاء كل منها ، إضافة إلى الاتصال الشخصي بين الأفراد والدور الذي يلعبه قادة الرأي في نقل الأفكار ، فتتم عملية الاتصال على مرحلتين عبر القادة المحليين أو الكسموبوليتيين نحو قليلي الاهتمام بمتابعة الأخبار .

إن الفصل الخامس فهو في سوسيولوجيا المرسلين Communicators وهم تعريفًا «أولئك العاملين في وسائل الاعلام والذين يؤدون أدوارًا متصلة بمراقبة وعمل الاتصال الجماهيري» . ويسموا عادةً الصحافيين لأن أول العاملين في الإذاعات والتلفزة جاءوا من قطاع الصحافة المكتوبة ويمكن تصنيف هؤلاء المرسلين في أربع مجموعات كبيرة .

١. المدراء (من مراقبين ومديرين)
٢. المبدعين (كتّاب ، مؤلّفين ، ممثلين ، مخرجين)
٣. الصحافيين (المراسلين ، المعلّقين ، المحققين)
٤. الفنيين (الرسامين ، خبراء الڤيديو) .

وتنصب الدراسات السوسيولوجية على الفئتين الثانية والثالثة لأنهما الفئتين الأوسع والأهم والأكثر شعبية بين الجمهور .

ففي فرنسا وعام ١٩٨٩ بلغ عدد المراسلين العاملين في الإذاعات والتلفزيون والصحف ووكالات الأنباء حوالى ٢٠ ألفًا ، بلغت نسبة النساء ٣٤ ٪ وهي في ازدياد وقد كانت ٢٥,١ ٪ عام ١٩٨٥ ، كما أن ثلث العاملين تتراوح أعمارهم بين ٣١ و ٤٥ سنة وتبين أن ٥٠ ٪ من المجموع تقع في الفئة العمرية ٢٥ – ٣٤ أما الذين لم يبلغوا الخامسة والعشرين فإنهم يشكّلوا نسبة ٣ ٪ فقط . وتباشر النساء العمل في الاعلام في عمر مبكر أكثر من الرجال ، كما أن الغالبية العظمى لمجموع العاملين تنتمي إلى البرجوازية المتوسطة . أما القادمون من الأسر العليا لكبار الموظفين والمدراء فإن نسبتهم تبلغ ٢٧,١ ٪ من النساء مقابل ١٧,٧ ٪ عند الرجال .

أما لجهة التوارث المهني فإن نسبة ٧,٣ ٪ فقط من العاملين سبق لأحد والديهما أنه كان عاملاً في ذات القطاع .

وإذا كان الجسم الاعلامي يتمركز بكتلته الاساسية في العاصمة الفرنسية فإن الأمر يختلف تمامًا في الولايات المتحدة الأميركية حيث يتوزّع العاملون على الولايات وقد بلغ عددهم عام ١٩٨٢ – ١١٢٠٧٢ وتبين من الدراسة التي أُجريت عام ٨٦ أنهم أكثر شبابًا من زملائهم الفرنسيين (٨٠ ٪ دون الخمسين من العمر) وتبلغ نسبة العاملات بينهم ٣٣,٨ ٪ ويبلغ عدد الملونين ١٥ ٪ فقط من المجموع وهذا الرقم آخذ في الازدياد ، أما نسبة اليهود أو الذين نشأوا في أُسر يهودية فقد بلغت ٥,٨ ٪ علمًا بأن نسبة اليهود على مجموع السكان في الولايات المتحدة تبلغ ٢ ٪ فقط . وللنخبة من الصحافيين الأميركيين رواتب أعلى من رواتب السياسيين والنجوم منهم العاملين في محطات التلفزة الكبرى يفوق مستواهم الاجتماعي أعضاء مجلس الشيوخ .

وفي النص السادس يعالج مسألة تحليل المضمون للاتصال الجماهيري فيبدأ بالاتجاه الأمبيريغي الذي يقيس التكرارات كتلك التي يكرّرها المتناظرون في الانتخابات الرئاسية ، وكذلك كيفية تقديم النساء ، الأقليات ، الخ ... ثم المنهج السيميائي في التحليل وهو خلافًا لسابقه يعتمد على المدلول لا على الدال لأنه وان كان الدّال واحدًا فإن المدلول لا يدرك بذات الطريقة في مختلف الثقافات وانما حسب التصورات الاجتماعية المختلفة لذلك له . ويجري المؤلف مقارنة بين المقاربتين آنفي الذكر ، فتحليل المضمون الأمبيريغي هو كمّي بينما يميل السيميائي لكي يكون نوعيًا فيفتش عن الدلالة الكامنة في العلاقات بينما يعزّز الأول المعنى الظاهر والسيميائي استدلالي بينما الامبيريغي استقرائي .

وبقية الفصول ليست أقل غنى من سابقاتها وسنكتفي بعرض موجز لمضمونها نظرًا لضيق المجال. ففيها التأثير الاجتماعي للاعلام. فبين الحربين العالميتين كان هم الباحثين إثبات القدرات اللامحدودة للإعلام، وبعد الحرب الثانية بدت لهم هذه القدرات متواضعة، وابتداءً من الستينات بدأ التشكيك بقدرة الإعلام حتى في حدودها الدنيا، لا سيما بعد وصول التلفزيون، حيث بدأت الدراسات تراقب تأثير البرامج الترفيهية عن التنشئة الاجتماعية بفعل المضمون المعرفي أو المعتقدي الذي تحمله تلك البرامج.

كما نجد فيها نظرية تزايد المسافة المعرفية بين فئة مترفة تتلقى كمية من المعلومات الفورية وفئة أخرى متواضعة الإمكانيات. ثم فرضية «وظيفة المفكرة» ولولب الصمت والثقافة والسلوك والعنف، ويعطي المؤلف أهمية خاصة لموضوع الاقتناع على مبدأ S/R الحافز والجواب أو رد الفعل، وفشل بعض الحملات الاعلامية بسبب المقاومة التي تلاقيها من الجمهور، إضافة إلى الإعلام والتنشئة الاجتماعية للطفل والتنشئة السياسية للشباب وتنشئة البالغين. وأخيرًا التأثير الاجتماعي للتكنولوجيا الجديدة القائمة على التفاعل بين المرسل والمستقبل لهذه الأجهزة (الفاكس، الأقمار الصناعية، الكابل، الخ.) ويتساءل المؤلف عما إذا كان التطور التقني وتركز مؤسسات وسائل الاعلام في شركات معدودة سينعكس سلبًا على مضمون الاتصال وحرية التعبير فإذا كانت وسائل الإعلام منذ نشوئها في خدمة السلطة فإن التقدم التقني أحدث «الثورة الاعلامية» التي لم تغير في واقع السلطة السياسية، فمن الأفضل أن نسميها «إنقلابات إعلامية» على غرار الانقلابات العسكرية في العالم الثالث أما الفكرة الشائعة عن التعارض بين السلطة والمعرفة فإنها غير دقيقة، فالسلطة تقوم على المعرفة والمعلومات، ولكنها معلومات ليست في متناول الجميع.

يعترف المؤلف أنه لم يقدّم في لوحته الواسعة كافة وجوه الاتصال الجماهيري نظرًا لغنى الموضوع وتشعبه، ومع ذلك فإنه يبقى مؤلفًا قيمًا، يغنينا بتعريفاته، ممتع القراءة، بالغ الوضوح. تعزّزه سعة اطّلاع المؤلف على آخر وأهم الأبحاث في أوروبا وأميركا مما جعله مرجعًا مختصرًا لأهم نتائج تلك الأبحاث والتي تقدّم فائدة معرفية إضافة إلى الفائدة المنهجية والتقنية، وهو وان كان يبدو كتابًا أكاديميًا لطلاب الاعلام وعلم الاجتماع فإنه أيضًا معد ليقدم هذه المادة للعامة والراغبين من أي اختصاص كان.

مؤتمرات ، ندوات

شهدت العاصمة اللبنانية بين أواخر سنة ١٩٩١ ومطلع ١٩٩٢ عشرات الندوات وأكثر من ثلاثة أو أربعة مؤتمرات تقاطعت على نحو جوهري وأساسي مع الموضوعات والمسائل والإشكالية التي تندرج عمومًا في الإطار السوسيولوجي العام، معرفيًا ومنهجيًا.

نذكر من هذه المؤتمرات:

- «إنماء لبنان الاجتماعي»، الذي نظّمه مركز الدراسات والتوثيق في «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» بتاريخ ١٥ – ١٦.
- ندوة «المجتمع المدني...»، الذي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بتاريخ
- «المؤتمر البرلماني الثاني حول التنمية والسكان»، الذي نظّمه المجلس النيابي اللبناني وجمعية تنظيم الأُسرة في لبنان بتاريخ ٩ – ١٠/١/١٩٩٢.
- ندوة «الحرب والمجتمع»، التي نظّمتها الجمعية العربية لعلماء الاجتماع بتاريخ ٢٤ – ٢٥/١/١٩٩٢ من أبحاث هذه الندوات اخترنا أوراقًا أربعة، على أن نحاول في أعداد أخرى تقديم أوراق أخرى بالنظر إلى أهميتها على أكثر من مستوى وصعيد.

التهجير والإنماء *

بطرس لبكي **

يقع الموضوع المختار للمؤتمر البرلماني الثاني حول التنمية والسكان «التهجير وتنمية العنصر البشري في لبنان» في وسط المشاكل الملحة التي يتخبط فيها الوطن في هذه المرحلة. فمشكلة إعادة المهجرين إلى بيوتهم لا تزال احدى أهم المقررات غير النافذة في اتفاق الطائف. فهي تعيق الوفاق الوطني خاصة بعدما يفترض أن يكون الأمن قد استتب وكذلك حكم القانون على أكثرية المناطق التي طالها سيف التهجير.

لكن هذه المشكلة لها انعكاسات على صعيد الاقتصاد والمجتمع قلّ ما انكبّ عليها الباحث حتى الآن، وهي احدى العوائق الأساسية أمام إعادة انطلاق سيرة الإنماء المطلوبة.

فالتهجير يمكن أن نحدده كمغادرة قسرية لجماعة بشرية معيّنة لموقع عيشها إلى مواقع أخرى، أما التنمية فهي جملة التغيرات الذهنية والمجتمعية التي تجعل مجموعة بشرية معيّنة تزيد إنتاجها الإجمالي من السلع والخدمات بشكل ثابت وتراكمي.

فالتنمية تؤدّي على الصعيد الاقتصادي إلى:

- تحسين مستوى المعيشة على كافة الأصعدة (دخل، تغذية، صحة، تربية، سكن) مما يعني نموًا اقتصاديًا أي بزيادة للإنتاج.
- زيادة الترابط بين النشاطات الإقتصادية المختلفة في البلد.
- تخفيف الاتكال أو التبعية نحو الخارج وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي.

فالتنمية هي سيرورة الخروج من التخلف أي الفقر والتبعية والتفكك.

منذ أن بدأت الحروب للآخرين على أرض لبنان عام ١٩٧٥، ارتبط العديد من

* قدّمت في المؤتمر البرلماني الثاني حول التنمية والإسكان».

** أستاذ في معهد العلوم الإجتماعية، الجامعة اللبنانية، نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار.

العناصر المؤثّرة على الإنماء والتخلّف بظاهرة التهجير وبشكل سلبي ومعيق إجمالاً. هذا ما سنفصّله فيما يلي:

القسم الأول: التهجير والتخلف

ارتبط التهجير في لبنان منذ عام ١٩٧٥ بأهم ظواهر التخلف عامة. وسنعرض هذا الإرتباط مركّزين أساسًا على النواحي الإقتصادية للتخلف.

١. انخفاض الإنتاج والدخل ومستوى المعيشة

وقد طال هذا الإنخفاض أكثرية قطاعات الإقتصاد. وهذا الإنخفاض في الدخل ومستوى المعيشة هو من مظاهر التخلف الأساسية.

أما تأثير التهجير على انخفاض الإنتاج والدخل ومستوى المعيشة فسنعرضه فيما يلي في أهم القطاعات الإقتصادية ومن ثم بشكل عام.

١. ١: انخفاض الإنتاج والدخل الزراعيين

في القطاع الزراعي نتج من التهجير في مناطق الريف (بعض المتن، والبقاع، وأقضية بعبدا وعاليه والشوف وصيدا وحاصبيا وجزين ومرجعيون، وبنت جبيل وصور والمتن والبترون) بوار جزئي أو كلي للعديد من الأراضي الزراعية خاصة الشجريات. فانخفضت المساحات المزروعة من /٢٢١٦٤٥/ هكتار عام ١٩٧٣ إلى /٩٣٨١٣/ هكتار عام ١٩٨٦، وقد طال هذا الإنخفاض بعض المزروعات بشكل: فالمساحات المزروعة تفاحًا انخفضت من /١٢٢٩١/ هكتارًا عام ١٩٧٣ إلى حوالى /٤٠٠٠/ هكتار عام ١٩٨٩. والمساحات المزروعة تبغًا انخفضت من /٧٥٠٩/ هكتار إلى /١١٩٠/ هكتار في الفترة نفسها. كذلك انخفض عدد رؤوس البقر الحلوب من /٨٣٨١٧/ رأسًا عام ١٩٧٣ إلى /٤٥٤٠٠/ رأس عام ١٩٨٦، وانخفض عدد رؤوس الغنم من /٢٢٦٤٥٦/ إلى /٤٠٠٠٠/ في الفترة نفسها. أما عدد رؤوس الماعز فقد انخفض من /٣٣٠٠٤٣/ إلى /٧٥٠٠٠/ في الفترة نفسها أيضًا. كما انخفضت قيمة الإنتاج الزراعي من /٩٠٤/ مليون ليرة لبنانية عام

الجدول رقم ١ :

الخسائر في طاقات إنتاج الزراعة والإنتاج الحيواني لدى مهجّري جنوبي جبل لبنان حتى عام ١٩٨٣

نوع الخسائر / القضاء	الأراضي المزروعة (هكتار)	الأراضي غير المزروعة (أحراش ومراعي)	تربية الدواجن عدد المزارع	تربية الدواجن عدد الطيور	الأبقار عدد الرؤوس	الخنازير عدد المزارع	الخنازير عدد الرؤوس
بعبدا	٣٩١٥	٤٠٣٥	١٨	١٧٥,٠٠٠	٣٣٠	٤	٦٠٥
عاليه	٩٤٣٥	٩١٢٠	٢١	١٨٠,٠٠٠	٥١٨	١٠	١١٨٥
الشوف	١٦٧٨٥	٣٧٨٠	٢٥	٢٠٥,٠٠٠	١٣٨٠	٢	١١٠٠
المجموع	٣٠١٣٥	١٦٩٣٥	٦٤	٥٦٠,٠٠٠	٢٢٢٨	١٦	٢٨٩٠
الخسائر بالرأسمال بالليرات اللبنانية بأسعار ١٩٨٣							
١ ل.ل = ٠,٢٢ دولار				٥,٦٠٠,٠٠٠	٣٣,٤٢٠,٠٠٠		٤,٣٥٠,٠٠٠

المصدر : تحقيق ميداني أُجري عام ١٩٨٤ مع مهجّري أقضية بعبدا وعاليه والشوف.

الجدول رقم ٢ :

الخسائر السنوية المقدّرة لقيمة الإنتاج الزراعي والحيواني لمهجّري أقضية جنوبي جبل لبنان – حتى عام ١٩٨٣

نوع الإنتاج / القضاء	الإنتاج النباتي	الإنتاج الحيواني
بعبدا	٣٩,٤١٥,٠٠٠	
عاليه	٥٨,٩١٠,٠٠٠	
الشوف	١٠١,٥٨٥,٠٠٠	
المجموع (ل.ل ١٩٨٣)	١٩٩,٩٠٥,٥٠٠	٥٠,٣٧٠,٠٠٠

المصدر : تحقيق ميداني أُجري عام ١٩٨٤ مع مهجّري أقضية بعبدا وعاليه والشوف.

١٩٧٣ إلى /٤٣٥/ مليون ليرة عام ١٩٨٧ (بأسعار ١٩٧٣) أي إلى حوالى النصف[١]. وذلك يعكس انخفاض الإنتاج والدخل الزراعيين، رغم كون أكثر من ربع قيمة الإنتاج الزراعي عام ١٩٨٧ متأتية من الزراعات غير الشرعية (حشيش، أفيون) مع العلم ان هذه الزراعات كانت محدودة جدًا عام ١٩٧٣ ولم تكن تحسب في قيمة الإنتاج الزراعي آنذاك. فقيمة الإنتاج الزراعي الشرعي عام ١٩٨٧ لم تعد تمثّل إلاّ ٣٩ ٪ من قيمة مثيله عام ١٩٧٣، أما قيمة الدخل فقد تكون أقل من ذلك.

لا أدّعي أن التهجير قد تسبب بكل هذه الخسائر لكنه بالتأكيد قد تسبّب بجزء كبير منها. هنا أذكر على سبيل المثال لا الحصر الخسائر التي لحقت بمهجري أقضية الشوف وعاليه وبعبدا بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٣ والتي استنتجناها من تحقيق ميداني أجريناه بعد تهجيرهم، وقد صنفت هذه الخسائر إلى فئة: الخسائر بالطاقات الإنتاجية والخسائر بالإنتاج السنوي هذا مع العلم ان مهجري هذه الأقضية الثلاث يشكّلون ثلث مهجري لبنان تقريبًا[٢].

١. ٢: إنخفاض الدخل والإنتاج الصناعي والحرفي

أما في النشاط الصناعي والحرفي فتهجير العديد من العمال من ضواحي بيروت الشرقية والجنوبية، كما عمليات مماثلة في مناطق أخرى. واستبدل ببعض العمال السوريين والفلسطينيين واللبنانيين عمال من مصر والهند وسريلانكا وباكستان وبنغلادش والفيليبين وغيرها من البلدان. وبقي العديد من المصانع والمحترفات بدون عمال والعديد من العمال بلا مصانع ومحترفات. فحاول بعض العمال إعادة الأحياء بأنفسهم في مناطق سكنهم الجديدة، كذلك فعل بعض الصناعيين والحرفيين. نتائج التهجير في قطاع الصناعة والحرف هجرة إلى

١. رياض سعاده، «الإنتاج الزراعي اللبناني ١٩٨٩»، التقرير السنوي السابع والثلاثون منشورة في **لي كومرس دي ليفان**، ١٩٩٠/٧/١٥، ص ٧–١٨، مجموعة الإحصاءات اللبنانية، وزارة التصميم العام، مديرية الإحصاء المركزي، المجلد ٩، عام ١٩٧٣، ص ١٣٠.

٢. خليل أبو رجيلي وبطرس لبكي، **الرعايا المهجرة من كنائس لبنان**، منشورات كاريتاس ١٩٨٧.

الخارج بحثًا عن عمل مأجور أو عن مجال لإنشاء المصنع والمحترفات في بلد آخر[٣]. كما دمرت العديد من المؤسسات الصناعية والحرفية نتيجة للتهجير. ونورد هنا على سبيل المثال لا الحصر كشفًا بالمؤسسات التي خسرها مهجرو أقضية بعبدا وعاليه والشوف بين ١٩٧٥ و١٩٨٣ قد قدرت قيمة هذه المؤسسات بـ/١٧,٥/ مليون ليرة أي /٣,٨٥/ مليون دولار بقيمة ١٩٨٣.

١. ٣: إنخفاض الدخل والإنتاج في القطاع التجاري

على صعيد القطاع التجاري انعكس التهجير أساسًا على وسط بيروت التجاري مباشرة إذ دُمِّر بنسبة ٨٠ ٪ تقريبًا. فانتقل النشاط التجاري إلى الأحياء السكنية (الروشة، المصيطبة، مار الياس، المزرعة، الأشرفية، البسطة، شارع بدارو)، وإلى الضواحي (فرن الشباك، الدورة، جل الديب، انطلياس، الجديدة، سن الفيل، الغبيري، برج حمود، الزلقا)، وإلى مدن وبلدات أخرى (جونية، جبيل، البترون، بكفيا، برمانا، الخلوات، عاليه، بعقلين، صيدا، صور، النبطية، زحلة، شتورة، بر الياس). وكان تأسيس /١٠٩١/ محلاً تجاريًا جديدًا ما بين نيسان ١٩٧٥ وأيار ١٩٧٧ في أحياء بيروت السكنية وضواحيها والبلدات القريبة منها (جونية، الأشرفية، برج حمود، برمانا، شارع الأوزاعي، شارع مار الياس، الزلقا، بولفار المزرعة، الجديدة، انطلياس، جل الديب، شارع بدارو، وفرن الشباك). وكانت نسبة نمو عدد المحلات التجارية في أيار ١٩٧٧ مقارنة بما هي في نيسان ١٩٧٥ كما يأتي: بحسب المناطق (جونية ٢١٢ ٪، الجديدة ١١١ في المئة، شارع مار الياس ١٠٦، برمانا ٨٥، الأشرفية ٨٠، جل الديب ٧٢، انطلياس ٧٠، برج حمود ٦٨، الزلقا ٩، شارع الأوزاعي – البسطا ٣٢، بولفار المزرعة ٢٣، شارع بدارو ١٧). وأهم المباضعات للمحلات الجديدة على حسب أهميتها المتناقضة: الألبسة، الأحذية، والجزادين، الصيارفة، المطاعم، الأقمشة، المصوغات والساعات. كما ظهرت «الأسواق على الأرصفة» في الروشة والصنائع والمتحف[٤]. وفي مدينة طرابلس ظاهرة «تهجير تجاري»

٣. بطرس لبكي، **تطور الدور الاقتصاد بمنطقة بيروت الحضرية ١٩٦٠–١٩٧٧ في المجال الإجتماعي للمدينة العربية**، منشورات مزون نوف لاروز، باريس ١٩٧٩، ص ٢١٥–٢٤٤، بطرس لبكي، المرجع السابق.

٤. بطرس لبكي، «زبيبة الإنتصارات وبعض السكارى في لعبة الترحيل لا أحد يربح»، **النهار**، ١٩٨٥/٧/١٦، بيروت.

الجدول رقم ٣ :

المؤسسات الحرفية والصناعية التي خسرها مهجّرو أقضية بعبدا وعاليه والشوف – حتى عام ١٩٨٣

القضاء	محلات حداده	محلات نجارة	كاراج تصليح سيارات	مناشر	مطاحن	معاصر زيتون	معمل أحجار أحجار	معمل بلاط	مؤسسات أخرى دبس ؛ تكسير صنوبر ؛ أدوات منزلية	مؤسسات أخرى مياه معدنية	المجموع
بعبدا	٣٠	٢٣	٣٦	١٧	١٠	٢	١٢	٦	٣٨	١	١٧٥
الشوف	٥٢	٢٨	٧٧	٢٣	٣٧	٤٧	٣٨	١٤	٦١		٣١٧
عاليه	٨٩	٦٠	١٢١	٣٣	٢٢	٤٢	٤٥	٢٠	١٧٥		٦٠٧
المجموع	١٧١	١١١	٢٢٤	٧٣	٦٩	٩١	٩٥	٤٠	٢٧٤	١	١١٤٩

المصدر : تحقيق ميداني أُجري عام ١٩٨٤ مع مهجّري أقضية بعبدا وعاليه والشوف.

لكن على أضيق في اتجاه مدن وقرى مجاورة (زغرتا وبعض قرى قضائها ، شكا والكورة). أما في جبل لبنان فقد خسر مهجرو أقضية بعبدا وعاليه والشوف حوالى ألفي مؤسسة تجارية موزعة كما يلي على الفروع التجارية والأقضية :

الجدول رقم ٤ :

المؤسسات التجارية التي خسرها مهجّرو أقضية
بعبدا وعاليه والشوف – حتى عام ١٩٨٣

القضاء	محلات سمانة لحّامين	نوفوتيه	محطات بنزين	محلات أخرى	المجموع
بعبدا	٢٠٩	٤٠	٣٤	١٧	٥٢	٣٥٢
الشوف	٤٢٦	٨٧	٦٧	٤٦	٦٤	٦٩٠
عاليه	٥٥٧	١٠٦	١١٨	٥٧	٨٣	٩٢١
المجموع	١١٩٢	٢٣٣	٢١٩	١٢٠	١٩٩	١٩٦٣

المصدر : تحقيق ميداني أُجري عام ١٩٨٤ مع مهجّري أقضية بعبدا وعاليه والشوف.

وقد قدرت قيمة هذه المؤسسات التجارية عام ١٩٨٣ بـ ١٩٠,٠٩١,٢٠٠ ل.ل. أي حوالى /٤٢/ مليون دولار بقيمة ١٩٨٣ . ومن نتائج «التهجير التجاري» رفع كلفة التسويق لتعدد المراكز وإضعاف الإنتاجية وخسارة «وفورات الحجم».

١. ٤ : إنخفاض إنتاجية القطاع المصرفي

وتأثّر القطاع المصرفي بالتهجير فلحقت الفروع وزبائنها من السكان والتجار إلى أحياء بيروت وضواحيها والمدن والبلدات . كما هذه الفروع ومراكزها الجديدة أيضًا دفعها التعويض عن مراكز وفروع دمرت في وسط بيروت التجاري خلال حرب السنتين إلى إنشاء /١١٠/ فروع ومراكز للمصارف في بيروت الكبرى /٤٢/ في شطرها الغربي و/٦٨/ في شطرها الشرقي ، وبين ١٩٧٤ و ١٩٨١ ، انخفض عدد المراكز الرئيسية للمصارف في وسط العاصمة من /٧٦/ إلى /٢٠/ ، وارتفع عددها في الشطر الغربي لبيروت الكبرى من /٤/ إلى /٤٠/ وفي شطرها الشرقي من صفر إلى /٢٥/ ، كما هذا العدد في باقي المناطق من صفر إلى /٥/. أما الفروع بين ١٩٧٤ و ١٩٨١ خارج بيروت الكبرى فمن /١٠٢/ إلى /١٨٣/. نتيجة

لصعوبة انتقال الموظفين بين شطري العاصمة اختل ميزان العرض والطلب وانخفضت الإنتاجية. وانعكس التهجير على الإدارة العامة، شرذمة للدوائر بين شطري بيروت الكبرى ما زاد من قلة فاعليتها من تزايد غياب الموظفين والاتصال والمستندات والوثائق وزيادة تعقيد المعاملات[٥].

١. ٥: إنخفاض الدخل والإنتاج في القطاع السياحي

ضُرِبَ القطاع السياحي ضَرْبة قوية بسبب التهجير فانقطع العديد من العاملين اللبنانيين عن المطعم والملهى والمسبح والفندق، خاصة في بيروت والمناطق المحيطة[٦]. ودُمِّرت أو عُطِّلت عشرات الفنادق والمسابح والمطاعم والمقاهي، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر الخسائر التي لحقت بمهجري أقضية بعبدا وعاليه والشوف حتى عام ١٩٨٣ بمؤسساتهم السياحية:

الجدول رقم ٥:

المؤسسات السياحية التي خسرها مهجّرو أقضية بعبدا وعاليه والشوف–حتى عام ١٩٨٣

	نوع المؤسسات		
القضاء	فنادق	مسابح	مقاه ومطاعم
بعبدا	٢٥	–	٣٢
عاليه	٧١	٥	٨٤
الشوف	٨	٩	٥١
المجموع	١٠٤	١٤	١٦٧

المصدر: تحقيق ميداني مع مهجّري أقضية بعبدا وعاليه والشوف أُجري عام ١٩٨٤.

وقد قدّرت قيمة هذه الخسائر بـ١٠,٢٣٠,٠٠٠ ل.ل أي /٢,٢٥/ دولار.

٥. بطرس لبكي، **تطور الدور الإقتصادي...**، مرجع سابق، ص ٢١٥–٢٤٤.

٦. خليل أبو رجيلي وبطرس لبكي، **لبنان: كلفة ١٦ من حروب الآخرين على أرضه**، كتاب قيد النشر، منشورات لارماتان، باريس، ١٩٩٢.

١. ٦ : إنخفاض الطاقات والمداخيل في القطاع العقاري والسكني

وظهرت إنعكاسات التهجير في القطاع العقاري في شكل عنيف بانخفاض أسعار العقارات في المناطق المهجّرة وارتفاعها اصطناعيًا في المناطق «المهجّر إليها». والأمر مماثل للإيجارات والخلوات، وكل أشكال المداخيل.

كما خسر المهجّرون عشرات آلاف المساكن جزء منها دُمِّر كليًا وجزء دُمِّر جزئيًا، والكل حُرم أصحابها منها. ونعرض هنا ما أصاب مهجّري الأقضية الجنوبية في جبل لبنان من خسائر على صعيد المساكن:

الجدول رقم ٦ :

عدد المساكن التي خسرها مهجّري أقضية بعبدا وعاليه والشوف حتى عام ١٩٨٣

القضاء	بعبدا	عاليه	الشوف	المجموع
عدد المساكن التي خسرها مهجّرو القضاء	٤٥٩٥	٩٩١٧	١٢٤٣٥	٢٦٩٤٧ مسكن قيمتهم /١,٠٢٥,٤٢٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية أي ٢٢٦ مليون دولار أميركي عام ١٩٨٣

المصدر : تحقيق ميداني أُجري عام ١٩٨٤ مع مهجّري أقضية بعبدا وعاليه والشوف.

١. ٧ : إنخفاض الطاقات الإنتاجية ومستوى الإنتاج في قطاع التربية

كذلك انخفض أداء القطاع التربوي بسبب انتقال وتشرذم في المؤسسات وزيادة مراكزها دونما موازاة في الجهاز التعليمي (لقلة عودة أحيانًا وصعوبة انتقاله أحيانًا أخرى) وكذلك في العناصر الأخرى المطلوبة للعملية التعليمية كالمباني والتجهيزات : ونشير هنا إلى خسائر القرى المهجّرة في أقضية بعبدا وعاليه والشوف حتى عام ١٩٨٣ :

الجدول رقم ٧ :

خسائر القرى المهجّرة في أقضية بعبدا وعاليه والشوف بالمؤسسات التربوية حتى عام ١٩٨٣

القضاء	نوع المؤسّسة			
	مدرسة خاصة	مدرسة رسمية	مدرسة مهنية	المجموع
بعبدا	١٣	٢٥	١	٣٩
عاليه	٣٤	٣٩	٢	٧٥
الشوف	٢٨	٥٨	١	٨٧
المجموع	٧٥	١٢٢	٤	٢٠٧

المصدر : تحقيق ميداني أُجري عام ١٩٨٤ مع مهجّري أقضية بعبدا وعاليه والشوف.

١. ٨ : إنخفاض الطاقات الإنتاجية والإنتاج في القطاع السكني

والأمر مماثل بالنسبة للقطاع الصحي حيث أدى تهجير الأطباء والمستشفيات والمستوصفات إلى انخفاض مستوى الأداء والخدمات وزيادة سوء توزيعها.

ونعرض هنا ما حصل من خسائر في التجهيز الصحي في القرى المهجّرة في أقضية بعبدا وعاليه والشوف :

الجدول رقم ٨ :

الخسائر في المؤسسات الصحية في القرى المهجّرة في أقضية بعبدا وعاليه والشوف حتى عام ١٩٨٣

القضاء	نوع المؤسّسة		
	مستوصف	مستشفى	عيادة طبية
بعبدا	١٠	١	٥
عاليه	٢٠	٤	١٤
الشوف	٢٢	٤	٨
المجموع	٥٢	٩	٢٧

المصدر : تحقيق ميداني أُجري عام ١٩٨٤ مع مهجّري أقضية بعبدا وعاليه والشوف.

الوضع مشابه بالنسبة للخدمات الأخرى كالخدمات الفنية والعلمية والنقل والمواصلات وقطاع البناء.

١. ٩ : إنخفاض الدخل الوطني ومستوى المعيشة :

- إنخفاض الدخل :

خلاصة القول أن التهجير كان تعطيلاً لطاقات إنتاجية من خلال عزل قوى عاملة عن مراكز إنتاج أو تشغيلها في غير مجالها ومستوى كفاياتها مما ينقص من أدائها ، ويوسع عدد الوظائف غير المنتجة والتي خلقتها ضرورات تعدد فروع المؤسسات ، ويجعل العديد من الفروع تعمل دون طاقتها لضيق المنطقة التي تخدمها ويرفع من كلفتها ويخسرها وفورات الحجم . كما أن التهجير يدفع نحو أسواق ومناطق اقتصادية متعددة شبه متكاملة وشبه مكتفية ذاتيًا في بلد كان يشكو من ضيق سوقه الداخلية عندما كانت موحدة .

- إنخفاض مستوى المعيشة :

لا شك أن بعض المناطق (أطراف بيروت وضواحيها على حساب وسطها ، مناطق استقبال المهجّرين بشكل عام) والفئات اللبنانية استفادت لفترة من التهجير وحصلت على تحسن مؤقت لمستوى دخلها : وقد حصل ذلك من زيادة الطلب على السكن والمحلات التجارية والأرض والسلع والخدمات في المناطق التي أتى إليها المهجرين ، وكذلك من خلال سلب ونهب واستثمار ممتلكات وأراضي ومباني ومنازل ومحلات ومصانع ومزارع ومحمل المؤسسات التي كان يملكها أو يديرها مهجّرون ، كذلك من خلال أخذ أسواق المؤسسات التي كان يملكها المهجّرون .

لكن هذه المفاعيل كانت محدودة كنتائج عامة : لأن الأراضي والمؤسسات المسلوبة لا تستثمر بشكل مكثف وعقلاني بسبب الخوف من المخاطرة بتثمير المال بأملاك الغير . كذلك المساكن وغيرها . مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية في هذه المؤسسات وانخفاض في الدخل العام رغم ارتفاع دخل المستثمر .

لذلك فخسارة الأسواق واليد العاملة وفرض العمل بسبب التهجير هي أسباب إضافية أخرى في تدني الدخل ومن ثم مستوى المعيشة .

المهجّرون الذين يشكّلون حوالى ربع الشعب اللبناني ولدى اللبنانيين بشكل عام . ونتج عن ذلك كله ظاهرتين أساسيتين هي من سمات التخلف الأساسية :

- زيادة التبعية والاتكال على الخارج .

- تضعضع العلاقات بين القطاعات الاقتصادية والمناطق وتراجع التكامل الاقتصادي الوطني. سنتناولها بالتوالي:

٢. التهجير وزيادة التبعية والاتكال على الخارج للحصول على الموارد اللازمة للعيش

هذه ظاهرة أخرى من مظاهر التخلف.

نتج عن التهجير تحويل قسم من المهجّرين إلى أناس يعيشون من المساعدات الحكومية أو مساعدات الجمعيات الأهلية أو الأجنبية بسبب فقدانهم لموارد رزقهم. كما زادت تبعية لبنان الإقتصادية نحو الخارج بسبب النقص في الإنتاج الذي ساهم فيه التهجير إلى حد كبير، مما استوجب زيادة في الاستيراد لسد الحاجات. والنقص في الإنتاج من أسبابه فصل قسم من القوى العاملة عن وسائل الإنتاج بسبب التهجير وهجرة قسم من القوى العاملة المهجّرة إلى الخارج بحثًا عن عمل لها ولإعالة عائلاتها المهجّرة على أرض الوطن والتي فقدت موارد رزقها. فأصبح الاقتصاد والمجتمع اللبناني أقل اكتفاءً ذاتيًا وأكثر تبعية بالنسبة للخارج للحصول على الموارد اللازمة لسد الحاجات، أكانت هذه الموارد خاصة (تحويلات المغتربين) أو عامة (مساعدات أهلية أو حكومية خارجية).

٣. تضعضع العلاقات بين المناطق واضعاف التكامل الإقتصادي الوطني

وهذا التضعضع هو من أهم سمات التخلف. فقد سبق لنا وذكرنا بشكل تفصيلي كيف أن التهجير تسبّب بتعطيل طاقات إنتاجية واسعة في قطاعات ومناطق.

كذلك فالتهجير عطّل التواصل بين المناطق فخلق حواجز من الكراهية والخوف منعت التبادل وانتقال الأشخاص والسلع والخدمات بين المناطق: فأصبحت الكثير من الأسواق والمنشآت الاقتصادية أكثر ارتباطًا بخارج لبنان وأقل ارتباطًا بمنشآت وأسواق لبنانية مما كانت قبل التهجير. ونزع لبنان بسبب التهجير إلى أن يصبح مجموعة من الكانتونات الاقتصادية هي أكثر ارتباطًا بالخارج مما هي بين بعضها البعض. وحصل ذلك في العديد من المناطق والنشاطات والمؤسسات نذكر منها الحالات: النقل الجوي، النفط ومشتقاته، العديد من فروع الصناعة وبعض فروع الزراعة، القوى العاملة، التداول بالعملات غير اللبنانية.

فبعد هذا العرض **لارتباط التهجير** بأهم سمات التخلف، حان لنا أن ننتقل إلى الجانب الإيجابي لنختم موضوعنا بمنظور إنمائي وطني فعلاً منطلقًا من مفهوم عقلاني للمصلحة العامة ولضرورات إعداد لبنان للقرن الحادي والعشرين.

القسم الثاني : العودة والإنماء

قبل أن أتطرّق إلى ارتباط الإنماء بالعودة علي أن اركّز على كون التهجير جزء أساسي من الحروب من أجل الآخرين التي فُرضت على الأكثرية الساحقة من اللبنانيين. فالتهجير هو جزء من نتائج هذه الحروب التي أعادت لبنان من موقع بلد كان يخرج تدريجيًا من العالم الثالث إلى بلد منهوك القوى الكثير من طاقاته مهدّمة والبعض الآخر مشرّد في أصقاع الدنيا والبعض الأخير مشرّد على أرض وطنه :

فإعادة إنماء لبنان التي لا تنفصل إلى إعادة إعماره تمر حتمًا عبر عودة المهجّرين إلى بيوتهم ومواقع عيشهم السابقة. وذلك لعدة أسباب أهمها :

- **سياسيًا :**

التهجير «قنبلة موقوتة» تهدّد في أي وقت مسيرة السلام. ومسيرة السلام شرط ضروري ومسبق لعودة ثقة اللبنانيين بموطنهم ودولتهم وهذه الثقة وحدها تعيد طاقات اللبنانيين البشرية والمالية إلى لبنان والتي بدونها لا إنماء ولا إعمار. وعودة المهجرين هي مؤشر أساسي لنهاية الحروب على أرض لبنان.

- **اقتصاديًا :**

لأن عودة المهجّرين إلى مناطقهم هي شرط لإنمائها من خلال إعمارها وإعادة تنشيط قطاعاتها الاقتصادية من زراعية وصناعية وخدماتية وغيرها. كما إن إعادة المهجّرين إلى مناطقهم تفترض إعمارها أو على الأقل إعادة تأهيلها لأن التجهيز ترافق غالبًا مع التدمير الجزئي أو الكلي أو إهمال المساكن والبنية التحتية والخدمات العامة والمؤسسات الإنتاجية، وذلك لجعل العودة ممكنة.

هكذا فإذا كان الإنماء هو المعنى المعاصر للسلام على الصعيد العالمي فالأمر صحيح أيضًا على الصعيد الوطني : فلا إنماء بدون سلام ولا سلام حقيقي بدون إنماء حقيقي أي عادل ومتوازن .

والإنماء والسلام المتلازمان مرتبطان بالجوهر بتخطيط عادل وعقلاني ومستقبلي لأهم آفة من آفات الحرب أي التهجير وذلك من خلال عودة كل مواطن لبناني إلى بيته إلى حقه إلى كرامته .

٧. بطرس لبكي ، **زيبة الإنتصارات**... ، مرجع سابق .

قضية الحرب والتهجير في لبنان
من منظار مختلف*

الدكتور عبدالله إبراهيم

لقد قيل كلُّ شيءٍ تقريبًا حول قضية التهجير وكُتِبَ كلُّ شيء. فهل من مجال لقولٍ إضافي بعد؟ ألا يتيح الطابعُ الأكاديمي للمؤتمر وهويةُ الجهةِ الداعيةِ له واهتماماتُ المشاركينَ فيه اَنْفُسِهِمْ الفرصةَ لصياغةِ بعض الأفكار التي لم تُطرح بعدْ؟

سوف نعتبر، مع انعقاد المؤتمر، ان تلكَ الفرصةَ قد سنحت لنا، وسوفَ نَسْتَغِلُها دون إبطاءٍ عن طريق عرض المداخلِ المنهجيةِ الضروريةِ التي تعبّرُ عن منحى أو منطقٍ مختلفٍ نتبناه وندعو لممارسته وتحويله إلى مواقفَ ذهنيةٍ وعاداتٍ فكرية ومبادئ أساسيةٍ ينطلق منها الباحث الإجتماعي في كلِّ دراسةٍ تتعلّقُ بالتهجيرْ.

المدخل المنهجي الأول:

هل التهجير نتيجةٌ من نتائج الحرب؟

للوهلة الأولى، يبدو السؤالُ من البديهيات كما ينتمي الجوابُ عليه، للوهلة الأولى أيضًا، إلى البديهيات.

لنحاولَ طرحَ السؤالِ بصيغة أخرى: هل يوجدُ فارقٌ منهجيٌ ما بين اعتبار التهجير من نتائج الحرب أو اعتباره الحربَ نفسَها؟

يبدو هذا السؤال بدوره شكليًا إلى حدٍّ بعيد. فهل نحن في وارد اللعبِ بالألفاظ والكلمات أو طرحِ البديهيات؟

* ورقة قُدِّمت إلى ندوة «الحرب والمجتمع» الذي نظمته الجمعية العربية لعلم الإجتماع المنعقد بين ٢٢ – ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٢.

لا بالتأكيد، فالمناسبةُ لا توحي بذلك، والقضية في رأينا، ليست شكليةً على الإطلاق. إنها تتعلّق بمنهجِ الرؤيةِ ومنطقِ الفهم وتترتبُ على اختيار احدى الإجابتينِ وجهةٌ في البحث والتحليل تختلفُ أشد الاختلاف وتتعارضُ إلى حدٍّ بعيد مع الوجهةِ الأخرى التي تستوحي الإجابةَ الثانيةَ المتاحة.

وإذا كان النظرُ إلى التهجيرِ كنتيجةٍ من نتائجِ الحربِ يسودُ داخلَ المؤتمراتِ وفي الأبحاثِ والدراسات فإن اللازمةَ المرافقةَ له تسودُ بدورِها وتتمثّلُ في اعتبارِ التهجيرِ مشكلةً اجتماعيةً مطروحةً على الحلِّ بإلحاح شديد. ولكن، هل التهجير مشكلةٌ إجتماعية بالفعل؟

نعودُ من جديد إلى ما يبدو انه سؤالٌ بديهيٌ آخرُ يؤدي إلى إجابة تنتمي للبداهة ذاتِها.

لنحاولَ الدخولَ إلى الحقلِ المنهجي الذي يعتبرُ التهجيرَ حربًا وليس نتيجةً لحربْ. ونبدأ بالمحددات التي تَفْرِضُ هذا الاعتبار:

١. التمييز في مصطلح الحرب بين الأحداث العسكرية التي تنتظم في سلسلة واحدة متكاملة والحربُ كمرحلةٍ تاريخية يتشكل المجتمع خلالَها على أساس تغيرات بنائية تتجاوزُ حدودَ المورفولوجيا الاجتماعية لتطالَ مستوياتِ الحياةِ المجتمعية كافة.

٢. التهجيرُ والحربُ قضيةٌ واحدةٌ على الصعيد النظري. وما دامت الحربُ مستمرةً فالتهجيرُ كذلك.

٣. لم تنتهِ الحربُ اللبنانيةُ بعدُ كمرحلة تاريخية. ونحن عندما نقول ذلك نعني أن التغيّراتِ البنائيةَ الاجتماعيةَ التي بدأت معها ما زالت تتجهُ الاتجاهَ نفسهُ ولم تصل بعد إلى ما يشكلُ نهايةَ مرحلةٍ تاريخية وبدايةَ مرحلةٍ أخرى. وقد يكون انتهى أو توقف وجهٌ من وجوهها على الأقل هو الوجه الأمني والعسكري ولكن الأوجهَ الأخرى ما زالت حاضرة بقوة.

قد يستنكر البعض هذا الرأي فيقول: «انتهتْ حالُ الحربِ وفُتِحَتْ المناطقُ على بعضها البعض، وانتشر الجيش وقامت حكومةٌ وفاقٍ وطني ولم يعد ثمةُ حائلٍ دون قيام المهجّرينَ بتفقد أملاكهم وأرزاقهم ومساكنهم وهو ما لم يكن متيسرًا من قبل».

ولكن هذا البعض لا يملك بعد ذلك سوى الإشارة إلى المظاهر الملموسة لاستمرار التغيرات البنائية التي يرتبط وجودُها بالحرب فيقول: «على رغم انتشارِ قوى الجيش وانتهاءِ الحرب وفَتْح المناطق على بعضها فقد فوجئ المهجرون بمنعهم من زيارة منازلهم وحصادِ

أرضهم وتَفَقُّدِ أملاكهم ومن استطاع منهم ذلكَ تلقى تهديداتٍ أو نصائحَ بوجوب المغادرة».

ويذهب البعضُ نفسُه أبعد من ذلك إلى القول: «نشأ حالٌ من القلق والخوفِ على المصير لدى المهجّرينَ الذينَ لا يعرفونَ ماذا سيكونَ وضعُهم مستقبلاً وكيف تُحلُّ قضيتُهم وهل يكونَ الحلُ جزئيًا أو بعيدَ المدى».

ويضطرُ هذا البعضُ نفسه في نهايةِ الأمرِ إلى الصراخِ: «أنظروا كيف تتمُ إزالةُ معالمِ الحياةِ في المناطقِ المهجّرةِ بهدمِ المنازلِ وقطعِ الأشجارِ واستثمار الأراضي الزراعيةِ وانظروا كيف تستبدلُ معالمُ الحياةِ السابقةِ للتهجير بمعالمِ حياةٍ بديلة».

٤. لن يتحول التهجيرَ في أي وقت إلى مشكلةٍ اجتماعية كتعاطي المخدرات أو الإسكان أو الغلاء أو التسول... الخ. وهو قد يتحولُ مع انتهاء الحرب إلى واقعٍ مجتمعيٍ ملموس ينتظرُ الحلولَ الإداريةَ والتقنيةَ الملائمةَ وتوافرَ الأموالِ اللازمةِ لإعادةِ البناء ولكنه يكون قد انتهى بالتأكيد كقضية تحملُ عنوانَ التهجيرْ.

٥. عندما نشير إلى استمرار الحرب بمعنى استمرار التغيرات التي ترتبط وجهتُها البنائيةُ بها نكون لا ندري طبيعةَ السلامِ الآتي بلا ريب، كما نكون لا نعرفُ محتواه وتوازناتِه بعد. فما الداعي إلى الافتراضِ بأنه سوف يؤدي بالضرورة إلى حلّ قضية التهجير بالوجهة التي تتمّ الدعوةُ إليها في الوقت الحاضر؟ ونُصْبَ أعيننا في التاريخ اللبناني القديم والحديث تتعدّد الأمثلةُ حول سوابقَ تهجيريةٍ محدّدةٍ معْ ما رَسَتْ عليه من معطيات مورفولوجية اجتماعية؟

٦. لا معنى لكل الكلام السائد على أولوية حل قضية المهجرين وعلى مساهمة هذا الحل في تأمين السلام. وما دامت الحربُ مستمرةً بأوجهٍ مختلفةٍ فإن أي قرار بإنهاء التهجير سوف يأخذ هذا الاستمرار بعين الاعتبار. وما ينبغي انتظارُه بالفعل هو قرارٌ لا ندري كنهَهُ ولا مصدَرَهُ بعد يؤدي إلى قلب المسار وتغيير الاتجاه وليس قرارًا على مستوى السلطة الرسمية بإنهاء التهجير ونستطيع التأكيد منذ الآن بأنَ كلَ شيءٍ سوف يحصل في اللحظة البنيويةِ الإجتماعيةِ ذاتها أي انتهاء الحرب وإنهاء التهجير.

ولأن التهجير حربٌ وليس نتيجةً لحرب، فالكلام حولَه كلام حربي أو «حربجي» إذا صح التعبير. وهو يتنقل بين طرف يُلْقي اللوم على آخرَ ويحمّله تَبْعَةَ منعِ مهجرينَ معينينَ من العودةِ وطرفٍ يردُّ بضرورةِ العودةِ الشاملةِ لكلِّ مهجر. وإذا كان استخدامُ التهجيرِ ورقةً في الصراع السياسي القائمِ يقدم الدليلَ على صحةِ ما نقولَه، فإن ما ينبغي التوقفُ مطولاً عندُه

هو مساهمةُ الأبحاثِ والدراساتِ والاستقصاءات في هذا الاستخدامِ الدائرِ. ويتبدى ذلك بوجهين:

- فئةٌ من الباحثين الأكاديميين تخلطُ بين الممارسةِ السياسية اليومية والممارسةِ النظرية ذات المحتوى السياسي فتَلْبَسُ اللباسَ الأكاديمي لتقولَ ما تقوله، أو ما ترغبُ قَوْلَهُ، في ممارستها السياسية اليومية. وهذه الفئة مدركةٌ تمامًا لدورها وخطابها.
- فئة أخرى تَطْمسُ وجودَ الحربِ عن طريق تحويلِ قضيةِ التهجير إلى مشكلة اجتماعية. انها تمارس شكلاً من الأشكال الإيديولوجية وتعمل على استمرار الحرب، إيديولوجيًا، عبرَ خلقِ الوهمِ بوجود السلام.

المدخل المنهجي الثاني

نحن نعرفُ أن تحديدَ ظاهرةٍ معينةٍ يعني الكشفَ على قضاياها الخاصةِ بهدفِ رسمِ الحدود النظرية المميزةِ لها. ولهذا السبب، يتطلبُ كل تعريفٍ صياغةً معيّنةً تشير إلى تلك القضايا.

وبتفحصنا للدراسات والأبحاث وأوراق العمل المتعددة نواجهُ تحديدًا واحدًا للتهجير يتكرّرُ على الدوام: «التهجير هو المغادرة القسرية لجماعة بشرية معيّنةٍ لمواقعَ عيشِها إلى مواقِعَ أخرى» أو «التهجير هو النزوحُ الداخلي القسري».

لنحاولَ التفتيشَ في هذه الصياغةِ الشائعةِ عما يميّزُ التهجيرَ كقضيةٍ نظرية مطروحة للدراسة:

١. نحن نجد فيها فكرةَ المغادرةِ أي مغادرةِ موقع العيش الأصلي. وهذا التعبير لا يختصُ بالتهجير لوحده ويمكن إدراجه في أي تعريف آخر للنزوح الداخلي التقليدي أو الهجرة إلى الخارج.

٢. نحن نجد فيها مفهومَ «القسر» أي المغادرة القسرية. وهذا الوجه أيضًا قد يتخذ أشكالاً مجتمعية ملموسة تتفاوت بين التهديد بالعنف وممارَستِه والخوفِ منه والقسر الذي يرتبط بشروط موضوعية معيّنة تمتازُ بقوةٍ قاهرةٍ تفرض نفسها على النازح التقليدي أو المهاجر التقليدي وتُرْغِمُهما على تركِ مَوْقِعِ عيشِهما الأصلي.

٣. كما نجد فيها مفهوم الجماعة أي المغادرة القسرية الجماعية لا الفردية. وفي هذا الإطار يجري الحديث في العادة عن موجات النزوح والهجرة. ولا نظنُ أن عددَ مغادري موقع

العيش الأصلي أو الفترةِ الزمنيةِ الفاصلةِ بين مغادرة وأخرى هي التي تميّز التهجير على الصعيد النظري.

في الحقيقة إذن، يدفع بنا التحديدُ السائدُ للتهجير بعيدًا عن قضاياه الخاصة ويُدْخِلَنا في نطاق اللبس الشائع بين التهجير والهجرة والنزوح الداخلي.

ولسنا بحاجة للتفتيش طويلاً عما يميّزُ التهجيرَ كمفهومٍ وموضوعٍ وقضية. إنها الحرب كمرحلة تاريخية. وبهذا المعنى نقول إن التهجير هو الحرب وليس نتيجتَها. وبهذا المعنى أيضًا نعتبر التهجيرَ حربًا. ولعلّ أفضلَ صياغةٍ بديلة ممكنة لعنوان ورقة تأخذ على عاتقها مهمةَ دراسةِ التهجير هي «تهجيرُ الحربِ أو حربُ التهجير». وفي هذه الصياغة يكمن وجهٌ بارز من أوجه الحرب اللبنانية.

المدخل المنهجي الثالث

يمضي الإنسانُ العادي كلّ لحظةٍ من لحظاتِ الحرب في مقارنةٍ تفصيلية مستمرة مع نموذجِ السلمِ الحاضرِ في ذهنه على الدوام. ولا يهم إذا كان هذا النموذجُ متطابقًا مع ما كان سائدًا عشيةَ الحربِ أو مع أي نموذجٍ سلمي آخرَ يقوم الفردُ باختراعه، فالأكثرُ أهميةً هو وظيفةُ هذه المقارنةِ التي تجعلُ المعايشةَ النفسيةَ اليومية للحرب ممكنةً عن طريق حجب قساوتِها ووحشيتها عن الوعيِ المباشرِ وذلك بواسطة حجبِ واقعِ الحرب نفسِه عن الوعي المباشر.

وهكذا تصبحُ الحرب ظرفًا استثنائيًا سوف ينتهي غدًا أو بعد غد ويصبحُ نموذجُ السلم هو البنية.

وإذا كان حجب الواقع في حياة الحرب اليومية واحتجابه يشكل نمطَ التكيفِ الأكثرَ شيوعًا في ملموسِ العيشِ المجتمعي فإن تَسَلُّلَ هذا النوع من المقارنة إلى الأبحاثِ والدراساتِ وأوراقِ العمل يؤدي إلى عدمِ دراسة واقعِ الحرب. أما سبب ذلك فهو الاستدلال القائم على نسخِ نموذج السلام، والاكتفاءُ بقياس قرب أوضاع الحرب أو بعدِها عنه.

وإذا كانت المقارنةُ خطوةً منهجيةً تُغْني الفكر فإنها في أحيان كثيرة تبرز عقبةً أمام المعرفة وذلك عندما يسودُ الخلطُ وعدمَ وعيِ الفارق النظري بين تشابهِ واختلافِ السمات الظاهرة في الملموس والمقارنةُ كعملية معرفية واحية. وفي أساس المقارنةِ بناءٌ نظريٌ يسمح بالعمل على

أشكال اجتماعية مختلفة. وهذا النمطُ من التفكير هو الذي يضفي صفةَ الخصوبةِ العلمية على إقامة المقارنة بين المجتمعات أو المراحل التاريخية المختلفة أو بين أنظمةٍ متفرعةٍ ضِمن المجتمع الواحد.

كيف ينعكس نسخُ نموذج السلم في واقع دراسة قضية التهجير؟

يتم إهمالُ حقيقةِ ان لا عودة، على مستوى التغيرات البنيوية، إلى السلمِ السابق. وإذا حصلت تلك العودة فإنها سوف تترافق مع كلِّ التحولات زمن الحرب ومن الأكيد ان بنيةَ السلمِ الآتي بلا ريب سوف تكونُ مختلفةً عنها عشية الحرب.

إن الأبحاثَ والدراساتِ وأوراقَ العمل كافة تفترضُ أن السلمَ الجديد سوف يؤدّي إلى عودةِ كلِّ المهجّرين. فما الذي يدعوها إلى افتراضِ ذلك سوى ما تقوم به من قياسٍ استدلالي؟

وإذا كانت المعالمُ النهائيةُ للسلمِ الجديد لم تتضحْ بعد فإن ما تتاحُ دراستُه هو التغيرات التي تحصل في أماكن التهجير الأصلية وما يجري فيها بالإضافة إلى المدى الذي يذهب إليه انخراطُ المهجّرين في موقع عيشهم الجديد.

ولعلَّ في هذا النوع من الدراساتِ نجدُ الجوابَ على السؤالِ المتعلّقِ بالوجه المورفولوجي الاجتماعي لما سوفَ يرْسو التهجير عليه. وما دامَ هذا النوعُ من الأبحاث غيرَ موجودٍ وغيرَ شائعٍ فإن كلّ إجابةٍ تبقى في دائرة الإفتراضات.

وفي الوقتِ نفسِه الذي تحصلُ فيه على الأرض تغيّراتُ الحرب البنيويةِ تبقى الدراساتُ وأوراقُ العملِ تحلّق في الفضاء وتعيشُ أحلامَ السلامِ الواحدِ تلو الآخر دون أن تصحو أبدًا.

المدخل المنهجي الرابع

نحن نعلمُ الصلاتِ والروابطَ الوثيقةَ بين منطقِ أيِّ بحثٍ في رؤيةِ الأمور ونوعِ المشكلات والقضايا التي يتناولُها ونمطِ المعطياتِ التي يقوم بتجميعها وطريقةِ تجميع المعطيات ووجهةِ تحليلِ النتائج وتفسيرِها. وهذه الصلاتُ والروابطُ تُنْتِج محطاتِ البحثِ الاجتماعي المنهجية وتقنياته. وعلى هذا الأساس نطرحُ السؤالَ حول نموذجِ البحث التجريبي الملائم لمداخلنا المنهجية السابقة.

لقد حددنا منطقَ رؤيتنا لقضية التهجير على أنها حرب وليس نتيجةً لحرب ، كما دعونا إلى تجنّبِ النسخِ على نموذج السلام بمعنى ضرورةِ دراسة التغيرات البنيوية الحاصلة زمن الحرب. فما هي طبيعةُ البحثِ الميداني المنسجمِ مع هذا المنطق؟ وما هي مراحِلُه ومحطاتُه وتقنياتُه؟ وهل ينوجد هذا النمطُ في واقع البحث اللبناني الملموس لقضية التهجير؟

من الملاحظ وجود نمطين لا ثالث لهما :

(١) مسوحاتٌ مجهريةٌ أو شاملةٌ أو أبحاثٌ توثيقيةٌ تقوم بتجميع المعطيات الإحصائية من مصادرها المختلفة حول حجمِ التهجيرِ وتوزيعه الجغرافي ومتابعة موجاتِه زمنيًا.

(٢) دراساتٌ استقصائيةٌ ميدانية تعتمد منهجية العيّنة وتستهدفُ المهجّرينَ بغيةَ الإجابةِ على عددٍ من الأسئلةِ الجوهرية ، لتصل بعد ذلك إلى الإحاطة بالميزات الديمغرافية والإجتماعية والاقتصادية للمهجّرين وكيفية إدراكهم لحياتهم في بيئتهم الأصلية وبيئتهم خلال التهجير.

ما هي حدود الفهم التي تصل إليها هذه الأبحاث؟ في الحقيقة ، إن حدودَها مرسومةٌ في الأصل وهي التي حرضتها على القيام بهذا النوع من الدراسة الميدانية. إنه الفهمُ الذي ينظر إلى التهجير ويعالجه كأي مشكلة اجتماعية أخرى.

وفي المقابل ، نحن نقترح النموذج التجريبي التالي :

أولاً : اختيار منطقة معيّنة عرفت التهجير أو اختيار مجموعات مهجّرة محددة.

ثانيًا : المتابعةُ الميدانيةُ الدقيقةُ لمسارِ التهجيرِ وشروطِه منذ لحظته الأولى وحتى الاستقرارِ في موقعِ العيش الجديد.

إن المطلوبَ هنا هو سيرةُ التهجير الذاتية المنتجة على قاعدة سير التهجير الذاتية.

ثالثًا : دراسةٌ ميدانيةٌ معمّقةٌ لما حصلَ ويحصلُ في منطقة التهجير الأصلية. من سكن فيها؟ ما هي التحولات في المنطقة بعد التهجير؟ هل تغيرت طبيعةُ انخراطها في مجالها الاجتماعي المحلي الأوسع؟ بأي معنى وبأي محتوى؟

رابعًا : دراسةٌ ميدانيةٌ معمّقةٌ للمنطقةِ التي سكنَ فيها المهجّرون. ولماذا سكنوا فيها بالذات؟ والإحاطةُ بوضعِها الجديد وتحوّلاتِها وشبكةِ علاقاتها الاجتماعية الجديدة ومدى انخراط المهجّرين ضمنها.

بواسطة هذا النموذج يمكن الإجابةُ على الأسئلة المطروحة في الصفحات السابقة. وفي هذه الحالة لا نكون نقيسَ على نموذجِ السلم المحدد سلفًا ونكونُ لا نعتبرُ التهجيرَ مشكلةً

اجتماعيةً كغيرها أو نتيجةً لحرب. وضمن هذا المسار فقط يُعتبَرُ التعرفَ على أوضاع المهجّرين وميزاتهم الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وآرائهم بها جزءًا لا يتجزأ من دراسة قضية التهجير.

إنها دعوةٌ منهجيةٌ لدراسة قضية لم تنل ما تستحقُه من دراسة بعد. وعلى جميع الأحوال تبقى بعضُ الأسئلةِ معلّقةً حتى إشعار آخر: من يدرس؟ من هو المؤهل لدراسة من هذا النوع؟ من له مصلحة بدراسة من هذا النوع؟ من يَسْمَحْ بدراسة من هذا النوع؟ من يُسْمَحْ له بدراسة من هذا النوع؟ من يطلب دراسة من هذا النوع؟ من هم الباحثون الذين يعيشون الحربَ وبإمكانهم، في الوقت عينه، الحفاظُ على ما نسميه البعدُ الاجتماعيُ الذي يُفْتَرَضُ وجودُهُ بينهم وبين الظاهرة المدروسة؟

كلها أسئلة ولا إجابات محددة عليها حتى اللحظة الراهنة.

نختم أخيرًا بالقول: ما يفصل بين وجهة نظر وأخرى هو خيط من الفهم دقيق جدًّا يسهل اجتيازه إلى حدٍّ كبير كما يصعب اجتيازه إلى حدٍّ أكبر. وشكرًا لكم على إصغائكم.

نشاطات أكاديمية

بين نهاية ١٩٩١ ومطلع ١٩٩٢، شهد معهد العلوم الاجتماعية عددًا من الندوات والإحتفالات الأكاديمية؛ في هذا العدد وتوثيقًا لبعض هذه الأنشطة الأكاديمية نقدّم نصَّين:

- **الأول**، احتفالي، وهو نص الكلمة التي أُلقيت في الاحتفال التكريمي الذي أُقيم بمناسبة صدور العدد الأول من «العلوم الإجتماعية – بيروت».
- **والثاني**، أكاديمي، وهو نص مداخلة فضل ضاهر في بدء نقاش أطروحة الدكتوراه التي تقدَّم بها في معهد العلوم الإجتماعية، اليوم الأول بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٠.

المشكلات الإجتماعية للأسرة
«دراسة ميدانية حول أوضاع الشباب» *

أسعد الأتات

«إن الوظيفة الأساسية لأي بناء اجتماعي هي إرساء نظم تخدم حاجات الإنسان، وتحقّق له هذا الشعور بالعزة والكرامة... أما البناء الذي يدفع أفراده إلى حلول يائسة فهو بناء لا يستحق البقاء ولا بدّ أن يحطم ويُستبدل بغيره».

فرانتز فانون * *

مدخل عام

لا ندري فيما إذا البناء الإجتماعي القديم في الجمهورية الأولى قد تحطم واننا على مشارف قيام بناء جديد، يهدف إلى تحقيق عزة الإنسان وصون كرامته؟ وربما هذا الجديد الذي نحلم به في ظل الجمهورية الثانية تتبين ملامحه من كيفية تعاطي المسؤولين ومقاربتهم «للمشكلات الإجتماعية» التي نرزح تحت كواهلها؟

لقد آلت مفاعيل الحرب الأهلية خلال عقد ونصف من الزمن إلى خلخلة الوضع الإجتماعي في لبنان وإلى مراكمة تشوهات متعددة في بنيته الإجتماعية. وإذا قدر بعض الخبراء الاقتصاديين التكلفة الاقتصادية للصراع العسكري بـ٨ مليارات دولار أميركي فإن كلفتها الإجتماعية باهظة الثمن وأبعد أثرًا على تطوره المستقبلي. وإذا كان الاهتمام الأساسي للمسؤولين حاليًا يتجه نحو إعادة الإعمار على مستوى البناء التحتي، وهذا له مبرراته الحياتية والواقعية، فإن استمرار اختلال الوضع الإجتماعي وتشويه عناصره قد يعرقلان هذا التوجه ويحدان من إمكانية الاستفادة منه.

* دراسة قُدِّمت في مؤتمر إنماء لبنان الإجتماعي ١٥–١٦ تشرين الثاني ١٩٩١، نظمه مركز الدراسات والتوثيق والنشر، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، بيروت.

** طبيب من جزيرة المارتنيك الواقعة تحت الحكم الفرنسي ابان الثورة الجزائرية، يحمل الجنسية الفرنسية. عينته السلطات الفرنسية طبيبًا في مستشفى مدينة بليدة بالجزائر. انضمّ إلى صفوف الثورة الجزائرية إلى أن استشهد في كانون الأول ١٩٦١.

ان «المشاكل الإجتماعية ***» التي نعاني منها اليوم كثيرة ومتنوعة. وإذا كانت الحرب قد أفرزت البعض منها فانها فاقمت من أزمة بعضها الآخر السابق وجودها على اندلاعها. ومثلما طمست هذه الحرب معالم المشكلة الإقتصادية البنيوية[1] فإنها تطمس الخلل الفعلي في بناء لبنان الإجتماعي القادر على تعميق أزماته الإجتماعية وعلى إعادة إنتاجها باستمرار. ونميل للقول بأن هذه «المشاكل» شكّلت الأجواء والمناخات الرئيسية في تفجير أتون الصراع السياسي والعسكري.

ولعلّ الطائفية تشكّل أبرز مشكلة بنيوية في تركيب لبنان الإجتماعي وهي الأساس لاختلالات متعددة ومختلفة: سياسية واقتصادية واجتماعية... الخ. وهي تحمل في طياتها مضامين طبقية واجتماعية تفاقم من حدة التناقضات بين أبناء البلد الواحد وتمنع إمكانية تكون مجتمع لبناني بمعناه الموحد اجتماعيًا مثلما هي الحال في أغلب البلدان العربية، إن لم يكن حال جميع العرب في كافة بلدانهم[2]. وهذه المشكلة الأساس تفاقم من أوضاع المشاكل الأخرى وتعيق من إمكانيات وضع الحلول الملائمة لها. ويمكن أن يضع الباحث لائحة بعشرات المشاكل الاجتماعية التي نعاني منها تبدأ بالمشاكل العامة لتتدرج إلى المشاكل الفرعية في المناطق والأحياء والمجموعات السكانية الفرعية مثل الطلاب والشباب والمسنين والمتيتمين والعاطلين عن العمل... الخ.

أما أبرز «المشكلات» التي أفرزتها الحرب فيمكن التذكير بالتهجير الذي طاول حوالى ٢٢ ٪ من السكان اللبنانيين المقيمين في لبنان[3] وإلى الهجرة الخارجية التي فاق حجمها النصف مليون مواطن حتى بداية عام ١٩٩١، أي ما يوازي ١٧ ٪ من مجموع سكانه[4] إلى تدني مستوى التعليم، حيث جاء ترتيب البكالوريا اللبنانية – القسم الثاني في الدرجة ٩٣ على لائحة الأونيسكو، المعدة لترتيب دول العالم حسب مستوى هذه الشهادة عام ١٩٨٨،

***اننا نحتفظ باستعمال هذا المفهوم، لأنه لا يعبّر عن حقيقة الأوضاع التي نعاني منها.

١. الدكتور الياس سابا، في المسألة الاقتصادية (١) «حزب الحرب وحزب السلام»، جريدة **السفير** اللبنانية، تاريخ ١٩٩٠/٩/٥.

٢. د. حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، ومنشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ١١٢.

٣. دراسة لم تُنشر نتائجها وهي حول التهجير القسري في لبنان، معهد الدراسات والعلوم الإجتماعية التطبيقية، الجامعة اليسوعية، بيروت ١٩٨٧.

٤. دراسة قمنا بها حول التهجير والهجرة في لبنان سيصدر قسم منها في كتاب حول **لبنان اليوم**، يعده مركز دراسات الشرق الأوسط المعاصر، بالإشتراك مع المركز الوطني للأبحاث العلمية في فرنسا.

في حين أن الرقم ٩٥ كان الأخير فيها[٥]. أما السكن فأزمته مستشرية وتشكل معضلة إجتماعية، بخاصة في بيروت وضواحيها، حيث أن إجرة سكن مؤلف من ثلاث غرف ومنتفعاتها، أي على مساحة لا تزيد عن ٧٥ مترًا مربعًا، تفوق الـ ١٨٠ ألف ليرة لبنانية في أحد الأحياء الشعبية الفقيرة في ضاحية بيروت الجنوبية مثل الأوزاعي أو حي السلم أو الرمل العالي في برج البراجنة. أي إن أجرة مسكن متواضع من حيث مواصفات البناء والتجهيز والمساحة تبلغ حوالى ٢٤٠ ٪ من الحد الأدنى للأجور حاليًا. أما أزمة الأقساط المدرسية، في المدارس الخاصة، فبلغت حدًّا جعلت الهيئات الرسمية والسياسية والنقابية وحتى الدينية منها تضغط بكل ثقلها للجم حدتها. وتوجت هذه الأزمات بمجزرة الإمتحانات الرسمية، فعوضًا من أن تلجأ وزارة التربية إلى إعلان حالة استنفار تربوي، تعوّض فيه على الطلاب ما منعتهم الحرب من تحصيله، عمدت لإجراء الإمتحانات وفق مقاييس ومعايير سابقة على الحرب وعلى إفرازاتها، وحمّلت الطلاب، بخاصة الفقراء ومتوسطي الحال منهم، وزر الحرب ونتائجها، وهذا فيما لو سلّمنا جدلاً بصحة المناهج والبرامج التعليمية المعتمدة وبأن الرواتب التي يتقاضاها المعلمون تسمح لهم بإعادة إنتاج وتجديد قوة عملهم الذهنية والفكرية والتعليمية؟

ويعاني المجتمع اللبناني من «مشاكل» أخرى مثل ارتفاع معدلات التيتم وانتشار آفة الإدمان على المخدرات وتسويغ الاتجار بها من خلال إضفاء قيمة مجتمعية عليها تقوم على تسويغ مقولة الحصول على الثروة بهذه الطريقة بأنها «شطارة». وهذه لا تنحصر نتائجها بالأشخاص المعنيين فيها فقط وإنما تمتدّ للأوساط الإجتماعية التي يعيشون وسطها هؤلاء. فالمدمنون على المخدرات من الشباب يمكن أن ينقلوا عدوى تعاطيها إلى أترابهم من جماعة رفقتهم الآخرين من الجيران والأقرباء. إذ تبين أن ٢٩ ٪ من الشباب في لبنان يرون أن معياري علاقات القرابة والجوار السكني يشكّلان الإطار الأفضل لاختيار الرفاق والأصدقاء. وان مدى الاختلاط والمعاشرة في هذين الوسطين قوية جدًا إذا ما قيست بمثيلاتها في المدرسة والجامعة أو في مكان العمل، مما يساعد على إمكانية التأثير المتبادل بين جماعة الرفقة الشبابية بسهولة أكبر.

٥. نتيجة اطلاعي على تقرير حول التعليم في لبنان في مركز منظمة الأونيسكو في باريس أثناء قيامي بمهمة تقييم مشروع تربوي في المغرب خلال شهر اذار ١٩٨٩.

ولا تنحصر مخاطر هذه المشكلات في حقلها الخاص بها فقط وانما أيضًا بما يمكن أن تنتجه من مشاكل أخرى وعلى مستويات متعددة اجتماعية ونفسية وسياسية وفكرية ... الخ. وهي تشبه بذلك، والى حد ما، التخلف في البلدان النامية الذي يعاود إنتاج نفسه من جديد بأطر وبأشكال مختلفة.

هذا، ويشكّل الشباب بعمر ١٥ – ٢٤ سنة مرحلة عمرية في حياة الإنسان، الأكثر عرضة لحمل أعباء أوزار تلك المشكلات والتشوهات الإجتماعية. ففي هذه المرحلة من دورة الحياة، يكون الشباب مواقفهم الإجتماعية والسياسية الأساسية التي قد تحكم سلوكهم في الحياة طوال العمر، إذ إن نوع هذه المواقف المتكونة تعتمد جزئيًا على تجاربهم الإجتماعية وعلى ظروف المجتمع أثناء انتقالهم من فترة المراهقة إلى سن الرشد[٦].

وتكتسب «مشاكل» الشباب في بلادنا أهمية كبيرة وأكثر إلحاحًا عن مثيلاتها في البلدان الأخرى، ليس بما سيورثونه لأخلافهم من قيم في الحياة فحسب، باعتبارهم آباء وأمهات الغد، وانما بما يخلقونه من أوضاع إجتماعية مضطربة وبما يحملونه من تشويهات وموروثات قد تعرقل المساعي الناشطة لإعادة الإعمار الاجتماعي المفترض أن يقوم جزئيًا عليهم ولهم.

لذلك، حصرنا اهتمامنا في هذه الدراسة بمعالجة بعض من قضايا هذا القطاع السكاني، حيث توفرت لدينا نتائج دراسة ميدانية نقوم بها حول «أوضاع الشباب ومواقفهم في لبنان» على عيّنة ممثّلة من الشباب بعمر ١٥ – ٢٤ سنة[٧].

تختزل وتختزن في الآن نفسه معاناة الأسرة، بحيث أن الشباب فيها هم الأكثر حيوية والأكبر نشاطًا وعنوان مستقبلها. ويرى الأهل فيهم الأمل في تحقيق طموحات وأهداف عجزوا هم عن تحقيقها أيام شبابهم.

هدف الدراسة

في هذه الدراسة نهدف إلى تحليل جوانب من أوضاع الشباب اللبناني، هي الجوانب المتعلقة بدراسة الشباب لذواتهم وليس بعلاقاتهم، أي دراسة المواقف والتطلعات والقيم

٦. ريتشارد ومارجريت براونجارت، «مشكلات الشباب والسياسة في الثمانينات. بعض المقارنات الدولية»، **الثقافة العالمية**، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، العدد ٣٨، الكويت ١٩٨٨، ص ٧٠.

٧. نقوم بهذه الدراسة بالاشتراك مع الدكتور يعقوب قبانجي بتكليف من جمعية تنظيم الأسرة في لبنان التي نشكر موافقتها على استخدام هذه النتائج في هذا المؤتمر قبل صدور الدراسة.

السائدة بين صفوفهم ، وهي جوانب أهملتها الدراسات السابقة حول الموضوع نفسه . بحيث نرى أن دراسة هذا المستوى بين الشباب يمكن أن يصف مظهرًا من المظاهر الأساسية لمفاعيل الحرب الأهلية على المجتمع اللبناني .

وعليه ، فإن الفروض الأساسية تقوم على ثلاثة محاور أساسية هي :

١. تراجع دور الشباب التعبيري بمختلف شرائحهم على مستوى المجتمع الكلي لصالح الانكفاء نحو أطر انعلاقية ، وذلك تحت تأثير ثقافة الحرب ومؤسساتها وفي ظل اختلال دورة الإنتاج الاقتصادية وتراجعها لمصلحة سوق الاقتصاد الموازي التي سبقت الإشارة إليه .

٢. أدى تهميش المجتمع المدني ومؤسساته إلى تقزيم قيمه والى استعادة الأطر القرابية والجهوية والطائفية ، أي الولاءات العمودية ، دورها في احتضان الشبيبة وإعادة شحذ تماسكهم بقيم انعلاقية .

٣. ان رغبة الشبيبة بالهجرة مظهر من مظاهر تحفيز الميول الكامنة لدى الشبيبة للهروب من الوضع القائم ، وانها تشكّل بداية وعي مجتمعي « سلبي » يسقط الولاءات العمودية ولا يرى أفقًا لبلورة ولاءات أفقية .

المصادر البيانية

إن البيانات أو النتائج الواردة في هذه الدراسة توفرت من مسح بالعينة ، ممثلة لمجتمع الشباب في لبنان بالمدلول الإحصائي ، قامت بتنفيذه جمعية تنظيم الأسرة في لبنان بإشراف الباحث والدكتور يعقوب قبانجي . لقد احتوت العيّنة على ١١٨٥ شابًا وشابة توزّعوا على مختلف المناطق اللبنانية وحسب أربع متغيرات أساسية أخرى وهي العمر والجنس والمستوى التعليمي والمهني . وتم تنفيذ هذا المسح في الربع الأخير من عام ١٩٩٠ .

الشباب قضية مجتمعية

يشكّل موضوع الشباب قضية أساسية يعمل المسؤولون في أغلب المجتمعات ، بخاصة المتقدّمة منها صناعيًا ، على إيلائها الاهتمام والعناية المتزايدين باعتبارهم يشكّلون الجيل الذي يتوقف عليه مسار تطور المجتمع مستقبلاً .

والشباب مفهوم تتنوع تحديداته حسب تعدّد ميادين المعرفة التي تتناولهم بالدراسة والتحليل. بيد أن التحديد الديموغرافي يبدو الأكثر استخدامًا وتقاطعًا مع بقية تحديدات الاختصاصات العلمية الأخرى. وانهم عبارة عن مرحلة من مراحل عمر الفرد، يدخل في أمر تحديدها الزمني خصائص متعددة مثل: التحولات الفيزيولوجية أو النفسية والإعداد المهني والتعليمي. يرتبط بروزها واكتمالها أو تجاوزها بتلك المرحلة نفسها.

هذا، ولا يوجد معيار عملي ثابت وموحد يحدد مرحلة الشباب. فهذه المرحلة تطول وتقصر حسب مقتضيات البحث أو حدود الحقل المنوي دراسته، مما يفسح في المجال لاجتهادات مختلفة حولها. فعمر الشباب يبدأ حسب بعض الدراسات من سن ١٣ سنة ويمتد في بعضها الآخر حتى سن ١٨ سنة. أما إنتهاء هذه المرحلة فقد يكون بسن ٢٥ عامًا وبعض الدراسات تمدّها حتى سن ٣٠ عامًا[٨] أما نحن فقد اثرنا اعتماد العمر ١٥ – ٢٤ سنة كمرحلة عمرية تسم مرحلة الشباب لأنها تتضمن معايير اجتماعية:

١. معيار ديموغرافي: يشكّل العمر ١٥ سنة حدًّا لنهاية ما يصطلح على تسميته بمرحلة الطفولة لتبدأ من ثم مرحلة الشباب بفترة المراهقة ولتمتد إلى سن ٢٤ عامًا حيث تكتمل السمات النهائية لتكوّن الشاب فيزيولوجيًا واجتماعيًا.

٢. معيار مهني وتعليمي: حيث يشكّل العمر ١٥ سنة فترة انتهاء مرحلة التعليم المتوسط وبداية مرحلة التعليم الثانوي. ويمثّل العمر ٢٤ سنة فترة انتهاء التعليم الجامعي العام أو المهني ودخول الشباب أسواق العمل وفي دورة الحياة المنتجة.

هذا على صعيد تحديد فئات الشباب. أما على صعيد معالجة قضاياهم، فتميل أغلب الكتابات الإجتماعية حولهم لتحصر المشكلة الأساس بمسألة التوازن بالعلاقات بين الراشدين والشباب[٩] المحكومة بالأحكام الطامحة إلى التجانس والانسجام على مستوى علاقتهم بالمجتمع

٨. على سبيل المثال حدّد الشباب على أنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين:
* ١٨ – ٢٤ سنة في دراسة: ريتشارد ومارجريت براونجارت، **مشكلات...**، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢؛
* ١٣ – ٣٠ سنة في دراسة: د. ليلى داود، «منطلقات بحث قضايا الشباب في الوطن العربي»، مجلة **الفكر العربي**، عدد ٤٧، بيروت ١٩٨٧، ص ١٤٤؛
* ١٦ – ٣٠ سنة في دراسة: د. زهير الخطيب، «انخراط الشباب في مجتمع الحرب في لبنان»، مجلة **الفكر العربي**، عدد ٤٧، بيروت ١٩٨٧، ص ٩٤٠.

٩. د. زهير الخطيب و د. عباس مكي، **مأزم الشباب العلائقي**، معهد الإنماء العربي، بيروت؛ وغسان يعقوب، **أزمة المراهقة والشباب**، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٨.

وبالراشدين ، وبالتالي تقديم التأزم والتعارض المميزان لهذه العلاقات كلحظات مفتعلة وعارضة في مطلق الأحوال ، إذ إنها تنشأ على الأرجح عن نزق الشباب ورعونته . في حين يرى بعض الباحثين الآخرين أن الشباب يشكّلون فئة متميزة لها خصوصية فئوية واجتماعية[١٠] .

وهكذا ، تعمد المقاربة المعتمدة على مشكلية التوازن إلى تأكيد اختلاف الشباب وتمايزهم عن المحيط الاجتماعي الذي يشكّلون أحد مجموعاته . وبالمقدار الذي يكون فيه هذا المحيط متفهّمًا يساعدهم على اجتياز هذه المرحلة الانتقالية في عمر الإنسان « دون أن تترك أثرًا كبيرًا أو تثير صراعًا حادًا بينهما »[١١] . أما إذا واجه هذا المحيط الشباب وحاول إخضاعهم لمنطق قيمه ومثله ونظمه ، فإنهم ينتظرون الفرصة المناسبة لإعلان رفضهم ، وبأشكال مختلفة ومتنوعة ، للمثل والقيم التي أُكرهوا على تمثلها . وبالتالي ، يختلّ التوازن المجتمعي بين الفئات العمرية مما يستدعي التفتيش عن أطر جديدة أو وسائل تمكّن من إعادة التوازن المفقود يضبط علاقة هؤلاء الشبان بمجتمع الراشدين . وينشأ ذلك كله نتيجة عاملين مختلفين ، إما بسبب نزق الشباب وطيشه وإما نتيجة عدم تفهم الكبار لكيفية التعامل والتعاطي معهم .

إن مقاربتنا للموضوع لا تقوم على أساس نفي مقولة الانسجام والتجانس بين الشباب ونظائرهم من الراشدين ، وهما المعتمدان في مشكلتي التكيف والتوازن ، بل للتأكيد بأن ذلك ما هو إلاّ نتيجة لأوضاع اجتماعية تاريخية محدّدة وليس سببًا لنشوء الظاهرة . فالإنسان في هذه الفئة العمرية ، فئة الشباب ، يتمتع بدون شك بمواصفات وبخصائص متميزة عن مثيلاتها في الفئات العمرية الأخرى ، ولكن المحددات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية تحكم مسار التطور المجتمعي بمجمله ، وهي تشكّل الأساس لنمط العلاقات المحتمل نشوءها بين الأجيال المختلفة .

بيد أن ذلك ، يجب ألاّ يغيب دور العوامل الذاتية والأسرية التي يمكن أن تلعب دورًا وسيطًا قد يسهّل أو يعيق فعل العوامل البنائية السابقة ويؤثّر على بلورة الأهداف لدى الشباب وعلى تحقيقها ، كما وأنه في ظروف محددة يمكن أن ينتقل إلى مرتبة المتغير المحدد والمؤثر عليهم . وهكذا ، فإن الشباب يشكّلون حالة مجتمعية ، أو جزءًا منها على الأقل ، تكمن

١٠. د. أحمد بعلبكي ، « إطار نظري لطرح المسألة الشبابية » ، مجلة **الفكر العربي** ، عدد ٤٧ ، بيروت ١٩٨٧ .
١١. د. زهير الخطيب ، « انخراط الشباب في مجتمع الحرب في لبنان » ، مجلة **الفكر العربي** ، يصدرها معهد الإنماء العربي ، عدد ٤٧ ، بيروت ١٩٨٧ ، ص ٩٠ .

قضيتهم الأساس في اندراجهم وانخراطهم في المجتمع الذي يتحكّم بمعايير قيمه جيل الراشدين المنصّبين أنفسهم أوصياء على الأصغر منهم سنًا.

وبالرغم من ذلك كله، فإن التركيب العمري للسكان يتمتع بأهمية على صعيد الاختلاف والتمايز بين أفراد المجتمع الواحد. فالنشاط السكاني، الجسدي والذهني، على علاقة وثيقة بالعمر، إذ إن المعارف الجديدة، المتسمة بالتنوع وسرعة التعيير في عصر الاتمتة، وكذلك تعلم أساليب الإنتاج المستخدمة تستوعب بسهولة أكبر من قبل الشباب.

شباب موحّد في طريقه إلى الانقسام

أواخر الستينات وخلال النصف الأول من عقد السبعينات برزت حساسية الشباب في لبنان إزاء القضايا الإجتماعية بأوضح صورها خاصة تلك التي تهدد حياتهم ومستقبلهم. فعرفت الحركات الشبابية توسعًا ملحوظًا على المستويين الرأسي والأفقي، فازدادت أعدادها وتوسع حجم كل منها على أسس اجتماعية من مهنية وتعليم وترفيه. وقد تجلى ذلك بخاصة بحركات الإضرابات الطلابية في الثانويات وفي الجامعات. وحقق الطلاب الكثير من المطالب التي رفعوها، بحيث أدت إلى رفع مستوى التعليم وإلى تحسين ظروف تلقّي العلم نسبيًا (منح تخصص في الخارج، مختبرات...) وكذلك عممت إلى حدٍّ ما ديموقراطية[١٢]. كذلك، استطاع الاتحاد العمالي العام، مستندًا بشكل أساسي على قاعدة شبابية وبدعم منها، لتحسين ظروف العمل وشروطه ولانتزاع مكاسب خدماتية متعددة. وقد لجأ الشباب في مواجهة قضاياهم الحياتية إلى اعتماد أساليب «غير رسمية» في تحقيق أهدافهم أبرزها الإضرابات والمظاهرات وصولاً إلى الاعتصامات. أما هذه القضايا فكانت تتمحور أساسًا حول الإصلاح الإجتماعي في حقول التربية والخدمات الإجتماعية والصحية والديموقراطية.

لا شك بأن الظروف المجتمعية والسياسية السائدة آنذاك هيأت المناخات الإيجابية لصعود حركة الشباب ولتحقيق بعض من طموحاتها التغييرية في المجتمع مؤقتًا لأن ذلك حصل نتيجة ضعف السلطات اللبنانية وليس على أساس مساومة معها حول ضرورات الإصلاح. إذ إن تغييرات اقتصادية بنيوية كبيرة كانت قد حصلت خلال العقد الذي سبق اندلاع الحرب

١٢. أنظر حول هذا الموضوع، العدد الخاص عن «قضايا التربية والتعليم في لبنان»، مجلة **الطريق**، عدد ١، بيروت ١٩٧٥.

الأهلية ، من توسّع متزايد للرأسمالية في المناطق الريفية وتحفيز النزوح الريفي باتجاه التجمع المديني البيروتي ، بخاصة ضواحي بيروت ، إلى ازدياد حركة التصنيع وتوسعها المعد إنتاجها للتصدير إلى أسواق الدول العربية بشكل أساسي مما زاد من نسبة العمال الصناعيين من مجموع القوى العاملة في لبنان ، إلى إنشاء شركات ومصارف أجنبية نافست وهددت مثيلاتها اللبنانية بالتوقف عن العمل وبالتهميش ، إلى ازدياد عدد المتعلمين وخريجي الجامعات الذين لم يجدوا مسربًا لهم في سوق العمل[١٣] فقد فرت جميع الشروط المجتمعية ، المتمثّلة ببروز أزمات اجتماعية ، لخوض نضالات اجتماعية متنوعة وبأشكال مختلفة .

وبموازاة ذلك ، كان النظام السياسي ، بخاصة بعد إجهاض المحاولة الإصلاحية الشهابية عام ١٩٧٠ ، عاجزًا عن تقديم حلول فعلية للأزمات الإجتماعية المتزايدة والمتفاقمة بحيث بات الخروج منها يتطلب ضرورة القيام بإصلاحات جذرية يمكن أن تؤدي إلى إلغاء هذا النظام الطائفي نفسه ، وكذلك ، كان قد أصبح عاجزًا عن مواجهة أو قمع الحركات المطلبية المتعددة : طلاب ، معلمون ، موظفون ... الخ . وهكذا ، استطاع الشباب أن يخوضوا نضالات متعددة أدت لانتزاع مكاسب متنوعة .

ومع ازدياد ضعف النظام السياسي وتنامي الحركات الشعبية المطالبة بإقامة دولة العدل والمساواة عمدت البرجوازيات الطائفية المحافظة إلى استنفار قواها الطائفية ، بخاصة بعد دخول العمل الفدائي إلى لبنان على أثر هزيمة العرب في حرب حزيران ١٩٦٧ وتولّد انقسام سياسي شعبي ورسمي لاحقًا حول كيفية التعاطي مع هذه المسألة المستجدة . وحينذاك برز بوضوح سطوع أهمية دور الشرط الإجتماعي بإعادة إنتاج أزمة شرط الشباب الخاص ، وبأنهم لا يمكن أن يشكّلوا فئة اجتماعية متجانسة تحمل ذات الهموم والمصالح إلاّ ضمن ظروف محدّدة من سياق تطوّر اجتماعي . وتبيّن إن الإيديولوجيات السائدة بين صفوفهم عامة كانت أضعف من أن تواجه الإيديولوجيات الفرعية مثل المناطقية ، العشائرية ، الطائفية ... الخ في بلد يتّصف تركيبه الإجتماعي بالفسيفسائي وتسيطر فيه هذه الولاءات العمودية التقليدية . ومع بداية عام ١٩٧٥ كان هؤلاء الشباب قد ابتدأوا ينخرطون في معسكرين متخاصمين ومتحاربين مما بدّد وحدتهم وتوحّدهم وليكونوا الأداة الأساسية في تدمير الوطن

١٣. أنظر حول هذا الموضوع ، سليم نصر وكلود روبار ، **الطبقات الاجتماعية في لبنان** ، تعريب جورج أبي صالح ، منشورات مؤسسة البحوث العربية ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ٣٥٦ وما بعدها .

وفي ترسيخ ظاهرة التفسخ الإجتماعي وتدعيم «الولاءات التقليدية ورسوخ الفكر الغيبي»[١٤].

ويطرح التساؤل المنهجي عن حدود إمكانية مقاربة موضوع الشباب كفئة متميزة موحدة نسبيًا إزاء الفئات الأخرى في ظل مجتمع مشكلته الأساسية أنه مجتمع تعددي لم يتمكن من بلورة انتماء اجتماعي موحد؟

تراجع دور الشباب التعبيري

لما كانت قد حصلت تطورات بالغة الأهمية والتعقيد خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، فإن السؤال المطروح هو حول المدى الذي يختلف فيه شباب اليوم في مواقفهم السياسية والاجتماعية عن مواقف أترابهم لسنوات ما قبل الحرب. إذ أن تراجع الدورة الاقتصادية وانكماشها لمصلحة الاقتصاد الموازي، أي النشاط الاقتصادي الخارج على القانون والشرعية. الذي «أخذ يتوسع ويتضخم ويتعمق مع مرور الزمن»[١٥] والتهميش المتزايد للمجتمع ولمؤسساته طبعت مواقف الشباب الإجتماعية بسمات من القلق والارتباك والإنكفاء. وبالطبع تختلف هذه المسألة حسب الجنس وكذلك حسب الطائفة وبعض المعايير الأخرى مثل إذا كان عمر الشاب أقرب إلى سن الطفولة أو إنه على مشارف بلوغ سن الرشد.

أولاً: شباب قنوع

إذا كانت السمة العامة لمرحلة الشباب العنفوان والثورة على التقاليد التي تعيق إمكانيات نمو قدراتهم وتحقيق تطلعاتهم نحو الأفضل وهم يختلفون بذلك عن الأكبر سنًا. فإن الشباب الذين نحن بصدد دراستهم، وهم إما وُلدوا خلال الحرب أو شاركوا جزئيًا فيها. فإن تطلعاتهم المستقبلية متواضعة، هذا فيما لو وُجدت. فإنهم راضين عن حياتهم المنزلية والمدرسية. وهذا الموقف يختلف عن موقف أسلافهم في الفترة التي سبقت الحرب، فإذا

١٤. حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، منشورات مركز الدراسات الوحدات العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ١١٩.

١٥. أنظر حول هذا الموضوع: د. الياس سابا، في المسألة الاقتصادية «الاقتصاد الموازي وإنهاء الحرب» جريدة **السفير** اللبنانية، تاريخ ١٩٩٠/٩/٧.

* لقد أسقطنا من حساب هذه النسبة عدد الشباب البالغ ٣٩٩ شخصًا الذين لم يجيبوا أو صرحوا بأنهم غير معنيين بالسؤال المتعلق بالنشاطات الدينية وهو عدد لا يُستهان به، يمثل نسبة ٣٤٪ من حجم العينة.

كانت أغلب الإضرابات الطلابية في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي ، في بداية السبعينات قد تمت لتعبر عن عدم رضى الطلاب على الوضع الدراسي آنذاك ، يتبين بعد حوالى عقدين من الزمن ، تعطلت خلالها إمكانية تطوير برامج ومناهج التعليم وتدنت فيهما مستوياته ، كما أشرنا إلى ذلك قبلاً ، بأن شباب اليوم في المدارس والجامعات راضون عن وضعهم الدراسي؟ كيف يمكن تفسير هذه المفارقة؟ يبدو أن اختزال المساحة الإجتماعية التي يدور في فلكها الشاب ، حيث ينعدم التواصل المجتمعي ويتم تهميش دور المجتمع المدني في حياة الناس ، تؤدي إلى التقوقع وإلى تراجع وتدني مستويات الوعي ، طالما انه متغير تابع حددت ظروف الحرب ومفاعيلها المدمرة لجميع أطر العلاقات والولاءات الأفقية طريقة تشكله على نحو قد يكون مشوهًا؟ أو لربما ساعدت الحرب على تطوير أداء المدرسة أو الجامعة؟

فتبين من نتائج الدراسة أن ٨٨ ٪ من الشباب الذين لا يزالون يتابعون دراستهم هم راضين عن حياتهم المدرسية. أما بالنسبة للموقف من أوضاعهم الحياتية حيال عدد من الأوضاع الشخصية أو العلائقية أو العامة ، تبين أن أغلبهم عبروا عن أوضاع ، إن لم تكن جيدة فهي مقبولة على الأقل ، إذ صرح ٧٤ ٪ من حجم العينة بأن علاقاتهم جيدة مع الوالدين وان ٦٦ ٪ منهم يقدرون بأن الأوضاع جيدة أيضًا داخل أسرهم (أنظر جدول رقم ١) ، في حين أن مَن قدروا أو وصفوا أوضاعهم بالسيئة والصعبة حيال هذين الوضعين لم تتعد نسبتهم ٣,٤ ٪ و ٦,٢ ٪. وان نسبة الراضين بشكل عام عن أوضاعهم الحياتية بالنسبة لمختلف المواضيع المطروحة لم تتدن عن ٥٠ ٪ * ، وذلك بالنسبة للنشاطات الدينية. أما الشيء الملفت للنظر فقد كان عدم تأثير الانتماء الديني أو المتغيرات المحددة الأخرى مثل المستوى التعليمي والمهنة والجنس في مواقف الشباب حيال المواضيع المطروحة عليهم. فإن هذه العوامل لم ينتج عنها اختلاف أو تمايز ذو دلالة بين الشباب حيال تقديرهم الإيجابي لأوضاعهم الحياتية.

ثانيًا : شباب يقترب من الأهل

أما بالنسبة لموضوع توافق الأهل والشباب في بعض المواضيع العامة والحياتية فبينت النتائج الإحصائية (أنظر جدول رقم ٢) بأن أغلب الشباب يزعمون بتوافقهم مع الأهل لدرجة التطابق فيما يخص أمور الدراسة والعمل والأمور الدينية. وان نسبة هؤلاء كانت ،

وعلى التوالي ، ٦٩ و ٦٥,٤ و ٥٦,٥ ٪ من مجموعهم . بينما ٦٣ ٪ من هؤلاء وجدوا أنهم يختلفون مع أهلهم ، حتى حدود التمايز عنهم والتعارض معهم ، حيال موضوع النظرة للحياة أو إقامة علاقة مع الجنس الآخر . وكذلك بالنسبة لمسألة العادات والتقاليد أو لتساوي الفرص بين الذكور والإناث .

يبدو اذاك ان الاختلاف في نظرة الأجيال من بعض المواضيع على علاقة بطبيعة الموضوع نفسه ، بحيث تزداد وتيرته في المواضيع الشخصية والذاتية وتتدنى اهميته في الموضوعات العامة . مما يؤكّد هنا ضعف أثر المحددات الإجتماعية (المستوى التعليمي ، المهنة ، الأصول الإجتماعية ...) في توليد الإختلافات أو التمايز بين الأجيال كلما كانت القضايا المواجهة لهم عامة وشاملة . في حين أن فعلها يزداد ويتنامى كلما أصبحت هذه القضايا ذات طابع ملموس اجتماعيًا مثل النظرة للحياة أو العلاقة مع الجنس الآخر والعادات والتقاليد ... الخ .

وبهدف التعمّق بمقارنة موقف الشباب مع مواقف أهاليهم حيال بعض المواضيع المطروحة سابقًا اخترنا موضوع تساوي الفرص بين الذكور والإناث إزاء هذه المواضيع . فتبيّن عدم وجود تمايز ، بالطبع حسب تقدير الشباب ، بين مواقف الشباب ومواقف أهاليهم حول تساوي الفرص بين الجنسين بالنسبة للعمل والدراسة .

فأغلب الشباب ، وكذلك أغلب أهاليهم ، يؤيّدون ذلك . إذ بلغت نسبة الشباب المؤيّدة أو الداعمة على التوالي ٧٧ ٪ و ٩٢,٥ ٪ ، في حين بلغت هذه النسب عند الأهالي ٥٤ ٪ و ٧٥,٨ ٪ . فالأهل لا يرون ما يحول دون مساواة الفرص بين أبنائهم وبناتهم في تلقي العلم وإكمال الدراسة ، بينما لا يدعم هذه المساواة على صعيد العمل سوى أكثر من نصفهم بقليل .

ويتميز موقف الأهل بتحفظهم ومعارضتهم للمساواة بين الجنسين فيما يخص إقامة علاقات بينهما ، بحيث أن ٨٣ ٪ منهم يعارضون ذلك . بيد أن موقف الشباب يتميز بمعارضته لهذه المساواة على صعيدي القيود الدينية والعادات والتقاليد ، بينما نجد الأهل أقل تحفظًا ومعارضة من أبنائهم في تساوي الفرص بين الجنسين على هذين الصعيدين . هذا ، ويميل النساء عامة ، بنات وأمهات ، إلى جانب تساوي الفرص هذه أكثر من الرجال بالنسبة للعمل والدراسة .

ثالثًا : شباب قلق

وقد خصصت عدة أسئلة لاستطلاع آراء الشباب الاجتماعية والسياسية. ووفقًا لمعطيات الجدول رقم (٤) فإن الموضوعات التي اعتقد الشباب بأنها تثير اهتمامهم أكثر من غيرها كانت في الغالب محصورة بالحريات العامة وبالمساواة بين المواطنين، حتى ان الاهتمام بالدرجة الأولى كان حول هذين الموضوعين، في حين أن الدفاع عن الوطن جاء في الدرجة الثالثة، وقد يعود ذلك إلى أن الشباب اللبناني يعتبر مسألة الدفاع عن الوطن أمرًا محسومًا بالنسبة إليه أو لربما كانوا يقدرون تعقيدات السياسة الإقليمية حوله وأهميتها في تقرير مصيره. ويبدو ان قضية المساواة بين المواطنين والحريات العامة من القضايا الأكثر أهمية عند الكثيرين من الشباب. ويفهم موقفهم بأنه رد سياسي على النظام الطائفي الذي يميز بين المواطنين في أمور كثيرة أبرزها الوظائف العامة، وكذلك على الميليشات المسلمة التي قمعت الحريات وانتهكت جميع القيم والأعراف المتعلقة بها، بخاصة ان الشباب الذين صرحوا بأنهم ساهموا بأنشطة مختلفة خلال الحرب لم تتعد نسبتهم ١٠ ٪.

لكن ما يثير القلق بين الشباب في لبنان أكثر من غيره على المستوى العام وحدة الدول العربية وتفاعلات الوضع الدولي بنسب تراوحت ما بين ١٩ ٪ و ١٥ ٪ من الشباب. ويلي ذلك مديونية العالم الثالث، بينما يأتي الصراع العربي الإسرائيلي في الدرجة الرابعة حيث ١٣ ٪ من الشباب قلقون منه. يبدو هنا تشتت مواقف الشباب اللبناني وعدم التجانس حول القضايا العامة الدولية. أما قلقهم على المستوى المحلي فكان الخطر على وحدة لبنان ومصيره (٢٩ ٪) وعدم قدرة الدولة على استعادة سيادتها على الأراضي اللبنانية (٢٠ ٪) ومن ثم الاحتلال الإسرائيلي (١٨,٦ ٪). بينما الوضع الصحي وعدم وجود فرص للمد والترفيه شكلا أكبر مصدر لقلق ٢٣ ٪ من الشباب وذلك على المستوى الشخصي، لتأتي بعد ذلك الحياة الجنسية إذ تبين أن ١٤ ٪ من الشباب يقلقهم هذا الأمر. وثمة اشكال أخرى من أشكال القلق تحظى بأهمية أكبر عند الشباب. وعلى سبيل المثال، فإن الاحتمال بألا يجد الشباب عملاً عندما يرغبون بذلك يشكّل هاجسًا بينهم، إذ أبدى أكثر من نصف الشباب، حوالى ٥٣ ٪ منهم مخاوف جدية من أنهم قد لا يجدون عملاً لدى البحث عنه. في حين أن حوالى ٢١ ٪ من الشباب يرتابون من التوقع بأن يصبحوا عاطلين عن العمل بعد فترة من مزاولتهم اياه. ويرى، من جهة أخرى، حوالى ١٨ ٪ من الشباب بأنه من الصعوبة

إيجاد عمل يتناسب مع الاختصاص الذي حصلوا عليه أو في طريقهم لتحصيله.

وطالما أن أغلب الشباب بعمر ١٥ – ٢٤ سنة لا يعملون، بحيث أن نسبة العاملين منهم لا تتجاوز ٣٠ ٪، لقد ساورتنا بعض الشكوك حول مدى تطابق مواقف الشباب مع الواقع الفعلي بالنسبة إلى قلقهم من احتمالات عدم توفر فرص للعمل في المستقبل، إذ لربما كان القلق المصرّح عنه يعبّر عن تقديرات غير واقعية. وقياسنا، في مكان آخر، لكيفية رؤية الشباب العاملين إلى أعمالهم التي يزاولونها، أكّد على أن هذا القلق هو فعلي. فحوالى ٥١ ٪ من الشباب العاملين اعتبروا أن عملهم الحالي هو مؤقت ومرحلي، ريثما يتركونه أو يستبدلونه بعمل آخر غيره، أو انهم لا يرضون به ومجبرون عليه. فقط ٣١ ٪ أبدوا رضاهم عن الأعمال التي يؤدونها.

رابعًا : شباب مرتبك

لكن عندما طلبنا من الشباب إبداء آرائهم حول الأمور الأكثر أهمية في تحقيق النجاح، فإن أغلبهم رأوا أن هذا النجاح يعود بصورة رئيسية إلى القدرات والكفاءات المهنية وللمجهود الشخصي، بحيث وصلت نسبة هؤلاء إلى حوالى ٥٥ ٪ من مجموعهم. وان حوالى ١١ ٪ فقط رأوا أن النجاح في الحياة يرتبط بمكانة الأهل الإجتماعية أو السياسية. في حين أن من يعزون ذلك إلى الحظ والقدر لا تتعدى نسبتهم ١٣ ٪. نعتقد بأن هذه المسألة يتوجب التوقف عندها، فلا ندري فيما إذا كانت إجابات الشباب تنم عن رغبتهم في أن يتحقق النجاح حسب القدرات والكفاءات الشخصية أو إنها تعكس مواقفهم الفعلية حيال هذا الموضوع، بخاصة وان معظم الشباب من أوساط اجتماعية متوسطة أو متواضعة؟ إذ بعدما عرضنا على الشباب لائحة ببعض الأهداف الممكنة التحقيق وسألناهم عن أي منها هي الأقرب إلى نفوسهم تبيّن ان ٤٠ ٪ منهم يفضّلون تحقيق مكانة اجتماعية مرموقة وان ٢٥ ٪ يودون أن يصبحوا أغنياء، بينما رأى ١٨ ٪ ان الأقرب إلى نفوسهم هو أن يكونوا مواطنين عاديين. يبدو أننا إزاء مفارقة في مواقف الشباب فهم من جهة لا يرون لمكانة الأهل الإجتماعية أهمية في النجاح في حين تشكّل هذه المكانة الهدف الأقرب إلى نفوسهم ويبتغون الوصول إليها ومن ثم إلى الثروة والغنى. برأينا، تشكّل هذه الإجابات الأخيرة مدخلاً لفهم عدد من المواقف ومن السلوك الاجتماعي سواء بين الشباب أو بين الأكبر منهم سنًا. فالمكانة

والثروة في لبنان أو في بلدان ما يسمى بالعالم الثالث لا تتحقق عبر قنوات اجتماعية تقوم على الجهد الشخصي وعلى العمل المنتج إنما يحصل أغلبها في سياق آخر تحقق في لبنان خلال سنوات الحرب عبر قنوات الاقتصاد الموازي ، الذي يشمل الأعمال غير الشرعية ، كالتهريب على كافة أنواعه وصولاً للاتجار بالممنوعات أو فرض الخوات . وتترجم هذه الطموحات على أرض الواقع بتفشي الروح العدائية بين الشباب واستعدادهم الدائم للتخاصم أو التشاجر والتصادم ، حتى باستعمال السلاح ولو لم يقتض الأمر ذلك ، لأتفه الأسباب (مرور سيارة ، نظرة أو فعل تحدي ، صوت راديو... الخ) . لكن هذه الصورة القاتمة لا تحجب وجود شباب آخرين ، وان كانوا قلة ، يرضون ويهدفون إلى أن يكونوا مواطنين عاديين .

يبدو أنه خلال الحرب شاعت قيم وعلاقات ، استمدت كينونتها الأساسية من نظام اقتصادي ، الشرعي منه واللا شرعي ، تلازم وجوده مع شيوع أعمال السمسرة والسرقة . لقد خرّبت الحرب منظومة القيم والمفاهيم التي كانت سائدة ومقبولة إلى حدٍّ ما قياساً على ما يسود منها حالياً . فإذا كانت هذه القيم تستمد « مباشرةً من أنماط المعيشة والوضع الطبقي والعائلة والدين والنظام العام السائد في المجتمع »[١٦] ، فإن أغلب المحكات تغير مسار تطوّرها باتجاه آخر طمس ملامح بروز قيم أفقية تقوم على أساس ولاءات اجتماعية ووطنية ، وثم ترسيخ قيم تنظيم اجتماعي هرمي (ولاءات عمودية أساسها العشائرية ، المناطقية ، الطائفة... الخ) وتحول نظام القيم أو اختلّ توازنه باتجاه التعصب والتقوقع والتقليد والخنوع الإيديولوجي والامتثالية... الخ ، مما جعل الشباب يعيشون أوضاعاً يشوبها الاختلال القيمي ويصرحون بمواقف متناقضة تعبّر فعلاً عن تناقض في قيمهم المستمدة من معايير متنوعة ومختلفة غير مستقرة . إذ وان طفت قيم الحرب العمودية ، فبعض من قيم الأهل الأفقية كانت لا تزال موجودة في حالة صراعية مع الأولى ، ولا بد أنها كانت تسلح الشباب وتحصن مواقعهم لتحميهم من الوقوع في أحضان القيم الأولى العمودية .

إننا إزاء مسألة معقدة ، أي تشكل قيم ومعايير أخلاقية وسلوكية ، وتظهر طبيعتها المعقدة في كثرة المتغيرات المؤثرة في بلورتها ، بخاصة دور الأهل ، في وقت يمر فيه المجتمع في حالة من انعدام الوزن . بيد أن الثابت في ذلك كله تحول سلبي وعدائي في مواقف الشباب نحو الميليشيات بشكل عام وطروحات أحزابها السياسية بعد أن سقطت أوهام الاستئثار بكيانات

١٦. د. حليم بركات ، **المجتمع العربي...** ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٩ .

صغيرة متجانسة طائفيًا أو حتى مذهبيًا. وابتدأ يتهاوى بعض من منطق الولاءات العمودية، ولعل ذلك ما يفسر جزئيًا ظاهرة الجنرال عون في أوساط الشباب، بخاصة طلاب المدارس والجامعات، في المناطق التي كانت تحت سيطرته.

شباب مهزوم، الهجرة قبلته

الهجرة في لبنان ليست مسألة طارئة في حياة بنيه. انها تكاد تلازم تاريخه المعاصر، لقد كان أغلب السياسيين والاقتصاديين يفخرون بها ويعتبرونها الرد الطبيعي على ضعف موارد لبنان وثرواته الطبيعية، حتى يصل بهم الأمر إلى تشجيعها وتحفيزها باعتبارها تشكّل مصدرًا من مصادر الدخل القومي. فلبنان فقير بموارده وغني بشبابه الذين يشكّلون قوة عمل وكفاءات عالية، تقدم هجرتها فوائد جمة للوطن. وهذا موقف عام، ليس في لبنان فحسب، وإنما في كافة البلدان النامية، يرتكز على وجهة نظر كلاسيكية في التحليلات الاقتصادية، ترى بأن الهجرة الخارجية تحقق فوائد اقتصادية جمة للفرد وللدولة أيضًا المهاجر منها. نحن لسنا بصدد مقاربة الموضوع على هذا المستوى من التقييم الإيجابي أو السلبي لظاهرة الهجرة، أي فوائدها أو مضارها، لأن ذلك يفترض طرحه على أساس المصلحة الوطنية العامة والأهداف المرسومة، إذ على ضوئها يمكن تقدير الموقف الصحيح حيال الهجرة. والسؤال ينتقل إلى مستوى التساؤل حول ما إذا ناقش المسؤولون أو فكروا بتجديد مصلحة وطنية؟ لكانت برزت حينئذ ضرورة وجود سياسة سكانية تمهّد لتأسيس اندماج اجتماعي يتخطى التركيب الفسيفسائي السابق على الحرب والتفتيت اللاحق بها حتى على صعيد الولاءات العمودية نفسها؟

فالهجرة في لبنان، مثلها مثل أي ظاهرة ديموغرافية أخرى، تنشأ في سياق مجتمعي محدد، نفهمها من زاوية نظر التطور نحو الإنتاج الرأسمالي في لبنان وتدميره لبنى الإنتاج المحلي. وارتفعت جراء ذلك الصعوبات الاقتصادية للسكان وابتدأ الناس يعانون من حالات العسر والفقر. وكانت الهجرة الخارجية احدى المظاهر الديموغرافية لهذا التطور، بخاصة في جبل لبنان في بدايات هذا القرن ١٩٠٠ – ١٩١٣ الذي شهد قبل غيره من المناطق اللبنانية دخول هذا النمط الإنتاجي وعرف تطورًا أكثر أهمية وسرعة. إذ تقدر نسبة المهاجرين

اللبنانيين والمتحدرين من أصل لبناني حتى عام ١٩٥٩ حوالى ٣٣–٤٥ ٪ من مجموع السكان اللبنانيين والمتحدّرين منهم[١٧].

أولاً : هجرة كبيرة وبعيدة المدى

بينما خلقت الحرب معايير أخرى وأسبابًا إضافية دفعت بقسم كبير من السكان إلى أن يترك الوطن باتجاه بلدان الاغتراب. إذ إن التقديرات التي توصّلنا إليها حول حجم الهجرة الخارجية تشير إلى أن حوالى ٤٧٥–٥٠٠ ألف نسمة هاجروا من لبنان على امتداد فترة الحرب الأهلية ، أي بمعدل وسطي بلغ حوالى ٣٣ ألف مهاجر سنويًا ، وما نسبته ١٧ ٪ من سكانه المقيمين حاليًا البالغ عددهم حوالى ثلاثة ملايين نسمة[١٨] . وان أغلب المهاجرين غادروا لبنان في السنوات الثلاث الأولى لاندلاع الحرب أو الأخيرة منها . إذ بينت نتائج دراستنا بأن حوالى ٦,٢ ٪ من مجموع أفراد أسر المستجوبين يقيمون في بلدان الاغتراب ، وان ٢٣ ٪ منهم غادروا لبنان في الأعوام ١٩٧٥–١٩٧٨ . في حين بلغت الهجرة ذروتها في الأعوام ١٩٨٧–١٩٨٩ ، حيث تبين أن ٣١ ٪ من هؤلاء المهاجرين غادروا لبنان خلال هذه الفترة الأخيرة . أما البلدان التي قصدوها فكانت متعددة بحكم كبر حجمهم . إذ بينت النتائج الإحصائية ان أغلب الهجرات كانت بعيدة المدى ، بحيث أن ٦٦ ٪ من هؤلاء المهاجرين توجهوا نحو القارتين الأميركية والأوروبية . إذ إن الولايات المتحدة وكندا استقطبتا بمفردهما حوالي ٢٧ ٪ منهم . بالطبع ، يترتب على المدى الجغرافي الذي تبلغه الهجرة نتائج محددة ، بحيث أنه كلما اتسعت المسافة بين الوطن وبلد الاغتراب كلما تضاءلت إمكانيات العودة . فاختيار بلد المهجر يرتب مسبقًا على المهاجر مواقف وترتيبات معينة مهنية وعائلية وسكنية ومعيشية وربما دراسية ، وعلى حد سواء في بلد المغادرة وفي البلد المستقبل ، يصبح من الصعوبة استبدالها أو إلغاءها بسهولة . إذ يصبح المهاجر ، بخاصة المصطحب عائلته معه ، أسير أوضاعه الحياتية الجديدة وهي التي غالبًا ما تتحكّم بقراره بالنسبة لموضوع

١٧. أنظر حول هذا الموضوع :

— Elie SAFA, *L'émigration Libanaise,* université St. Joseph, Beyrouth 1960;

— Y. COURBAGE et PH FARGUES, *La situation démographique au Liban,* Publications du centre des Recherches, U.L., Institut des sciences sociales, Beyrouth 1974, tome II, pp. 39-48.

١٨. من دراسة للباحث ، لم تنشر نتائجها بعد.

العودة ، هذا فيما لو توفرت الشروط المجتمعية المؤاتية في وطنه والتي تجعله يفكر بها .

لكن ، هذه النسب الواردة أعلاه لا تشكل معيارًا يمكن تعميمه على كافة الأسر اللبنانية ، فعينة دراستنا من الشباب لم تحدد على أساس تمثيلها لمجتمع الأسر اللبنانية . بيد أنها تقدم أدلة تأشيرية هامة حول ظاهرة الهجرة الخارجية .

هذا ، ولقد تبيّن أن حوالى ٢٧,٥ ٪ من الشباب في لبنان صرّحوا بأنه يوجد شخص واحد على الأقل من أفراد أسرهم في بلدان الاغتراب . وان حوالى ٦٢ ٪ منهم لديهم أقرباء مهاجرين (جدول رقم ٦) .

ثانيًا : شباب محبط

يسعى المرء باستمرار في أي مرحلة عمرية كان إلى تحقيق تلبية وإشباع حاجاته الأساسية من مادية وروحية وثقافية ، والتي تختلف معاييرها بين الناس حسب متغيرات متعددة ، من ضمنها أسرة الفرد التي ترسم له أدوارًا وتطلعات معينة . وطالما أنه لا يستطيع تحقيق إمكاناته وملكاته واستعداداته في مكان وجوده أو إقامته فيفتش عن ذلك في مكان آخر . أما في حالة لبنان الراهنة ، إذ بالإضافة إلى استفحال الأزمة الاقتصادية والى اختلال سوق العمالة بما يتعارض وإمكانيات إشباع احتياجات الناس الأساسية ، تسود الفوضى وتنهار البنى الإجتماعية ، مما يفضي إلى توترات تسود العلاقات المجتمعية وإلى تداعيات تطال المستوى الأخلاقي والقيمي تنفر المرء من البقاء في وطنه .

هذه العوامل مجتمعة لا تشكّل حوافز فقط للهجرة ، وإنما أيضًا وسائل تضغط باتجاهها . هذا ، وتشير البيانات الإحصائية (جدول رقم ٦) إلى أن حوالى ٤٧ ٪ من الشباب يرغبون بالهجرة ، ولم يعارضها سوى ٣١ ٪ منهم . وتبين من جهة أخرى ، أن أغلب الشباب تربطهم صلات متنوعة مع أناس مقيمين في الخارج .

وكذلك تبيّن أن حوالى ٣٠ ٪ من الشباب في لبنان لا يشجعون المهاجرين على العودة إلى الوطن ، إذ لم يشجعهم على ذلك سوى ٢٣ ٪ فقط و ٣٤ ٪ يشجعونهم وإنما بتحفظ . لقد ساورتنا بعض الشكوك حول مدى صحة الإجابات فعمدنا بسؤال آخر للتحقق من مدى تساوق مواقف هؤلاء الشباب مع رغباتهم . فعندما سألناهم عن الأمر الذي يمكن أن يوفر إمكانية للتجديد في حياتهم ، فإن ٣٩ ٪ منهم رأوا بأن الهجرة توفر هذه الإمكانية . وعندما

سألناهم فيما إذا يرغبون بالسفر إلى الخارج فإن ٧٤ ٪ منهم أجابوا بنعم. أما الأسباب فتوزعت إلى ٢٠ ٪ للسياحة و ٢٠ ٪ للتفتيش عن أفق حياة مختلف و ٣٤ ٪ للعمل أو الدراسة.

إن الشباب اللبناني يرغبون بالهجرة ليس لأسباب محلية بنائية مرتبطة بسوء الأحوال الاقتصادية أو المجتمعية فقط، بل، وكذلك، نتيجة إغراءات أو ما يسمى بعوامل جذب تمارسه الأخبار المروية عن المهاجرين. إذ صرّح حوالى ٤٣ ٪ من الشباب بأن هذه الأخبار تغريهم وتحفزهم على الهجرة، بينما لم يصرح سوى ٩ ٪ منهم على أنهم يقفون ضد الهجرة نتيجة الأخبار المنفرة المروية عن هؤلاء المهاجرين.

ويختلف توزيع النسب السابقة فيما لو تم قياسها وفق بعض المحددات الاجتماعية مثل الجنس والطائفة. إذ يبدو أن الذكور أكثر تأييدًا للهجرة، فحوالى ٥٣,٦ ٪ منهم مقابل ٣٩,٣ ٪ من الاناث يؤيّدونها. فالهجرة إلى الخارج تعني بشكل أساسي الذكور. برأينا، هذا ناجم عن فعل الأسرة في تنشئتها الإجتماعية للأولاد، فهي ليست محايدة، إذ تلعب دورًا يساعدها على تحقيق ذاتها. إن الرغبة في ترك الوطن واختيار الهجرة هي تعبير، ليس فقط عن إيجاد منفذ يمكن أن يلبي حاجات الشباب الأساسية بل وكذلك عن موقف يرفض التكيف مع الوضع القائم: نظام حروب وانغلاق مجتمعي وتدهور في قيمة العمل المنتج وإخفاء قيمة مجتمعية على الأعمال غير المنتجة المؤدية إلى الإثراء السريع، حيث يحظى أصحابها بالجاه والسلطة والمكانة الإجتماعية وحتى ربما بالتقدير «الرسمي»؟

إن الشباب يشكّلون جزءًا من المجتمع وما يرونه في تحقيق ذواتهم ليس سوى صورة عن تجليات ذوات أترابهم الأكبر سنًا. وصرح ٨٧ ٪ منهم بأن مؤسسات الدولة هي الإطار الوحيد لضبط حقوق المواطنين وواجباتهم. وعندما تتداعى هذه المؤسسات للأسباب المعروفة إياها سواء خلال الحرب أو في أعقابها، كيف لا يروم الشباب الهجرة والسفر إلى الخارج؟

يبدو أننا إزاء هجرتين، الأولى فعلية والثانية كامنة في النفوس أشد وطأة وأكثر خطرًا من الأولى. فالهجرة الكامنة هذه تخلق اضطرابًا وعدم استقرار بحيث تجعل الشاب بحالة من انعدام الوزن الإجتماعي يعيش في مكان وهواجسه ورغباته وخواطره تعوم إلى أمكنة أخرى في الأفق البعيد.

لقد أفرزت هذه الحرب مشكلات كثيرة وأوضاعًا معقّدة، لكنّها ولّدت آفة خطيرة تنخر في جسم الوطن، إنها آفة الهجرة وأدّت إلى تقزيم أدوار الشباب وإلى شرذمتهم بشكل

وخلقت أوضاعًا سوداوية نهشت في بنيته المجتمعية حيث تتقزّم أدوار الشباب وتزول فيها هويتهم الشبابية كفئة متميّزة تحمل لواء التجدّد الإجتماعي باتجاه متطوّر ومتقدم.

خلاصة

لقد تحفظنا في البداية على وصف واقع بعض الظواهر الإجتماعية على إنها مشاكل. إذ إن المشكلة تفترض بأن حلها يزيل بعض التشوش والبلبلة عن طريق انتظام تطور المجتمع وفق مشروعه المحدد. وإذا كان التفتت والتشتت وانهيار التماسك الاجتماعي؛ تشكل التوصيف الملائم لحالة المجتمع اللبناني الراهنة، أي إننا في حالة من «الأنوميا» بالمعنى الدوركهايمي، فهل يصح أن نسمي هذه الظواهر على أنها مشاكل اجتماعية؟ أم إنها شيء آخر.

فالتهجير والهجرة وتدهور قيمة العمل المنتج وغياب خصوصية الظاهرة الشبابية وتقوقع أهداف وتطلعات أصحابها، ليست مشاكل، إنما هي معطيات اجتماعية – ديموغرافية قائمة بذاتها. وإذا صح استخدام مفهوم المشكلة على مستوى البناء التحتي، ماء وكهرباء، وطرقات وهاتف ومدارس أو على مستوى بعض الحالات النفسية العلاجية أو الجماعات الصغيرة (أسرة، عائلة، حي) فإن ذلك لا يصح على مستوى قضايا مجتمعية كبيرة أرست حراكًا مهنيًا وديموغرافيًا لا يمكن تخطيها. بحيث أنه على ضوء الإجابة لأي نظام اجتماعي – اقتصادي يؤسس النظام السياسي في الجمهورية الثانية يمكن أن تطرح التوجهات الصحيحة في التعاطي مع هذه الأوضاع المستجدة في بلادنا. إذ إن استفادة الدولة لبسط سيادتها ولدورها في الحياة السياسية يمكن أن يوفر المناخات والأجواء لصوغ مشروع ما يحيط بكافة المعطيات الموجودة وبكافة عناصر الوضع القائم، يؤسس لتأطير الناس حوله نحو بناء مجتمع متماسك تسوده قيم الولاء للوطن وللعدالة وللمساواة.

وان تحليل بعض أوضاع الشباب في لبنان قادنا إلى نتائج هامة يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. عدم وجود خصوصية شبابية، وافتقار الشباب لدورهم التغييري في المجتمع وانهم يتمثلون قيمًا غير انفتاحية تقوم بشكل أساسي على الولاءات العمودية.
٢. لا يزال للأهل الدور الأهم في توجيه الشباب وفي تحديد خياراتهم، دون أن يعني ذلك ثبات وتوقف التجدد الإجتماعي بين صفوفهم. ففي ظروف الحرب يحصل هذا التجدّد

من خلال إنعاش معيّن للأطر التعاضدية التي تضعف، إلى حدٍّ ما، تبلور نماذج الرأي والسلوك الأكثر إنفتاحًا.

٣. إن الرغبة الجامحة لدى الشباب بالهجرة هي تعبر عن الصراع البارز على سلم مستوى القيم بين الطهرانية المرغوبة في القيادة ومعها قيم أفقية كامنة وايديولوجيا الشطارة القائمة على نظام اقتصادي يسوغ أعمال السمسرة والسرقة المقوننة.

جدول رقم ١ :

توزع مواقف الشباب من الوضع الحياتي الراهن بالنسبة لبعض المواضيع المعاشة.

الموضوع	جيّد	لا بأس	الموقف صعب	سيّئ	غير معني أو لا جواب	المجموع
العلاقة مع الوالدين	٨٧٩	٢٥٧	٣٢	٨	٩	١١٨٥
الوضع داخل الأسرة	٧٧٩	٣٢٨	٦٠	١٣	٥	١١٨٥
العمل	١٢٠	٢١١	٦٨	٦٩	٧١٣	١١٨٥
الدراسة	٢٩٥	٢٣١	٣٣	٤٤	٥٨٢	١١٨٥
السكن	٤٠٧	٥٨٥	١١١	٧٣	٩	١١٨٥
النشاطات الدينية	١٥٩	٤٤١	٩٠	٩٦	٣٩٩	١١٨٥
العلاقات العاطفية	٢٧٢	٤٨٨	١٠٧	١٢٧	١٩١	١١٨٥
تمضية أوقات الفراغ	٢٢٦	٥٩٢	١٨٩	١٦٤	١٤	١١٨٥

جدول رقم ٢ :

درجة توافق الشباب مع الأهل في بعض المواضيع والأمور الحياتية

الموضوع	تطابق	تمايز	تعارض	غير معني أو لا جواب	المجموع
العمل	٧٧٥	٢٢٣	١٧٨	٩	١١٨٥
الدراسة	٨٢٢	٢٠٨	١٤٧	٨	١١٨٥
النظرة للحياة	٤٣٧	٥٣٩	٢٠٧	٢	١١٨٥
السياسة	٥٤٩	٣٢٩	٢٩٦	١١	١١٨٥
الأمور الدينية	٦٧٠	٣٢٨	١٨١	٦	١١٨٥
الأمور اليومية (مثل :					
مشتريات ، مسؤوليات منزلية)	٦٤٢	٣٩٤	١٤٧	٢	١١٨٥
العلاقة مع الأصدقاء	٦٢٥	٤٤٣	١١٤	٢	١١٨٥
العلاقة مع الجنس الآخر	٤٢٠	٤٩٨	٢٦٣	٣	١١٨٥
العادات والتقاليد	٤٥٩	٥١٤	٢٠٩	٢	١١٨٥
تساوي الفرص بين					
الذكر والأنثى	٥٤٠	٤٥٩	١٨٣	٢	١١٨٥
الواجبات الإجتماعية	٥٨٨	٤١٥	١٧٩	٢	١١٨٥

جدول رقم ٣ :

موقف الشباب والأهل من تساوي الفرص بين الجنسين في بعض المواضيع الإجتماعية

	الشباب				الأهل			
	مع	متحفظ	ضد	لا رأي	المجموع	مع	متحفظ	ضد	لا رأي	المجموع
العمل	٩١٢	١١٩	٤٦	٢٨	١١٨٥	٦٤١	٣٦٢	١٥٧	٢٥	١١٨٥
الدراسة	١٠٩٧	٦٩	٥	١٤	١١٨٥	٨٩٨	٢٢٥	٣٩	٢٢	١١٨٥
العلاقة مع										
الجنس الآخر	٥٥٠	٥١٣	٨٥	٣٧	١١٨٥	١٦١	٥٥٥	٤٢٩	٤٠	١١٨٥
القيود الدينية	٣٩٣	٤٥٠	٢٤٨	٩٤	١١٨٥	٥٨٢	٤٢٢	١١٤	٦٧	١١٨٥
العادات والتقاليد	٣٩٠	٤٩٠	٢٤٥	٦٠	١١٨٥	٦٥٥	٣٨١	١٠٨	٤١	١١٨٥

جدول رقم ٤ :

الموضوعات الجديرة بإثارة اهتمام الشباب والالتزام بها حسب الأولوية (المستجوب اختار ثلاث موضوعات بادئاً بالأهم)

الموضوع	درجة الاهتمام رقم (١)	درجة الاهتمام رقم (٢)	درجة الاهتمام رقم (٣)
الحريات العامة	٣١٣	٩٠	١٥٣
العقيدة الدينية	٧٥	٣٤	٢٦
المساواة بين المواطنين	٢٣٠	٢٨٧	١٧٣
المدرسة	١٠١	٩٦	٤٥
ديمومة العمل	٨٧	٩٠	٩٠
المساواة بين الجنسين	٨٣	١٣٢	١٠٦
تماسك العائلة	٩٣	١٨٩	١٥٠

الموضوع	درجة الاهتمام رقم (١)	درجة الاهتمام رقم (٢)	درجة الاهتمام رقم (٣)
الدفاع عن الوطن	٧٢	١٤٥	٢٦٠
الديموقراطية	١٠٦	٨٣	١٥٥
الالتزام الحزبي	٨	٤	١٢
وحدة الطائفة	١٠	٣٠	٦٥
غيره ، ...	٧	٥	٤
المجموع	١١٨٥	١١٨٥	١١٨٥

جدول رقم ٥ :

توزّع المهاجرين من أفراد أُسر الشباب حسب مكان الهجرة

المكان	عدد المهاجرين	النسب المئوية
البلدان العربية	١٠١	٢٠,٧
القارة الأوروبية	١٦١	٣٣,١
الولايات المتحدة وكندا	١٣١	٢٦,٩
أميركا الوسطى والجنوبية	٣٠	٦,٢
أفريقيا	٥٥	١١,٣
آسيا	٤	٠,٨
أستراليا	٢٢	٤,٥
المجموع	٤٨٧	١٠٠,٠

جدول رقم ٦ :

توزّع الشباب ، أفراد العيّنة ، حسب الصلات التي تربطهم مع مقيمين في الخارج
(السؤال : هل تربطك صلات مع مقيمين في الخارج)

نوع الصلة	٪	نعم	لا	المجموع
أهل أو أخوة	٢٧,٤	٣٢٥	٨٦٠	١١٨٥
أقرباء	٦٢	٧٣٤	٤٥١	١١٨٥
أصدقاء	٥٦,١	٦٦٥	٥٢٠	١١٨٥
معارف	٥٢,٨	٦٢٦	٥٥٩	١١٨٥

جدول رقم ٧ :

توزّع الشباب حسب الجنس وحسب الموقف من الهجرة إلى الخارج (بالنسبة المئوية)

الموقف	الذكور	الاناث	الذكور والاناث معًا
مؤيّد	٥٣,٦	٣٩,٤	٤٦,٧
معارض	٢٥,٢	٣٦,٤	٣١,٢
لا مبالي	٧,١	١٠,٢	٨,٦
لا رأي	١٣,١	١٤	١٣,٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم ٨ :

توزّع نسب الشباب حسب الانتماء الديني وحسب الموقف من الهجرة إلى الخارج

الموقف	٪	مسيحيون	شيعة	سنّة	دروز
مؤيد		٥١,٢	٤٨,٨	٤١,٤	٤٧,٨
معارض		٢٥,٧	٣١,١	٣٠,١	٣٩,٦
لا مبالي		٩,٣	١٠,٧	٨,٤	٧,٥
لا رأي		١٣,٨	٩,٤	٢٠,١	٥,١
المجموع		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الحرب الأهلية في السودان
بين ضرورة التعددية وإيديولوجيا الفتنة *

د. حيدر إبراهيم علي

مدخل

حالة الحرب وضع إنساني غير طبيعي أو عادي لأن بعض المعايير وأنماط السلوك والقيم والاتجاهات والأفعال وردود الأفعال التي كانت سائدة ومقبولة ومتوقعة في المواقف والأوضاع الاجتماعية يتمّ التنازل عنها أو التغاضي عن خرقها لفترة معينة تمتدّ من التهيئة للحرب وخلق أجواء ومعنويات وتكيف جديد، وتستمر حتى بعد إنتهاء الحرب الفعلية أي فترة إزالة أو التقليل من آثار الحرب. فالسوسيولوجي حين يعالج ظاهرة الحرب يدرس اللاإجتماعي في مداه داخل المجتمع أي حين يصل «التفاعل» بين طرفين حد إلغاء الآخر، لذلك فهو بالضرورة يبحث في أفراد وجماعات غير عادية وذات قدر ما من السلوك المنحرف أو المرضي – على الأقل مؤقتًا. يبقى هذا الجانب في أي حرب مهما كانت تسميتها «حرب عادلة» أو حرب مقدسة أو دينية»، ولذلك تحتاج أي حرب لجهد كبير من أجل شرعنتها وعقلنتها وتبريرها، وهذا قناع كثيف يجعل معرفة الأسباب الحقيقية للحرب صعبة التحقق وكذلك فهم الممارسات التي تحدث أثناء الحرب. تزداد محاولات الشرعنة والتبرير تعقيدًا في حالة الحروب الأهلية لأنها تتم بين مواطنين تجمعهم روابط تاريخية وسياسية واقتصادية عديدة خلافًا للحرب ضد «عدو» خارجي أو «غاز أجنبي». وفي حالة الحرب الأهلية قد تكون الأسباب جلية ولكن المغالطات والمصالح السياسية والمواقف الإيديولوجية، تغمرها وتجعلها تبدو غامضة ومتشابكة مع غيرها من أسباب ثانوية وجانبية قد ترفع لتكون الأسباب البديلة. مثال ذلك الحرب الأهلية في السودان والتي لها أسباب موضوعية تتمثل في التنمية غير المتوازنة ورواسب نظرة عنصرية ارتبطت بتجارة الرق في السودان ولكن تفسر خطأ عن

* ندوة سوسيولوجيا الحرب، بيروت، يناير ١٩٩٢.

قصد بأنها مؤامرة من قبل الاستعمار الغربي ومجلس الكنائس العالمي والصهيونية ، وعلى ضوء هذا الفهم لا تعالج الأسباب الحقيقية للحرب الأهلية.

تهدف هذه الورقة إلى إزاحة الإيديولوجي والدعائي في فهم أسباب الحرب الأهلية في جنوب السودان والتي تمتدّ تدريجيًا إلى مجموعات قبلية أخرى غير عربية ، ومسلمة – وذلك بسبب عدم مواجهة العوامل الحقيقية التي تفاقم الصراع والتوتر. ورغم أن الحروب أصلاً غير منطقية في جوهرها ، فالحرب الأهلية في السودان من أكثر الحروب عبثية وعدم جدوى فقد أهدرت دون معنى ٢٥ سنة من مجموع عمر الاستقلال البالغ ٣٦ عامًا أفرزت الحرب الأهلية في السودان ظواهر اجتماعية مصاحبة يمكن أن تخصص لها دراسات اجتماعية منفصلة. لذلك مست الورقة جوانب أسميتها مبدئيًا: سوسيولوجية المجاعة والإغاثة وسوسيولوجية التهجير والهجرة وسوسيولوجية الأقليات وسوسيولوجية العنف والجهاد والفتنة. كما أن الحرب الأهلية تبرز دور الجيش في الحياة السودانية والسياسية بالذات كقوة تنامت نتيجة الحاجة لها في الصراع الدائر ، وتهتم الدراسة أيضًا كما يوحي العنوان – بعدم تدين هذه الحرب لأن ذلك يزيد من عنصريتها أكثر مما يجعلها حربًا مقدسة أو عقدية. فهي حرب أكثر ارتباطًا بالشروط الاجتماعية فمنشؤها وطريقة سيرها يقوم على علاقة ذات طابع عنصري أو بالأصح إثني يجمع العرقية والثقافة بما فيها اللغة والدين وطريقة الحياة ، هذه العلاقة التي تميزت بعنف ناجم عن تقسيم اجتماعي قائم على مفهوم الرق الممارس تاريخيًا والمرموز ثقافيًا في الواقع المعاصر.

خلفية الصراع

تفترض هذه الورقة أن التمييز المستتر أو المعلن أو الكامن القائم على الأصل العرقي أو بالأصح الاثني والذي يقسم السودانيين إلى عرب وغير عرب ، قد حكم كل أشكال العلاقات القائمة في السودان خلال تاريخه الحديث رغم الجذور البعيدة للتكوين العرقي وعدم وضوح الفوارق بالذات في السودان الشمالي الذي يدعى العروبة الخالصة بين أغلب المجموعات القبلية التي تعيش في منطقة أواسط السودان النيلي وشماله. فالسودان الشمالي يتكون من مجموعات مسلمة وعربية ، وأخرى مسلمة ولا تتحدث العربية وهي تدمج بين الإسلام والعروبة بحيث تجعل من إسلامها ما يساويها بالمجموعات العربية في المكانة والتسلسل

العرقي. وبالتالي يتم تداول مصطلحات مثل أولاد عرب وعبيد أو زنوج، وكان بعض الشماليين يستعمل كلمة سوداني ليعبر بأدب عن الأصل غير العربي ولم يعد يستخدم هذا المصطلح بعد الاستقلال حين أخذ كل القطر اسم السودان. يتداول الكثيرون في السودان مفاهيم وأوصاف مثل عبد وعبيد وخادم (للأنثى) وفرخ وفرخة (لصغار السن من هذه المجموعات)، ورغم أنها قد تفقد عند بعض المجموعات والجيل الأصغر مضمونها في الحديث والمخاطبة ولكن في المعاملة والاندماج الاجتماعي بالذات المصاهرة والزواج وأحيانًا السكن والجوار سرعان ما تشحن هذه الأوصاف والمفاهيم بكل دلالاتها ومحمولاتها التاريخية والاجتماعية المترسبة في العقل الجمعي والتي نقلتها التنشئة الاجتماعية إلى أجيال لم تعاصر أو حتى تدرس مباشرة تجارة الرق والمؤسسات التي نجمت عنها، وذلك حتى بداية هذا القرن. لذلك يمكن أن نسميها ثقافة الرق فقد اندثرت مؤسسة الرق سواءً الرق المنزلي أو الجندية كما انتهت الغارات لجلب العبيد والتي كان يقوم بها تجار عرب من السودان، وخارجه وبعض الأجانب، كما أُلغيت أسواق النخاسة أو العبيد. وكانت السعودية وموريتانيا آخر دولتين تقومان بتحريم هذه التجارة رسميًا الأولى في الستينات والثانية في الثمانينات. مع هذا الانفراط المادي والتحريم الدولي والإنساني لهذه الممارسة، فقد استمر الرق أو العبودية وترسخ في ثقافة محددة تظهر كاتجاهات وقيم وشعور وطريقة تعامل وأداة للتمايز والتمييز أي للتقسيم والامتيازات، ومعيار لتحديد كل العلاقات الاجتماعية الوثيقة والحميمة (أي العلاقة الشخصية والمواجهة face-to-face) ثقافة الرق هي السبب الحقيقي الثاني في كل الأسباب الأخرى اقتصادية، سياسية، إدارية، اجتماعية. فالنظرة الدونية للجنوبيين أو للمجموعات غير العربية هي السبب في تركيز مشروعات التنمية مثلاً في منطقة الجزيرة، الخرطوم شرق وشمال السودان أي مثلث التنمية المعروف حيث تتكدس المشاريع الزراعية والطرق والمواصلات والمدارس والمستشفيات وكل الخدمات. وليس مصادفة أن هذا المثلث تقطنه المجموعات العربية – الإسلامية.

ارتبط الرق في أذهان السودانيين بالعرب، ورغم الجدل والتبرير الدائر الآن والذي يحاول أن يعطي ظاهرة الرق طابعًا عامًا وأن كل المجتمعات الإنسانية عرفت هذه الممارسة، تظل الحقيقة العينية لدى المجموعات الزنجية أو النيلية أو الحامية في السودان، هي أن الرق في مجتمعهم قد مارسه العرب سواء عمليًا في شكل مؤسسة أو كثقافة كما هو الواقع الآن. ويصبح الحديث عن الرق في زمن أفلاطون مثلاً لا معنى له لدى شخص يسمع كلمة عبد

تُطلق عليه اليوم في السوق أو في مكان العمل أو في مركبة عامة للنقل. وهكذا تعتبر هذه المجموعات كل العرب تجار رقيق، كما أن من يسمون أنفسهم عربًا يحدّدون حسب سمات فيزيقية مثل اللون والشعر وشكل الأنف والفم والبنية، ويُضاف لها تلقائيًا ما يسمى أخلاق أو طبع العبيد والذي تدخل فيه كل الصفات المنبوذة مثل الغدر والبخل والانحلال الخلقي (بالذات الجنسي وحسب معايير العرب – السودانيين). بالتأكيد عرف السودان القديم ظاهرة الرق ولكن يؤرخ لاتفاقية (البقط) بين حاكم النوبة (السودان القديم) وعبد الله بن أبي السرح أمير مصر في عام ٢٥ هـ/٧-٦٤٦، كأول اعتراف رسمي بتجارة الرقيق أو مؤسسة الرق والتي تتعدى الاستخدام المنزلي. فقد نصت هذه الاتفاقية على أن يدفع ملك النوبة ٣٦٠ عبدًا سنويًا لحاكم مصر، كما كان تبادل الهدايا بالعبيد أمرًا سائدًا. وعندما أنشأ ابن طولون كتيبة السود في جيشه زادت هذه التجارة[1] وخلال دولة الفونج (١٥٠٤ – ١٨٢١) انتشر الرق وكان من سمات المكانة والعزة عند الفقهاء ورجال الدين امتلاك أعداد كبيرة من الرقيق، ويتردد كثيرًا في كتاب «الطبقات» الخاص بالأولياء والصالحين وعلماء الدين – وصف مواكب يسير فيها هؤلاء الرقيق للاستعراض. نقرأ عن الشيخ حسن و د. حسونة أشهر فقهاء تلك الفترة: «وسعى العبيد وركبهم الخيل (...) والمتواتر عند الناس خمسمائة عبد كل واحد شايل سيفًا قبضته وإبزيمة ومحاصيرة فضة» وفي موقع آخر»: ... جاءت ماية وعشرون فرخة لابسات الفرك... وكل فرخة وراها فرخة في يدها سوار فضة»[2] أردت القول أن ظاهرة الرق كانت مقبولة بل مستحسنة دينيًا واجتماعيًا في الثقافة التقليدية السودانية والتي لم تؤثر عليها كثيرًا عمليات التحديث المحدودة الفاعلية خاصة وأن القيم والتقاليد أكثر بطئًا في التغير والتحول. جاء الحكم التركي – المصري بعد ذلك (١٨٢١ – ١٨٨١) ليكرس الرق ويتوسع في هذه التجارة التي دخلت فيها عناصر غير محلية ووصلت إلى أسواق جديدة في الجزيرة العربية والشام وآسيا الصغرى وشمال أفريقيا. وكان من أهم أسباب فتح محمد علي للسودان كما تذكر المصادر التاريخية أو حسب الشعار الشائع:

١. لمزيد من التفاصيل راجع: **خطط المقريزي**، الجزء الأول، طبعة القاهرة ١٣٢٤ هـ، ص ٣٠٧ وما بعدها. وكتاب يوسف فضل حسن، (بالإنجليزية) **العرب والسودان الشرقي**، طبعة ادنبرة ١٩٦٧.

٢. كتاب **الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان**، للفقيه العالم محمد ضيف الله بن محمد الجعلي المكتبة الثقافية، بيروت (ب. ت) ص ٤٩ و٥٠.

«من أجل المال والرجال» لم تقم الثورة المهدية (١٨٨١–١٨٩٨) بإلغاء الرق بل اكتفت بطلب حسن المعاملة والرحمة.

قامت الدول الأوروبية لأسباب يتشابك فيها الإنساني والاقتصادي، بمحاربة تجارة الرقيق في السودان وفرض على الخديوى إسماعيل تعيين حكمداريين أجانب مثل غردون وغيره بهدف الجدية في إلغاء هذه التجارة. قطعت فترة الدولة المهدية هذه الجهود لذلك قامت حكومة الحكم الثنائي بتحريم تجارة الرقيق رسميًا، ولكنها واقعيًا لم تلغ واستمرت المؤسسة لفترة. فقد أرسل الحاكم العام كتشنر مذكرة للمديرين عام ١٨٩٩ – يعلن عدم الاعتراف بالعبودية ولكن يطلب منهم عدم التدخل بالقوة لتنفيذ ذلك في حالة وجود من يتعاملون كأسياد وعبيد. ولكن لو تعرض أي فرد للعنف والقسوة وأجبر على أداء أعمال كان يقوم بها في السابق «كعبد» فلا بد من تطبيق قانون العقوبات. واجهت قرارات إلغاء العبودية صعوبة في التنفيذ بسبب الأحوال الاقتصادية إذ لم يجد المحررين بدائل وضمانات للعيش ففضّلوا البقاء في أوضاعهم السابقة. مثال ذلك سجلت قبيلة البقارة عام ١٩٢٨ حوالى ٦٠٠٠ شخصًا ممن سموا المولدين، قبل ثلثهم فقط استلام ورقة الحرية من الحكومة[٣]. استمرت ثقافة الرق رغم المنع القانوني والقضاء على المؤسسة رسميًا مع تزايد العمل بالأجور وضعف الروابط القبلية والعشائرية نسبيًا. فقد ظل التزاوج بين المجموعتين «العرب» وغير «العرب» غير وارد حتى اليوم، إذ يمكن أن يتزوج تاجر شمالي جنوبية مثلاً ولكن العكس لا يحدث أي أن يتزوّج جنوبي شمالية. وأكاد أن أجزم بانعدام أي زيجة في تاريخ السودان بين جنوبي وجعلية أو شايقية (هذه قبائل عربية كبرى في الشمال). وقبل عشر سنوات أبطل قاضي محكمة شرعية بالعاصمة زيجة بين شاب وشابة. بحجة عدم الكفاءة بدعوى أن أصول الشاب من غير «الأحرار» أو حسب المصطلح الشائع «فيه عرق» مما يعني اختلاط «دمائه» من خلال التسري مثلاً. وعدم التزاوج لا يتم لأسباب دينية بل عنصرية بحتة. إذ لا توجد زيجات مختلطة حتى بين أفراد الجماعات الإسلامية السياسية رغم كل شعارات المساواة وإنما المؤمنون إخوة، هنا تطغى العادات والتقاليد والقبول الاجتماعي على التدين والرابطة الحزبية. كذلك ما زلنا نسمع علماء الدين والوعاظ يرددون في الأحاديث الدينية أحكامًا في كفارة

٣. J.S. TRIMINGHAM, *Islam in the Sudan*, Frank Cass & Co., London 1965, p. 23 n.

الصيام مثل «إطعام ستين مسكيناً أو عتق رقبة». وما زالت المناهج التعليمية تدرس قصيدة المتنبي في كافور:

لا تشترِ العبد إلاّ والعصا معه إن العبيـــد لأنجاس منـــاكيـــد
أو
العبـــد ليس لحرّ صالح وأخ لـو أنـه في ثيـاب الحرّ مـولود

ورغم كل الكوابح الدينية والقرارات القانونية والمواقف السياسية والبرامج الحزبية تشغل ثقافة الرق والعبودية فضاء العلاقات الاجتماعية السائدة، وتظل الثقافة المهيمنة طالما يقوم بترسيخها ونشرها وترويجها العنصر العربي – الإسلامي والذي يسيطر أيضًا على السلطة والثروة. لذلك فالصراع ليس ثقافيًا فقط، أي بين العروبة والإسلام من جهة والإفريقية والمسيحية والأديان الإحيائية من جهة ثانية، ولكنه أكثر تعقيدًا بينما محور وبؤرة الصراع هو تحديد الهوية وبالتالي يبرز الثقافي ليدعم العوامل الأخرى.

سوسيولوجية العنف والجهاد والفتنة

انعكست هذه النظرة العنصرية على طريقة إدارة الصراع بين الشماليين والجنوبيين، ووصلت درجة العنف الشامل والحرب المدمرة لسنوات طويلة نؤرّخ لها من تمرد الحامية الجنوبية في أغسطس ١٩٥٥ وحتى قصف مدينة جوبا الحالي وحصار مدينة بور. هذه النظرة العنصرية تقسم الوطن عمليًا إلى مجموعة داخلية وجماعة خارجية تكون هدفًا للعدوانية وكبش فداء لكل إحباطات وأخطاء وانكسارات الجماعة الداخلية/المهيمنة فالشماليون مثلاً يرجعون كل أسباب تخلف السودان إلى مشكلة الجنوب والتي ليست مستعصية الحل لو أراد القادة السياسيون ذلك بصدق، ولكن عدم الحل ينسب إلى عناد وتعصب الجنوبيين. وفي حالة السلم يتهم الجنوبيون بأنهم السبب في استنزاف موارد الشمال وعدم المساهمة في الاقتصاد الوطني بسبب كسل الزنوج – كما يعتقد الشماليون. آلية إلصاق التهمة بالجماعة الخارجية وتحميلها كل مسؤوليات الفشل والخطايا، عرفناها عند النازيين ضد اليهود، وعند بيض جنوب إفريقيا ضد السود، والصهاينة ضد العرب، وفي غرب أوروبا الرأسمالية ضد العمال المهاجرين. وهذه خطوة أساسية نحو جعل العدوانية سلوكًا عاديًا ومرغوبًا بقصد تطهير وتنقية

المجتمع من عناصر هم بمثابة التلوث أو الجراثيم في جسم الأمة مما يستوجب القضاء عليها دون تأنيب ضمير، بل العكس يصبح ذلك واجبًا مقدّسًا وهذا ما يسميه حجازي: فك الارتباط العاطفي مع الآخر بقصد تبرير السلوك التدميري، حيث تنهار روابط الألفة والمحبة والتعاطف على المستوى الفردي، «كما تنهار روابط المواطنية أو المشاركة في المصير وكل ما عداها من الروابط التي تحمي حياة الآخر وتدفعنا إلى احترامها. تحل محل تلك الروابط مشاعر الغربة والعداء والاضطهاد، ممّا يؤدي إلى بروز الأنوية والتقوقع على الذات أو الجماعة المرجعية»[٤] وهنا تتم أيضًا عملية تحقير للآخر ثم اعتباره خطرًا على الجميع وبالتالي يصبح القتل سلوكًا طبيعيًا فرضته الظروف بهدف «الدفاع عن الذات وكرامتها وقدسيتها أو الدفاع عن الجماعة وقيمها، أو حتى الدفاع عن الحضارة الإنسانية من العناصر المخربة الهدامة. وهكذا يبدو العنف التدميري كضرورة مبررة»[٥] وهذا يسبب تصرفات العنف والإبادة ذات الطابع السياسي التي تنجم عن فك الارتباط أو الانفصال الإنساني بين الجماعتين.

هذه الحالة العدوانية نجدها بامتياز في حرب الشمال والجنوب وأُضيف لها أخيرًا بعدًا دينيًا حيث تسمى حرب الإبادة التي تدور في الجنوب جهادًا كما يظهر في الصحف الحكومية وفي التعليق السياسي الذي يقدمه يوميًا أحد الضباط برتبة رائد. ويلاحظ التركيز على آيات مثل: «فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم» (سورة التوبة آية ٣٣) أو «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله» (التوبة آية ٢٩) أو «فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب، حتى إذا أثخنتموهم، فشدوا الوثاق، فإما منا بعد، وإما فداء، حتى تضع الحرب أوزارها» (سورة محمد الآية ٤) وتسمى المعارك باسم ذات طابع ديني أو أخلاقي مثل حملة (المضريات صبحًا)، وسميت حملة انتقامية قام بها الجيش الشعبي (غضبة الحليم). وفي تقرير لجنة السلام نقرأ عن الآثار المدمرة للحرب: «ففي الخسائر البشرية وهي أفدح خسائرنا استشهد من أبناء القوات المسلحة ٤٥٩٣، وبلغت خسائر الأطراف ٢٥٩٥ – وخسائر الخوارج ٢٧,٧٣٣[٦] نلاحظ رغم أن الحديث بصيغة الجمع، يفرق بين شهداء وخوارج. وأثناء مفاوضات تمهيدية لعقد

٤. مصطفى حجازي، **التخلف الإجتماعي – سيكولوجية الإنسان المقهور**، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٨٩، ص ٢٠٠.

٥. المصدر السابق، ص ٢٠١.

٦. التقرير الختامي والتوصيات – لجنة تسيير الحوار الوطني حول قضايا السلام، ٩ سبتمبر ٢١ أكتوبر ١٩٨٩، ص ٩.

مؤتمر للسلام قدمت الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) قائمة بأسماء أسرى الحرب الذين تحتفظ بهم في معسكراتها وطالبت الحكومة السودانية بأن تقدّم قائمة مماثلة فعجزت الحكومة عن ذلك مما يعني القضاء على الأسرى مباشرة. فهذه حرب إبادة شاملة بين المواطنين في القطر الواحد ولكن يفصل بينهم الأصل والثقافة، وهذا يفسر المذابح الدورية بين الجنوبيين الأبرياء بقصد إرهابهم ومنعهم – تحوّطًا – من الانضمام للجيش الشعبي ومن هنا كانت مذبحة الجبلين وجوبًا في نهاية عام ١٩٩٠. ومن الملاحظ أن التعتيم يكون شاملاً خاصة وهذه المناطق بعيدة عن العاصمة. والحكومات السودانية – بما فيها المنتخبة ديمقراطيًا – لا تهتم بإحصاء القتلى والجرحى من الجنوبيين في تلك المعارك طالما هي لا تسبب خطرًا على المواطنين الشماليين. لذلك استاء النواب الجنوبيون حين قال الصادق المهدي بأن الحرب دخلت حدود السودان الاستراتيجية بعد معارك الكرمك عام ١٩٨٧ وهذه مدينة أكثر قربًا من الشمال وسأله زعيم المعارضة: «هل تتحدث كرئيس دولة لسودان واحد؟ أين حدودك؟ ألم يكن سقوط كبويتا والجيكو ضمن حدود السودان؟»[٧] هذا تقسيم ضمني للوطن الواحد إلى دار الإسلام ودار الحرب، رغم أن تلك الحكومات لم تعلن أصوليتها الإسلامية مثلما هو الواقع الآن. ومن هنا أصبحت حرب الجنوب تتخطى «أعراف» الحروب، إذ من ناحية إجتماعية وإنسانية الجنود مطالبون بسلوك معين: «المحارب ينبغي ألاّ يستسلم لغرائز القتل لديه، حتى لا يتحول الجيش إلى مجموعة من السفاحين. الجندي يقتل ولكن يقتل ببرودة، وبناءً لتصميم للنظام يضعه على مسافة من ضحاياه»[٨] ولكن في الحروب المُديَّنة وحين يحمل الجنود رايات مكتوب عليها إسم الله، لا بد أن يختلف السلوك لأن هدف الحروب عادة كسر إرادة الطرف الآخر، أما الحرب ذات الطابع الجهادي فتذهب أبعد من ذلك.

من أهم آليات تبرير وشرعنة العنف والجهاد تأكيد الصورة السيئة للطرف الآخر وحرمانه من مبرّرات الدفاع عن نفسه. ومن هذا المنطلق يستعمل الجانب الشمالي مفهوم الفتنة وما يتبعها من صفات الخيانة والتآمر والغدر. وهذه خصال ترتبط في الثقافة الشمالية

٧. *Management of the Crisis in the Sudan,* Abdel Ghaffar M. Ahmed and Gunnar M. Sorbo, U. of Bergen, 1989, p. 26.

٨. ر. بودون وف. بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤٠١.

الإسلامية – العربية بأخلاق العبيد خلافًا لأخلاق السادة، حسب منطوق ثقافة الرق السائدة. لذلك تتردّد مثل هذه المفاهيم والصفات في تحليلات الشماليين – من السياسيين أو الأكاديميين وباختلاف انتماءاتهم وتكوينهم على سبيل المثال يكتب أستاذ علوم سياسية مختص في مشكلة الجنوب عن أحداث ١٩٥٥ في الجنوب على هذا النحو: – «ولكن الحكومة الوطنية القائمة آنذاك شأنها شأن الحكومات البرلمانية التي أعقبتها لم تنجح تمامًا في اقتلاع جذور الفتنة، وانحصرت جهودها في تدبير المزيد من ضروب التنمية الاقتصادية والإجتماعية»[٩] ويتحدّث الشيخ الترابي بلغة أخرى تؤكّد المضمون أكثر، عن الاحتراز اللازم من نزع الشيطان الاستعماري الماكر وغولية التعصبية العمياء»[١٠] ويلاحظ في تحليل الصراع التأكيد الواضح على دور العامل الخارجي أو التدخل الأجنبي، والهدف من ذلك نزع القدرة من الجنوبيين أنفسهم على فهم أوضاعهم ومحاولة حلها. وهذه نظرة لا تخلو من رؤية بصورة أو أخرى. المحصلة النهائية لمثل هذا العجز هو وقوع الفتنة أو غواية العصبية، وهذا ما يبرّر تنفيذ الآية: «قاتلوهم حتى لا تكون فتنة».

الآثار الإجتماعية للحرب الأهلية

رغم محاولات الشماليين أن تقتصر آثار الحرب المدمرة على الجنوبيين فقط ولكن الدائرة تناثرت إلى أقاصي القطر ومست أغلب قطاعات وفئات الشعب السوداني، وهذا ما يجعلنا نجرؤ على الحديث عن أكثر من ظاهرة سوسيولوجية ناتجة عن الحرب الأهلية أو ذات صلة ما بذلك الصراع. ومن أهم هذه الظواهر التهجير والهجرة والإغاثة والمجاعة وبروز الأقليات أو بالأصح وعيها بأنها أقليات والتحولات السياسية والإقتصادية التي عجلت بها الحرب.

نتيجة الحرب والتصحر والجفاف بعد عام ١٩٨٣ عرف السودان ما يسمى بمنظمات الإغاثة الدولية والإقليمية التي تقوم بتقديم الخدمات الصحية والغذاء وإعادة توطين النازحين، وكونت وزارة باسم وزارة الإغاثة والنازحين. قامت هذه المنظمات بجهود إنسانية مقدرة من أهمها ما دعي برنامج (شريان الحياة) في عام ١٩٨٩ لنقل الطعام إلى المواطنين الجنوبيين في مناطق القتال حسب اتفاق بين الحكومة والجيش الشعبي يسمح بمرور قوافل

٩. مدثر عبد الرحيم، **مشكلة الجنوب الدار السودانية**، الخرطوم ١٩٧٠، ص ١٣٦.
١٠. حسن الترابي، مقابلة في مجلة (**الحرس الوطني**) السعودية، أغسطس ١٩٩٠.

الإغاثة وطائرات البرنامج. أخذ البعض على هذه البرامج بأنها خلقت نوعًا من الاتكالية والاعتماد على الغير وأن مجموعات كبيرة من الريفيين السودانيين تركوا الزراعة واعتمدوا على الإغاثة حتى في المناطق التي لم تعد فيها معارك. وينطبق الشيء نفسه على مناطق الجفاف والتصحر. يؤخذ على هذه البرامج عدم تدريب الناس على إنتاج طعامهم وابتكار وسائل تكيف بديلة وجديدة. وتتهم الحكومة وبعض المنظمات ذات الأسس الدينية في تنظيمها بأنها تستعمل الطعام كسلاح في الحرب وذلك بتوزيعه على مناطق بعينها أو منع الطائرات من توصيل الطعام إلى مجموعات محددة بدعوى الأمن. وفي الانتخابات التي جرت عام ١٩٨٦ تدخلت بعض منظمات الإغاثة الإسلامية مثل الوكالة الافريقية الإسلامية ومنظمة الدعوة الإسلامية في عمليات التصويت – كما ادّعت بعض الصحف ولم تستطع تلك المنظمات نفي ذلك. من جانب آخر تتهم الحكومة الوكالات والمنظمات الأجنبية بمساعدة «المتمردين» الجنوبيين. وهكذا أصبحت المؤسسة الجديدة التي تسمى الإغاثة مركزًا لعلاقات اجتماعية متشابكة وظهور قيم جديدة وسلوك مختلف واتجاهات جديدة نحو العمل والقبيلة والأجنبي والمواطنة والنقود والسلع والترفيه.

تسبّبت الحرب الأهلية في نزوح هائل إلى الشمال وتزامن ذلك مع المجاعة والجفاف فعرفت العاصمة ومناطق النيل الأوسط والجزيرة هجرات إجبارية. أُحيطت العاصمة المثلّثة بمدن الصفيح والكرتون – كما تسمى – مما نتج عنه تزايد في العدوانية إذ وجد الشماليون الضحية التي تحمل كل شرور ومشكلات المجتمع. فكل الجرائم والسرقات وانتشار الأوبئة مثل الملاريا والتيفوئيد تنسب مباشرة إلى تلك المجموعات والتي تسمى بالنازحين وليس المهاجرين لأن سكان العاصمة هم أصلاً مهاجرون من مناطق ريفية ولكن من الشمال والوسط وعربية – مسلمة، ويتحدث المتعصبون عن «الخطر الزنجي» في الشمال، لذلك ابتكرت السلطات حملات أمنية يطلق عليها اسم (الكشة) حيث يقوم رجال الشرطة والمجالس البلدية بتوقيف المواطنين حسب أشكالهم ومظهرهم الخارجي ثم جمعهم في شاحنات وإبعادهم خارج العاصمة. وتتوجه حملات (الكشة) غالبًا نحو العناصر التي يبدو عليها أنها غير عربية. وفي الفترة أخذت شكلاً آخر يسمى (نقل العاطلين والنازحين إلى مناطق الإنتاج) وهذا الترحيل يتم بصورة لا تحترم حقوق الإنسان وهو ترحيل قسري، كما أن المواطن السوداني له حق التنقل في أي منطقة يختارها داخل وطنه. ينقل هؤلاء المواطنون إلى

مناطق لم تعد فيها زراعة أو إنتاج ويتركون دون أي وسائل للحياة بالذات في مناطق الجنوب الغربي بين بابنوسة وواو.

يعيش المهاجرون أو النازحون ظروف سيئة لا تتوفر فيها أدنى الحاجات الأساسية وينشر بينهم الموت المجاني والذي لا يظهر في إحصائيات وزارة الصحة. ومع نقص الأدوية وغلاء أسعارها وفي الوقت نفسه تدهور الطب الوقائي والصحة العامة. هناك أغنية شعبية باللهجة التي تسمى (عربي جوبا) تلخص مأساة وجود هذه الجماعات في الشمال وهي تقول:

عيشة في دنيا بقى غالي كمان كلامو نموتو مسكينين
رغيفة في دنيا بقى ما في كمان نموتو كلامو جيعانين
دوا في دنيا بقى ما في كمان نموتو كلامو عيانين
صابونه في دنيا بقى ما في كمان نموتو كلامو وسخانين

عيشة في دنيا بقى غالي كمان كلامو نموتو مسكينين
رغيفة في دنيا بقى ما في كمان نموتو كلامو جيعانين
دوا في دنيا بقى ما في كمان نموتو كلامو عيانين
صابونه في دنيا بقى ما في كمان نموتو كلامو وسخانين

وصارت المحاكم تعج بالجنوبيين المتهمين بالجرائم وتطبّق عليهم عقوبات رادعة بسبب سوء التفاهم وعجز اللغة وعدم معرفة القانون ووجود محامين بالإضافة لهدف تخويف الآخرين. وقد ظهر أن أغلب الذين بُترت أطرافهم تطبيقًا لقوانين سبتمبر ١٩٨٣ الإسلامية كانوا من الجنوبيين وكوّنوا (جمعية المبتورين) وتسجل رواية (طائر الشؤم) لفرنسيس دينف مثل هذه المحاكمات التي يتحدث فيها القاضي والمتهم دون فهم وفي سياق قيم اجتماعية مختلفة، ويختم القاضي:

- إن المحكمة تجدك مذنبًا بجريمة السرقة وتحكم عليك بقطع اليد اليمنى من الكف. ثم همهم لنفسه بصوت مسموع:
- ليدفع العبد الثمن لجمعه بين السرقة وإساءة المحكمة... إلى القضية التالية[١١]:

١١. فرنسيس مادينق دينق، **طائر الشؤم**، ترجمة عبدالله أحمد النعيم، الناشر ميدلايت، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٣٦.

وبسبب الظروف الإقتصادية امتهن عدد كبير من النازحات الدعارة وصناعة الخمور البلدية الممنوعة صحيًا وشرعيًا ، وهنا يبرز الحكم العنصري الشائع بين الشماليين الذي يعتبر هذا السلوك جزءًا من الشخصية النمطية «للعبيد». وهنا تجد اتهامات تلك المجموعات بتسبيب الانحلال الخلقي بعض مبرراتها.

من نتائج هذه الحرب على المجتمع السوداني زيادة عسكرة الحياة ، فظهرت ميليشيات خاصة بالقبائل التي تسكن ما يسمى بمناطق التماس أو ذات الحدود مع الجنوب. إذ تمّ تسجيلها من قبل الحكومات الشمالية المتعاقبة لكي تدافع عن نفسها وهي قبائل عربية أو مستعربة تشترك مع القبائل الجنوبية في الأراضي والمراعي والري والشرب. ودخلت البلاد خلال السنوات الأخيرة كميات كبيرة من الأسلحة مع وجود مناخ عدم أمن تبثه الدولة نفسها لتعبئة الشعور ضد الجنوبيين وغير العرب والمسلمين عمومًا. انعكس نمو العسكرة على الحياة السياسية وأصبح الجيش هو القوة الرئيسية في حل الصراعات السياسية من خلال التدخل والقيام بالإنقلابات أو التهديد بها أو استعراض القوة. ورغم أن الحرب تُعتبر واجب ووظيفة العسكريين اعتبروها امتيازًا ومكانة وتضحية تستحق المكافأة بأشكالها المختلفة.

خاتمة : ضرورة التعدّدية

يتميز السودان بتعدّده الثقافي والذي يمكن أن يكون مظهرًا للخصوبة والإمكانات غير المحدودة لو أُفرغ من تناقضاته الصراعية وأخذ شكل التكامل والتسامح والقبول المتبادل. ففي السودان حوالى ١١٥ لغة للتخاطب تستخدمها المجموعات السودانية ، منها ٢٦ لغة يتخاطب بكل واحدة منها أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة. ويدين بالإسلام ٧٠ ٪ من مجموع السكان وحوالى ٤ ٪ من السكان مسيحيين ويمارس الباقي ديانات تقليدية. وهناك ١٩ مجموعة إثنية رئيسية وحوالى ٥٩٧ مجموعة فرعية. وتمثل المجموعات التي تدعي الأصول العربية حوالى ٤٠ ٪ ويمثّل الدينكا من جنوب السودان ١٢ ٪ من المجموع الكلي للسكان والبجا وهي مجموعات مسلمة وغير عربية في شرق السودان ٧ ٪ بينما تمثّل المجموعات المسلمة وغير العربية في غرب السودان ٦ ٪ من السكان[١٢] هذا التعدد في اللغة والدين والأصل لا بد أن يجد

١٢. عبد الغفار محمد أحمد ، **قضايا للنقاش – في إطار إفريقية السودان وعروبته** ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٨٨ ، ص ١٦–٢٠.

صيغة تعايش تعترف به كواقع سياسي واجتماعي يتمثل في ديمقراطية تمكن كل هذه العناصر والأجزاء من المشاركة في السلطة والتنمية إنتاجًا وتوزيعًا واستهلاكًا عادلاً. وتصبح كل محاولات الدمج القسري مجرد عنصرية سافرة وغير مجدية، وينطبق نفسه على محاولات الدمج التدريجي القائم على التبشير والأسلحة والتعريب من خلال الإغراء والترغيب. رغبة هذه المجموعات الثقافية في التعبير ليست مظهرًا للفتنة والإنقسام أو نتيجة مؤامرة خارجية صليبية أو غربية أو علمانية، هذا تطور وحق طبيعي لأي مجموعة بشرية الحل من خلال دولة دينية في السودان يعني بالضرورة عدم الاعتراف بهذا التعدد والتنوّع لأن الدولة الدينية تقوم على فضيلة العقيدة وليس حق المواطنة المتساوية. لم يكن غريبًا أن ترتفع هذه الأيام بحدة وإصرار أكثر دعوة فصل الجنوب لأنه يمثّل عقبة في سبيل التطبيق الكامل لقوانين الشريعة الإسلامية كما تطالب بها بعض الجماعات السياسية – الدينية السودان يمكن أن يكون نموذجًا جيدًا للوحدة في التنوّع ومحالاً لتعايش الثقافات بالذات العربية والإفريقية وليس مجرد جسر بين هذه الثقافات.

تعقيب د. أحمد بعلبكي على محاضرة للدكتور حيدر إبراهيم علي – السودان ألقاها في ندوة «الحرب والمجتمع» التي نظّمتها الرابطة العربية لعلم الإجتماع في بيروت كانون الثاني ١٩٩٢

كانت قراءتنا لنص الدكتور حيدر إبراهيم علي عن «الحرب الأهلية في السودان» مناسبة سمحت لنا بتجاوز حالة تعايشنا الوجداني مع الحرب اللبنانية لنعود من ثمّ إلى التأمّل فيها كحالة بين حالات الحروب الأهلية التي يشهدها العالم المعاصر ولا سيما في جنوبه المتعثّر. فوجدنا أنفسنا أمام ضرورات تصنيف هذه الحروب وأمام فضولٍ يغوينا لتلمس ما يمكن أن نسميه القوانين الموضوعية المفسِّرة لنشوبها واستعارها وخمودها.

كانت محاولة الدكتور حيدر علي قد لبّت فضولنا على صعيد الوصف لما أوردته من مواقف وظواهر وسلوكات تفصيلية تدلّل على خطورة «الإمتيازات» التي يحظى بها الشمال العربي الإسلامي وعلى هيمنته

في استغلال وإستبعاد الجماعات الجنوبية غير العربية فأبرزت ومنذ الصفحتين الأوليين نهج الباحث في التمييز بين ما يعتبره أسبابًا اقتصادية سياسية محدّدة موضوعيًّا وبين ما يعتبره أسبابًا ثقافية دينية عرقية مهيمنة وظائفيًا في إعادة إنتاج التعنصر والتقاتل. وظلّ الباحث يتحرّك على امتداد البحث ساعيًا لتعليل التعنصر الإيديولوجي وربطه بالإمتياز الموضوعي حتى نهاية البحث فقرأنا الشواهد الحيّة على فعل الذاكرة الجمعية القائمة على ثقافة الرق التي تتداولها الأجيال السودانية رغم مرور قرن على إندثار هذه الثقافة التي نزعت إلى شرعنة التعنصر عندما أشاعت أن طبيعة الخَلق وجوهر الخُلق لدى الزنوج يؤهّلهم للإسترقاق. ويؤكّد هذه الشرعنة والتأهل لقبولها ان قرارات إلغاء العبودية التي ضغط الحاكم العام الإنكليزي كتشنر (عام ١٨٩٩) لتنفيذها لم يتحفز لها المعنيون بها من الأرقاء بسبب حاجتهم للعمل وتأمين كفاية عيشهم.

كما وتبرز في الإيديولوجيا المهيمنة معالم التعنصر من خلال تحميل الجنوبيين غير العرب وغير المسلمين منهم خاصة مسؤولية التخلف كلها سواء بطبائعهم الكسولة الخمولة أم بسبب تواطؤ قياداتهم مع الخارج الصليبي كما في الخطاب الإسلامي أو مع الخارج الإمبريالي كما في الخطاب القوموي المشرقي.

وفي الثلث الأخير من البحث عمد الدكتور حيدر علي إلى إبراز الآثار الإجتماعية للحرب الأهلية وفي طليعتها التهجير والإغاثة والمجاعة وبروز الأقليات.

ولاحظ أن الحرب ولّدت في ما ولّدته نزوعًا لتكيف المزارعين مع مفاعيلها الداخلية والخارجية فتوقف الكثير منهم عن الزراعة واعتمد في توفير كفايته المعاشية على التوزيعات الإغاثية التي تنظمها مؤسسات إنسانية دولية سيما وقد لمس الفلاحون نظامية هذه التوزيعات. وهنا يشير الباحث إلى تورط قيادات الشمال في الجيش والإدارة في الإفادة عن مآسي الحرب وتجدّدها وذلك من خلال التحكم بتوزيع الطعام الذي أصبح في ظروف التشرّد توزيعًا للصمود على مناطق دون أخرى وتوزيعًا لمغانم سهلة.

وفي سياق التهميش والعزل للأعراق غير الإسلامية (٣٠٪) واستنادًا إلى الإيديولوجيا التي تجدد الحرب والمغانم يعمد قادة الشمال ليس إلى تسهيل دفق المهاجرين من الجنوب إلى مدن الشمال وتخليصهم من سلطة الجنوب بل إلى صدهم وترحيلهم قسرًا في شاحنات باتجاه مناطق نائية في الجنوب الغربي لا حياة فيها (**الأغنية الشعبية** المعبرة عن هذا التشريد واردة في الصفحة ١٥ من النص) كما وتعمد محاكم الشمال في سبيل ردع التشرد والدعارة لدى المهاجرين الجنوبيين إلى محاكمتهم بلغة لا يفهمونها والحكم عليهم وفقًا للقوانين الإسلامية وأحيانًا كثيرة ببتر أيديهم وقد شاعت هذه الظاهرة إلى حد أمكن معه تكوين جمعية للمبتورين.

وأخيرًا يشير الباحث إلى تأثير الحرب على عسكرة الحياة في القبائل العربية المتاخمة للجنوب والتي شجعتها الدولة على التسلح لصد الجنوبيين بعد هذا العرض الموجز لنهج الباحث وسياق البحث والذي اضطررنا لأن يكون نص تعقيبًا عليه مستقلاً نسبيًا نتوقف أمام المسائل التالية:

أولاً : في مسألة المنهج

إذا كانت المقاربة الانتروبولوجية الاقتصادية الماركسية التي نتبناها نحن أيضًا تميّز بين المستوى الإنتاجي المحدِّد موضوعيًا والمستوى الثقافي المهيمن أيدولوجيًا قد أفادت صاحبنا الباحث في عَرْبِ الظواهر إلى أفعال من الشمال وردود فعلٍ من الجنوب إلاّ أن هذه المقاربة يجب أن توحي أيضًا بقدرة الأسباب الثقافية الإيديولوجية على تجديد الحرب أكثر من الأسباب الإقتصادية في السودان خاصة وان الشمال الذي يعاني من تدهور اقتصاده وضمور زراعته وفشله في استقطاب الرساميل العربية والأجنبية ومن التضخم أيضًا لم يؤدِّ فيه هذا التغير الإقتصادي الموضوعي ومنذ عقود على حرب تستنزفه إلى تغيير باتجاه هيمنة ثقافة مختلفة نوعيًا لا بل انتهى الأمر أخيرًا إلى تعزز هيمنة الثقافة الإسلامية التي تنزع اليوم إلى التحلل من الجنوب أكثر من نزوعها إلى حل مسألة الأقليات في الجنوب. ولهذا نستغرب أن يُغفل الباحث هيمنة منطق هذا السياق الثقافي التعنصري الذي يشير إليه في آخر مقطع من الخاتمة، لا بل يسارع في أول سطر من الخاتمة كما في آخر سطرٍ فيها ليوحي بإمكانية الحل «الديموقراطي» الذي يجعل من «التعدد الثقافي مظهرًا للخصوبة... لو أفرغ السودان من تناقضاته الصراعية وأخذ شكل التكامل والتسامح والقبول المتبادل... فيصل إلى صيغة تعايش تعترف به كواقع سياسي واجتماعي يتمثل في ديموقراطية تمكن كل هذه العناصر والأجزاء من المشاركة في السلطة والتنمية إنتاجًا وتوزيعًا واستهلاكًا عادلاً...».

إلى مقاربة الباحث الأنتروبولوجية الاقتصادية المتمركسة عجزت عن تفسير تعطل عامل التحديد في الاقتصاد المتدهور نوعيًا وفي تفسير تجذّر هيمنة الثقافي الإيديولوجي في تجديد الحرب واقتصاد الحرب. كما وعجزت عن الجهد في بلورة السياق الذي يمكن أن تندرج فيه وإليه صيغ الأحلام التي تصبو إلى «إفراغ السودان من تناقضاته» وإلى جعله متكاملاً متسامحًا ديموقراطيًا في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

إن إعفاء الباحثين الماركسيين لأنفسهم من جهد تلمس السيرورة التاريخية للمجتمع والاقتصاد الانتقاليين وتحولهم عن الجهد المجتهد إلى الحلم سمح للبرجوازيات أن تستعيد نظامها عبر النهوج البروقراطية المستغلة لهذه الأحلام الإيديولوجية.

فهم أوليس من الضروري وفي زمن التهميش والإفقار الذي تعانيهما مجتمعات الجنوب أن نخلص إلى صعوبة صمود المجتمعات المتعددة دينيًا إلى هذا الحد؟ والتي هي على هذا المستوى من الإنكشاف الاقتصادي والغذائي؟ وهذا المستوى من التدخل الأمبريالي على أصعدة كثيرة (مالية – نقدية – تكنولوجية – إعلامية) ويصبح هذا التدخل هو العامل المحدِّد وليس التحول الداخلي؟

أجل لم يعد يكفي الاستناد إلى مبدأ التنوع داخل الوحدة. فالتنوع داخل مجتمعات الجنوب باتت ديناميته في مهب الرياح الخارجية وان الخروج من هذا المهب يفترض سقوطًا مكلفًا ومكلفًا جدًا للكثير من القيم والأوهام.

ثانيًا : في تأويل الوقائع

أشرنا في مستهل تعقيبنا إلى أننا قرأنا نص الدكتور حيدر علي بعيون لبنانية شغوفة تزوغ بين قراءة الوقائع في السودان وبين التأمل في ما عشناه وقرأناه أو كتبناه عن الحروب اللبنانية وتملكنا مثله قلق النفاذ من المهيمن المعاش إلى المحدِّد الكامن وقلق مهاينة حدود التماثل والتفارق بين المجتمعين العربين المتنوعين دينيًا وعمرانيًا أعني السودان ولبنان واللذين يشهدان حروبًا أهلية ترجح فيهما أواليات إستعارها على النوايا المخلصة في إخمادها.

وكانت فضيلة هذا النص أنه بلور لدينا فرضيات جديدة ترى :

– ان الحروب الأهلية الدائرة في بعض المجتمعات الفقيرة المتنوعة دينيًا والمتخلفة لأسباب تاريخية أو اجتماعية – عمرانية شتى هي حروب لا تنتهي إلاّ بانتهاء موجباتها التي تتحدّد على المسارح الإقليمية وان الإختلاف الإثني – الديني الذي يتجادل في منطوق الأنتروبولوجيا الاقتصادية مع الاختلاف العمراني – الإجتماعي يمكن أن يتحوّل إلى اختلال كاف لتجدد الحروب الأهلية عقودًا طويلة سيما وان التهميش والتجويع يجعل الإنسان المعدم في هذه المجتمعات من أرخص الكائنات الحية وبهذا الاعتبار تنفلت الحرب من عقالها ويصبح الخارج ماسكًا لزمامها. كما ونرى ان النمو العمراني – الإجتماعي لم يوقف الحروب الدينية – الإثنية الإيرلندية المتمادية عقود ان لم نقل قرونًا. أجل إن بعض المجتمعات المتنوعة تزداد انكشافًا على التدخل الخارجي المحدِّد لمصائرها وان تحصينها يفترض أول ما يفترض جهدًا نظريًا يحلّل ثوابت الاستقطاب الإيديولوجي ويكشف الأواليات المحدّدة للتشكل والتغير اللذين ينتجان الحرب وهذا ما يسهم في إنارة أفضل على المسرح الكبير الذي يُدار اليوم في القرية العالمية التي تخنق فيها كل المعارضات الفاعلة والمنفعلة.

أما بشأن أشكال التماثل بين مجتمعي الحرب في كل من السودان ولبنان ومع تقديرنا لعمق الاختلافات بين التشكيلتين الإجتماعيتين. فقد لاحظنا :

- ميلاً لدى العصبية العربية الإسلامية المتميزة في السودان للترفع عن الإندماج في هوية البلد وحصر تسمية السوداني بالفئات غير العربية المعارضة المتهمة بالإرتباط بالخارج وهذا ما يذهب بعكس ميل العصبية المارونية المتميزة في لبنان إلى حصر جوهر الانتماء اللبناني بها وحجبه عن المعارضات الإسلامية واليسارية المتهمة بالارتباط بالخارج.
- وهذا ما يجعل العصبيتين المتميزتين في لبنان والسودان تميلان إلى المساومة مع هذا الخارج القوي المحدِّد حتى لا تساوم مع الفريق الداخلي المعارض إيديولوجيًا. وهذا ما يجعل مساومتها أكثر قبولاً إيديولوجيًا لدى العوام فيها ولذلك تبقى تلك المساومة مهددة.

كما ولاحظنا في وصف الدكتور حيدر علي كيف يبرز التعالي الإثني – الديني من خلال رفض المصاهرة مع الذكور الجنوبيين كما ويبرز هذا التعالي في الميل إلى عدم المجاورة في السكن.

وكنا نتمنى أن نرى في نص صاحبنا الباحث ما إذا كان هناك إختلاف بين الفئات الإجتماعية في مسألتي المصاهرة والجوار. وقد لاحظنا شخصيًا في دراسة ميدانية أجريناها على ٤٠٠ أسرة في ضاحية في غرب بيروت (الجناح) متنوعة طائفيًا وإثنيًا (شيعة، فلسطينيون، عشائر عرب المسلخ وأكراد) ان الجماعات فيها تتعايش وتتجاور وتتآلف وتقبل اختلافاتها بسبب التشابه الكبير بين أوضاعها المعيشية البائسة. انه تشابه يخفف عنها صعوبات التكيف والتسامح. وهذا ما يُعفيها من تكبد تكاليف التعصب والسكن المكلف في مناطق طوائفها المتقاتلة وخاصة بعد عام ١٩٨٥. فالركون إلى العصبية يفترض حدًا أدنى من اليُسر. فهل يلاحظ الباحث هذا النوع من الاندماج في ضواحي البؤس حول المدن السودانية؟ وما هي حدود القبول والتآلف والمصاهرة في المهاجر السودانية؟

ويزداد شغفنا بقراءة النص عندما يشير الباحث إلى عسكرة الحياة وكم كنا نتمنى لو عرض لأشكال هذه العسكرة في الحياة اليومية وفي المناطق المختلفة ولا سيما منها فئات الشبيبة التي لا تعرف العصر وحضارة السلم وما هي أشكال التعويض النفسانية الإجتماعية التي نجمت عن التعبئة المتعنصرة التي تستنفرها دائمًا؟ ويمكننا أن نشير هنا إلى خصوبة اختلاف مفاعيل الحرب على الشبيبات المختلفة في المناطق اللبنانية المختلفة حيث يبرز اختلاف أنواع التعبئة الفكرية والدينية واختلاف الآفات التي تراوح بين المخدرات ونفي المعاصرة والتمرد على كل أنواع التمأسس الإجتماعي الناظم للحياة الإنسانية وقد بلغ النفي حدًّا بتنا معه نتساءل عما إذا كانت عودة الحرب لدى الكثير من الشباب أسهل من قبول السلم الإجتماعي الصعب الذي يعرف الحرية بأنها وعي للضرورة وانها حرية الآخر دائمًا.

كلمة مدير معهد العلوم الاجتماعية
– الفرع الأول –
في الاحتفال بصدور العدد الأول
من مجلة المعهد :

حضرة رئيس الجامعة اللبنانية
حضرات العمداء والمديرين والأساتذة ، السادة الضيوف

من دواعي سرورنا في معهد العلوم الإجتماعية ، إدارة وأساتذة أن نستقبل في رحاب المعهد هذا الجمهور المميز من أهل العلم والفكر والثقافة والإعلام ، لنحتفل معًا ، بولادة مجلة المعهد « العلوم الاجتماعية – بيروت » ، هذا الحدث العلمي والثقافي البارز الذي يخص الجامعة والوطن بمقدار ما يخصنا ويعنينا .

وإذا كانت مجلتنا ، ثقافيًا وإعلاميًا ، هي حدث باعتبارها أول مجلة سوسيولوجية متخصصة في لبنان ، والثالثة أو الرابعة في العالم العربي وفق ما بلغنا .

فإنها كذلك حدث بالمعنى الوطني ، فهي تلتقي والذكرى الأربعين لتأسيس جامعتنا الوطنية ، والتي نحتفل بها بعد أقل من شهرين ، فتكون مجلتنا بذلك هي الهدية العلمية التي تليق بالجامعة التي يجب أن تكون قد دخلت ، زمنيًا ، سن الرشد .

وهي أخيرًا حدث بالمعنى الأكاديمي والعلمي ، إذ إن أبسط شروط قيام الجامعات والكليات والمعاهد تقتضي وجود مجلات أكاديمية وعلمية متخصصة ترفد هذه الصروح العلمية بآخر وأعمق ما بلغه العلم والثقافة وتكون في الآن نفسه منابر رصينة وموضوعية يتمظهر من خلالها حجمنا الثقافي الحقيقي وحدود إسهامنا في الثقافة العلمية . وإذا كنا في العالم العربي بأسره لا ننشر أكثر من واحد في المئة مما تنشره اليابان علميًا ، وواحد بالألف مما تنشره أوروبا وأميركا ، فليس مستغربًا بالتالي أن لا يشكل إنتاجنا الصناعي في العالم العربي بأسره أكثر من ٨٦ ٪ من الإنتاج الصناعي العالمي . أي أقل من إنتاج بلجيكا وحدها الذي يبلغ ٩٥ ٪ من الإنتاج الصناعي العالمي .

هوذا أيها السادة هو الارتباط الإيجابي والثابت بين الإنتاج العلمي والثقافي وبين الإنتاج الصناعي والمادي عمومًا. فعبثًا نبحث عن تصنيع أو تقدّم أو تنمية أو حداثة إذا لم يكن لنا مراكز أبحاث ومجلات علمية ومؤسسات ثقافية وجامعات كبرى بالمعنى المادي والعلمي والثقافي. ولهذا تحديدًا ترصد الدول الكبرى الحريصة على حاضرها ومستقبلها، المبالغ الطائلة للجامعات ومراكز الأبحاث باعتبارها استثمارًا وطنيًا من الدرجة الأولى، وكذا تفعل الشركات الكبرى التي تخصص نسبة ثابتة من موازناتها السنوية تبلغ أحيانًا ملايين الدولارات لتنمية قطاع البحث والاكتشاف والنشر، وفي مجالات تبدو أحيانًا بعيدة كليًا عن مجال اختصاص هذه الشركات أو ميدان عملها المباشر.

وفي مقابل ذلك هل لنا أن نسأل عن المبالغ التي تخصصها دولتنا لقطاع البحث والاكتشاف؟ وهل لنا أن نسأل عن المبالغ التي تخصصها جامعتنا لقطاع البحث العلمي والثقافي فيها؟ وعلى نحو أعم، هل لنا أن نسأل ما هي المبالغ التي تخصصها الدولة لجامعتنا الوطنية والتي لا تبلغ نسبة ١,٥ ٪ من الموازنة العامة؟ بل هل يعقل أن تكون موازنة جامعتنا الوطنية التي تضم ٤٥٠٠٠ طالب هي نفسها تقريبًا موازنة جامعة خاصة لا تضم أكثر من ٤٥٠٠ طالب؟.

هي ذي أيها السادة الهواجس التي تشغلنا ونحن نحتفل بالعدد الأول من مجلة «العلوم الاجتماعية – بيروت»، وإذا كانت صحيحًا أن الجامعات لا تقوم بمراكز الأبحاث فقط، فإن الصحيح كذلك هو أن الجامعات لا تقوم من دون مراكز أبحاث وعلماء وباحثين وكتّاب ومجلات ودوريات... وإلاّ فما معنى الجامعة من دون ذلك؟ وما الذي يميزها بعد ذلك عن أية مدرسة عامة أو خاصة تكتفي بنقل معارف قديمة ممجوجة ومكرورة، تنتج أو تعيد إنتاج متعلمين أو أنصاف متعلمين وأنصاف مثقفين ينضافون إلى الطوابير الطويلة التي تنتظر تأشيرات الهجرة أو لوائح الاستيعاب.

أيها السادة

في الذكرى الأربعين لجامعتنا نطمح أو نحلم بجامعة كبرى ومحترمة تكون طليعة مجتمعها وليس مجرد مرآة له، وتكون عقلاً لوطنها وحلقة اتصاله بالإنسانية والعالم الأرحب في الحاضر والمستقبل.

وأخيرًا فمن باب العرفان بالجميل، تقديم خالص الشكر لكل الذين أسهموا بولادة هذا العمل أخص منهم بالذكر الكتّاب والباحثين، والزملاء العاملين الإداريين الذين كانوا خير معين، وأخص بالشكر عميد هذا المعهد ورئيس الجامعة اليوم الدكتور هاشم حيدر والذي لولا تشجيعه وتأييده لما أمكن لهذا العمل أن يرى النور.

أيها السادة

لا نملك نحن من هذه المجلة غير فضل المبادرة وما فيها من تجربة ومحاولة وأخطاء، أما إذا عثرتم فيها على شيء إيجابي فهو يعود بالتأكيد لعميق علم أساتذة جامعتنا وكتّابها، فهم الأساتذة المرموقون والبحّاثة المجلّون إن أحسنّا الإفادة من إمكانياتهم، وعلى الجامعة أن تفعل ذلك بالتأكيد.

عاشت الجامعة اللبنانية

د. محمد شيا
مدير معهد العلوم الإجتماعية، الفرع الأول

نقاش اطروحة دكتوراه في معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الأول)

صاحب الاطروحة : **فضل ضاهر**
الاستاذ المشرف : **د. هاشم حيدر**

تمهيد صاحب الأطروحة

لقد بحثت كثيرًا عن عنوان أوجز به مسار هذا البحث في مخاضه الطويل فلم أجد أبلغ من كلمتين اثنتين التحدي أو الرهان الصعب.

ولقد تدرجت مع هذا التحدي في مستويات تلازمت مع كل مرحلة من مراحل العمل الذي جعلني أتمرّس باجتياز الحواجز واحدًا تلو الآخر ، بعد أن آمنت مع الكثيرين منكم بأن الإرادة هي القوة وان الفشل الحقيقي يكمن ، كما قال فوش : « في مجرد القبول بفكرة الفشل » ، Accepter l'idée d'une défaite, c'est déjà être vaincu.

في البدء كان بي نوع من الميل إلى الدراسات الجنائية النظرية لإرتباطها بواقع إنخراطي في قوى الأمن الداخلي ، ولحاجة دفعت بي إلى هذا العلم مفتشًا عن نظرية حديثة قد أطبّقها في عملي سعيًا وراء نجاح عابر ، إنطلاقًا من حب للتمايز أو قل من أنانية مشروعة لا أخال أحدًا يتنكر لها في مجال التنافس الوظيفي. وبالفعل فقد كان في بعض الحالات التطبيقية التي حققتها مع العناصر في فصائل شرطة ميناء الحصن وزقاق البلاط والمصيطبة خير مثال على ذلك لا سيما لجهة المساهمة في إنشاء الحدائق العامة كحديقة شارع المصيطبة وصيانة الحدائق القائمة كحديقة التلفزيون ، وكذلك لجهة السعي لدى الجمعيات والمدارس لتجميع الأولاد المهملين والمشردين في الشوارع ورعايتهم ، إلى آخر ما هنالك من تجارب عملية كان لها أثر واضح في ربط أواصر علاقة متينة بين رجال هذه القطاعات والمواطنين فيها ، انعكست احترامًا متبادلاً وآداءً أفضل وإنتاجًا جيدًا في ظروف صعبة وغير مؤاتية لا تُخفى على أحد.
ثم كان لي بعدها دراسة في جامعة باريس الثانية كلية الحقوق والعلوم السياسية حيث سمحت لي الظروف بزيارة مبنى المنظمة الدولية للبوليس الجنائي Interpol ، في مركزها القديم في

سان كلود St Cloud لأشاهد بأم العين، وبمرارة، إن واجهة العرض عند مدخلها لا تضمّ في خزائنها ما يشير إلى لبنان سوى رزمتين أو ثلاث من حشيشة الكيف في أكياس من الخام عليها أرزتنا الوطنية. وقد عجبت واستنكرت، إلاّ أنه أسقط في يدي عند قول محدّثي من الأمانة العامة للمنظمة أن هذه الأخيرة لا تملك أية معطيات علمية عن واقع الأمن الاجتماعي وأجهزته وأدواته في لبنان عمومًا، وعن واقع الجريمة وتطور معدّلاتها على وجه التحديد. واني أقول مخلصًا أنه في تلك اللحظة بالذات عزمت التصدي لهذه المهمة – التحدي.

فور عودتي، إنصرفت إلى تجميع ما تيسر من إحصائيات حول معدّلات الإجرام الظاهر Criminalité Apparente في لبنان من خلال نتائج أعمال قوى الأمن الداخلي وكان ذلك عملاً مضنيًا يحتاج إلى جهد فريق كامل وليس فرد، وقد خرجت الجداول واحدًا بعد الآخر إلى أن بلغت ما ينوف على المئة صفحة، وبمساحات كبيرة جدًا بحيث بلغ أحدها المتر والنصف طولاً والمتر عرضًا، وهو الجدول الأساسي الذي تناول تطور معدلات الجرائم في لبنان بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٤ أي خلال عشرة أعوام مع بيان ما أسفرت عنه هذه الجرائم من قتلى وجرحى بعد أن تم تبويبها – أي الجرائم – تمامًا كما وردت في قانون العقوبات اللبناني، وذلك في سبيل جعل هذه الدراسة ذات منفعة مرجعية لأية دراسة حقوقية لاحقة في هذا المجال.

أما سائر الجداول، فقد تناولت تباعًا تطور معدلات الجرائم تبعًا للمحافظات والأقضية ثم تبعًا لأشهر السنة كما تناولت توزّع نسب المجرمين وفقًا لجنسياتهم وجنسهم وفئات أعمارهم فضلاً عن دراستين ميدانيتين حول أعداد المكرِّرين Récidivistes وفئات أعمارهم انطلاقًا من تحليل عينة بحث عشوائية من ثلاثماية مكرر وأخرى عشوائية كذلك من ماية وثمان وثمانين سجين محكوم. وكان الدافع لذلك، إظهار مواضع فشل مؤسسات الضبط الاجتماعي في آداء مهماتها تمهيدًا لإصلاح ما أمكن عن طريق التوصية الواقعية بتقويم اعوجاج ما هو موجود وليس ابتداع ما لا طاقة للمجتمع على إيجاده.

إلاّ أن كل ذلك، ووجه بصعوبة جديدة ترتبط بالنقد العلمي الموجّه عادةً إلى أية دراسة إحصائية تصويرية.

بمعنى أن تراكم الأرقام ظلّ عاجزًا عن تحليل الواقع المعاش وإظهار دينامية العلاقة المتعددة الجوانب بين تطوير معدلات هذه الأرقام والمجتمع الذي تحصل داخله، سيما إذا

كان هذا المجتمع ذا وضع استثنائي منذ البدء، ويمر بالتالي بأوضاع متقلّبة جد استثنائية بدورها أغرب ما فيها أن جميع المواطنين يتوحدون في تحمل نتائج تقلباتها العشوائية، في الوقت الذي يتنافرون في اختلاف النظرة إلى حقيقتها.

لذلك ولمزيد من التوضيح لمدلول هذه الأرقام، كان لا بد من مقارنتها مع الإحصائيات العائدة لعام ١٩٧٤ منفردة، وذلك بهدف استقراء مدى تأثير الحرب على أنماط الإجرام نوعًا «وكمًا»، قياسًا لما كان عليه واقعها قبل سني الحرب، ومقارنةً مع النسب الإقليمية والعالمية المتداولة.

وحقيقة الأمر، أنه وان تكن الجريمة ظاهرة إجتماعية لا حدود زمنية وجغرافية لها، بحيث يصعب الحديث مثلاً عن أسباب الجريمة في لبنان خلال السنوات العشر الأخيرة، فإنه يمكن مع ذلك تلمّس مسارها خلال هذه الفترة الزمنية وتحليل المتغيّرات التي طرأت عليها.

وهنا نستطيع الجزم أن تطوراتٍ مهمةً وجوهريةً دخلت على معدلات الاجرام ونوعيته في لبنان وذلك بعد أن تضاعفت الدوافع نتيجة الحرب وزادت الوسائل وفرةً وسهولةً في الاستعمال وانعدمت إلى حدٍّ كبير الحاجز النفسي والأهم لردع المجرم، ألا وهو تيقنه من حتمية العقوبة التي ستطاله، فما لو انحرف عن القوانين والقواعد المعمول بها في المجتمع —. ولعلّ أبرز ما يمكن ملاحظته في هذا المجال التحول الحاصل في المجتمع اللبناني من مصدرٍ للحشيشةِ ومحطةِ ترانزيت لغيرها من المخدرات إلى مصنّعٍ لأنواعٍ رديئةٍ من هذه السموم ومستهلك لها وللحشيشة التي تُزرع فيه، بشكل ملفت ومأساوي، سيما أن الإحصائيات أظهرت نسبة ٦٥ ٪؟ من المدمنين والمتعاطين في أعمار تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ سنة بمعنى أن الخطر المباشر لهذا الوباء، يضرب العصب الشاب بمجتمعنا الفتي، أي أنه يصيب مقتلاً من القوة العاملة في بلدنا فما لو استمر الأمر على هذا المنوال من اللامبالاة والتلهي.

إلى جانب ذلك، يطالعنا تأثير الحرب الواضح في ازدياد المعدّلات من جهة وفي نوعية الجرائم من جهة ثانية، فنسبة جرائم القتل الناجز مقارنةً بمحاولات القتل ارتفعت كثيرًا، كما ارتفعت نسبة جرائم العنف المرتبطة بالمخدرات وبالإعتداء على الملكية العامة والفردية بصورة ظاهرة. رب قائلٍ، ما جدوى هذه الإستنتاجات طالما أنّ لكل مجتمع ضريبتَه التي يدفعها بسبب مجرميه أو المجرمين الوافدين إليه من أقطار أخرى بعد أن سهل التطور العلمي في مجالات النقل والاتصال عملية إنتقال الجريمة خارج الحدود الجغرافية للبلدان. إلاّ أن

الواقع يؤكّد ضرورتها لإجراء أية مقارنة هادفة لتحديد موقعنا بين الأمم. والثابت هنا أن معدلات الجريمة في لبنان قبل الحرب كانت تظهر بلدنا أقرب إلى المجتمعات الصناعية لجهة ارتفاع معدّلات جرائم الإحتيال والإعتداء على الملكية D'astuce et contre le patrimoine في حين أن معدّلات ما بعد الحرب توازي معدّلات بلدان العالم الثالث لجهة إزدياد جرائم العنف أو الدم Crimes de sang لا بل تزيد عنها في بعض الجرائم.

إلاّ أننا نجدنا مسرعين إلى القول أن الحرب لا تتحمل وحدها كامل المسؤولية عن هذا الوضع، بل إنه يمكننا الجزم بتداخل وتضافر مجموعة عوامل من فردية نفسية إلى اجتماعية ثقافية اقتصادية سياسية... الخ بحيث شكّلت عنصرًا ضاغطًا في اتجاه ازدياد حالات الإجرام، التي حاولت تحليلها بعد، تبيانها، وفي منظور شامل ومتعدد الأبعاد، إنطلاقًا من واقع النظرية الأمنية، إذا شئتم، الملتصقة بواقع عملي وليس من خلال نظرية غالبة واحدة، حقوقية كانت، أم تحليلية عيادية، أم إجتماعية صرفة. وهو لعمري ما يتفق مع حقيقة ما أجمع عليه العلماء من إعتبار أن دوافع الإجرام المتعددة كل لا يتجزأ رغم الإختلافات التقليدية بين مدارس العلم الجنائي من حيث التركيز على عامل دون آخر وإعطاء أولوية لدافع قبل غيره.

عامًا بعد عام، كان السير في هذا العمل يجد بي قدمًا بالرغم مما هو قائم من قلة المراجع العربية وصعوبة الحصول على المراجع الأجنبية، وعدم انتظام في الاتصال مع الأستاذ المشرف في السوربون البروفسور J. LAUTMAN الذي، لطالما أبدى إعجابًا وتعجبًا من معاودة اتصالي به وسط ما كان يصله عبر وسائل الإعلام من أنباء عن إقتتال ودمار لا قيامة بعدهما، لدرجة أنه استهلّ احدى رسائله لي ذات يوم بالقول أنه سعيد لمعرفة أنني لا زلت على قيد الحياة. content de vous savoir en vie إلى أن كان الإنقطاع نهائيًا بحيث تحوّلت مع دراستي إلى جامعتنا الوطنية مع إصرار على إبقائها باللغة الفرنسية خدمةً للهدف التي وُضعت من أجله وتسهيلاً لنشرها مستقبلاً حيث نعتقدها أجدى وأنفع للوطن، وكان ذلك بدعمٍ وإشراف من الدكتور مصطفى العوجي في البدء ثم بتوجيه ومؤازرة وإشراف من الدكتور هاشم حيدر فيما بعد، إثر اعتذار الدكتور العوجي لانتدابه بمهمة طويلة الأمد إلى مصر.

والواقع أنني شخصيًا، كثيرًا ما مررت بحالات تساؤل عن جدوى ما أقوم به من عمل لإظهار مدى التفاعل العلائقي بين مجتمعنا وأنماط الجريمة فيه في ظل حرب أهلية طاحنة،

وعن صوابية أو جواز التحدث عن تصور لعمل وقائي هو أشبه بالأوتوبيا utopie وسط حمّى القصف المتبادل والخطف والسلب والقتل والتشنيع والتقطيع وفي ظل غياب أي تخطيط جدي للمكافحة والتأهيل قبل الوقاية ، إلاّ أنني ، وبفعل إيمانٍ بوطني لا حدود له ، وبفعل قناعة لدي بأن في أصل نشوء العلوم وتطورها ، فكرة تفاؤلية ونظرة مستقبلية وفقًا لما قاله أحد الفلاسفة La Science est futuriste وبفعل يقين لدى بأن في عادات وتقاليد مجتمعنا ، وارتباط قسم كبير من هذا الشعب بقيمه الروحية والدينية الحقة ما منع في بلدنا ، حصولَ ما شهدته نيويورك في ساعات قليلة من انقطاع التيار الكهربائي ، رغم مسلسل الإنقطاع الدائم في لبنان للكهرباء والماء والهاتف وحتى مواد الغذاء في معظم فترات الحرب التي عشناها .

بفعل كل هذا ثابرت بعزم وعناد ، متجاهلاً نقد كثيرين حولي وتندر آخرين من سيّئي النية وكان شعاري في ذلك أنه أثناء مراوحة الخطى في الأوحال لا بد من بروز من يحاول التقدم ولو أمتارًا معدودة ، وبذلك يكون النجاح .

على أي حال ، بقدر ما هو رجائي كبير بأن يكون زمن الحرب في وطننا ولى إلى غير رجعة بقدر ما هو إيماني بأن بلدنا يظل مشروعًا رابحًا للمراهنة في مختلف المجالات ، بدليل أن ما من بلد قريب أو بعيد في منطقة الشرق الأوسط ، استطاع أن يلعب بنجاح دوره في استقطاب الرساميل والمشاريع الغربية والعربية والتي تنتظر تثبيت قواعد الأمن الإجتماعي لتجدّ باتجاهه الخطى .

من هنا أهمية ما تقدّمه هذه الأطروحة من دراسة إحصائية تحليلية ذات منهجية علمية واضحة ترتكز في جانب كبير منها على الخبرة العملية التي وفرتها لي عشرون سنة من الخدمة الفعلية في قطاعات قوى الأمن الداخلي من الدرك ، إلى شرطة بيروت ، إلى المعهد ، فالشرطة القضائية ، ووحدة أمن السفارات . ولقد تعمدت في سبيل جعلها تطبيقية تضمينها دراستين معمقتين متخصصتين ، الأولى حول مشكلة المخدرات في لبنان للأسباب التي مرّ ذكرها ، والثانية حول دور قوى الأمن الداخلي ، الخاص والمميز ، بين مجموعة المؤسسات الرئيسية الفاعلة في تحقيق الأمن الإجتماعي ، من قضاء ومؤسسات عقابية ومؤسسات أمنية بوليسية ، ولعلي في هذا المجال ، معترف أني بالغت في تصور هذه المؤسسات وقد أُشْبِعَتْ بالمفهوم الحديث ، القائم على إبراز وظيفتها الإجتماعية في المقام الأول مما قد لا يرضي الحقوقيين حماة القوانين الوضعية ، إلاّ أنني ، رغم ذلك ولشدة إيماني بوجوب اللحاق بركب

الدول المتطورة الساعية إلى تخليص الإنسان من نزعة الإجرام ومؤثراته بدلاً من حذفه والتخلص منه ، ولفرط إعتزازي بالمؤسسة التي أنتمي إليها وحبي لجميع العاملين فيها على اختلاف رتبهم مؤمن بأن عنف الأفراد لا يجابه بعنف السلطة ولو اقتضاها الأمر حزمًا وصراحةً مشروعين ، ومؤمن بأن النقد الذي أصاب قوى الأمن في بعض المواقع ، والشروط القاسية التي سردتها حولها يشكّلان قواعد الحد الأدنى لديمومتها واستمرار تطورها نحو الأفضل ، جسمًا حيويًا فاعلاً وناشطًا في خدمة المواطن والوطن .

حضرة الرئيس

أيها الحضور الكرام

لست أدّعي أن عملي هذا كامل بالضرورة ولكني فخور به ، وفخور لكونه حاز شرف الخضوع لمبضع هذه اللجنة بالذات وجميع من فيها هم بين الاعلام الأول كل في حقل اختصاصه ، وفخور لأن نوعية الحضور الكرام وعددهم أزالا عندي اعتقادًا خاطئًا بأني كنت أعزف إيقاعًا قليل مريدوه فإذا بي أمام نخبة يُشجعني حضورها على الإستمرار في العمل والعطاء .

فضل ضاهر